دولة ليبيا

حكومة الوحدة الوطنية

وزارة التعليم والبحث العلمي

الجامـعة الأسمريـة الإسلاميـــة

كلـيــة الـلغة العربية والدراسات الإسلامية

قسم اللغة العربية-إدارة الدراسات العليا-شعبة النحو والصرف

الجــواز الإعــرابي فــي أمثــلة سيـبويه النــحوية

توجــيــهه ودلالــتــه

(دراسة وصفية تحليلية)

بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية(الماجستير)

إعــداد البــاحــثة: سالـمة مفــتاح الجعــرود

إشــــراف الدكتور: مخــــزوم علي الفرجاني

العام الجامعي:2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}

الأنعام الآية 105

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من حثَّنا على حب العلم، والاجتهاد في طلبه، فكانت أحاديثه دافعاً لي في سبيله، ومهوناً عليَّ عوائق الطريق وضغوط الحياة.

معلم البشرية سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى من تعلمت على أيديهم، وغرسوا في قلبي حب العلم، فكانت محاضراتهم ليست مجرد حروف قيلت؛ إنما هي عزيمة وإصرار على لحاق ركبهم، والسير على نهجهم وخطاهم، هذه إحدى ثمار جهدكم، دمتم فخراً للعربية وطلابها....

أساتذتي الأفاضل

إلى من حاكا لي لباس العلم والمعرفة بخيوط من نسيج قلبيهما، وأفنيا زهرة عمريهما في سبيل تتويج مراحل حياتي ودراستي بالرضا والنجاح، أقدم لكما عملي هذا وساماً على صدر أيام تعبتما فيها لأجلي، وليالٍ سهرتما فيها لراحتي.....

والديَّ الكريمين

إلى من ساندوني قلبًا وقالبًا، ومدوا لي يد العون والمساعدة؛ ليخرج هذا العمل إلى النور، وينال الرضا والقبول، وأخص منهم معمر وعلي وعبد الكريم.....

إخوتي وأخواتي

.....الباحثة.....

كلمة شكر

الحمد لله العليم، الذي قال في محكم التنزيل: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾(الإسراء 85)، و أمر بطلب زيادة العلم في قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾(طه 114)، وربط الزيادة بالشكر فقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾(إبراهيم 7)، فاللهم أحمدك وأشكرك على هذه المرحلة العلمية الطيبة، وأدعوك أن تزدني علمًا نافعًا.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لمشاعل النور، لكل من علمني حرفًا، من أول مراحل دراستي حتى هذه المرحلة، وأخص منهم الأستاذ مخزوم عبد القادر الجيلاني؛ الذي علمني حب العربية منذ نعومة أظافري، والدكتور مخزوم علي الفرجاني، الذي كان أحد هذه المشاعل في مرحلة مبكرة، وشاءت الأقدار الطيبة أن يستمر في تعليمي، إلى أن تكرم عليَّ باقتراح الموضوع والإشراف عليه، وإحاطته بالرعاية والتوجيه حتى استوى على سوقه.

كما أقدم شكري لكل أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ وأخص منهم العميد الدكتور سالم خليفة حسين، ورئيس قسم اللغة العربية الدكتور أبوبكر محمد سويسي، ورئيس قسم الدراسات العليا الدكتور إسماعيل حامد الشعاب، والدكتور محمد مصباح المغربي، والدكتور محمد عبد السلام إبشيش،جعلكم الله ذخراً للعربية وأهلها، ولكم مني جزيل الشكر والامتنان.

بسم الله الرحمن الرحيم

مـقـدمــة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يكن يعلم، والصلاة والسلام على سيد العالمين، وآله وصحبه أجمعين، سيدنا محمد بن عبد الله، وبعد:

فقيمة المرء بأصغريه؛ قلبه ولسانه، يقول إسحاق بن خلف:

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ وَالْـمَرْءَ تُكْرِمُـهُ إِذَا لَـمْ يَلْـحَنِ

وما يقوله اللسان قد يكون مستقيماً على وجه أو عدة أوجه، ووراء كل وجه معنًى يقصده المتكلم؛ إذِ المرء ثلاثة:

لِسَانُ الْفَتى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالدَّمِ

فما يقوله المتكلم له معنىً ظاهر، وما يقصده فؤاده هو المعنى الباطن والمراد أحياناً، وهذا المعنى الخفي يدلنا عليه الإعراب، والمقام الذي وُلد فيه السياق، وما يتعلق به من قرائن تبين أحوال الخطاب، وتكشف لنا عن دلالة الظاهر والمكنون، وفي أي مقام يقال كل تركيب؛ إذ لكل مقام مقال، وكل عدول عن وجه إعرابي يصحبه عدول في المعنى، وهذا ما نسميه ظاهرة **الجواز الإعرابي**.

وقد اهتم النحاة الأوائل بالمعنى؛ فبدؤوا أبواب كتبهم بمعانيها النحوية؛ كسيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، والفراء في معاني القرآن؛ ولله در القائل:

مَنْ تَلْقَ مِنْهُمْ فَقَدْ لَاقَيْتَ سِيَّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي بِهَا السَّارِي

- **أسباب الاختيار**

لقد اختار لي الدكتور المشرف البحث في موضوع الجواز الإعرابي في أمثلة سيبويه النحوية، فشددت على يديه **للأسباب الآتية:**

1- أن هذا الموضوع يبرز ظاهرة نحوية مهمة في الكتاب، ويوضح تنصيص سيبويه عليها، ودلالة التوجيهات الجائزة في كل تركيب منها.

2- أن ظاهرة الجواز الإعرابي أسهمت في وضع النحو، كما هو معروف في قصة أبي الأسود وابنته.

3- أن البحث عن الدلالة يكسب العمل حيوية ومتعة، كما يعين على الصبر مدة البحث؛ للوصول إلى أفضل النتائج.

4- أن ميدان الدراسة في كتاب سيبويه، الذي يُعدُّ مورد اللغة العذب ونبعها الصافي، والزاخر بالاهتمام بالإعراب والدلالة.

5- أن سيبويه جعل معظم كتابه في النحو، واهتم بالأمثلة كثيراً، فيكاد كل باب يبدأ بمثال، ثم يدعمه بما بدا له من الشواهد.

- **أهداف الدراسة**

لقد بذلت جهدي في هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بالجواز الإعرابي لغةً، واصطلاحًا، وأسبابًا، وفوائدَ، وأثرًا.

2- بيان الفرق بين الشاهد والمثال، وبيان أقسام الجواز في الكتاب، وتنصيص سيبويه عليه، وبيان القرائن التي تساعد على فهم الخطاب، وتعين على توجيه الإعراب.

3- الكشف عن بعض خفايا الكتاب، وتسليط النور عليها، والمساعدة في تعبيد الطريق إليها؛ باستقراء مواضع الجواز الإعرابي في أمثلة سيبويه النحوية، وبيان التوجيه الإعرابي لكل وجه من الوجوه الجائزة، وبيان أثرها الدلالي في مقامها الذي قيلت فيه.

- **الصعوبات**

أثناء كتابتي للرسالة واجهتني بعض الصعوبات، لعل أشهرها:

1- الغموض والخفاء في بعض عباراته، التي قصر عنها فهمي المتواضع.

2- تنوع تعبيره عن بعض المصطلحات؛ كتعبيره عن التوهم –مثلا- بالغلط أحيانا وبالتشبيه أحيانا، وبِنِيَّةِ الاستعمال أحيانا أخرى.

3- عدم ترتيب أبواب الكتاب النحوية، فضلًا عن أن الباب الواحد يكون متفرقًا في ثنايا الكتاب، مع تداخل مسائل والنحو والصرف واللغة، فيصعب لمّ شتات المسألة الواحدة، وتحقيق الوحدة الموضوعية للبحث، والوصول إلى نتيجة مُرْضِية، إلاَّ بعد العناء وبذل الجهد للإحاطة بأطرافها المترامية.

- إضافة إلى الظروف الصحية الراهنة، وما تستدعيه من التباعد الاجتماعي؛ الذي كان عائقا دون الوصول إلى المكتبة، والاجتماع بأولي الباع في العربية، واستشارتهم والاستفادة من خبراتهم.

-النسخة المعتمدة

اعتمدت الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م.

-مصادر الدراسة

استعنت على فهم أحكام الأمثلة، والفروق الدلالية في وجوه إعرابها بالعديد من المصادر والمراجع أهمها:

شرح الكتاب للسيرافي، والتعليقة على الكتاب للفارسي، النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري، والمقتضب للمبرد، ومعاني النحو للسامرائي، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية.....إلخ.

-الدراسات السابقة

استعنت ببعض الرسائل العلمية؛ منها:

1- وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال، لعلا ضهير، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2001م.

2- الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، دراسة في كتابي معاني القرآن والكتاب، لخليفة الصمادي، رسالة ماجستير، جامعة الأردن 2005م.

3- الجواز النحوي في مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي الفضل الطبرسي، للحبيب عبد النبي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2005م.

4- الجواز في الفكر النحوي، لمحمود الجاسم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، الحولية السابعة والثلاثون، 2016م.

5- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، جامعة قاريونس، ليبيا.

على اختلاف نوع الاستفادة منها، إلاَّ أن المرجع الأخير يكاد ينكر الفروق الدلالية في الجواز الإعرابي في أمثلة الكتاب، فحاولت إثبات العكس، مع الاستناد إلى مصادر موثوقة.

-المنهج المتبع

استخدمت المنهج التكاملي؛ القائم على الاستقراء والوصف والتحليل.

-خطة البحث

جاء البحث مقسمًا على ثلاثة فصول، مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومتلوَّة بخاتمة وفهارس، ولكل فصل مبحثان، ولكل مبحث مطلبان؛ على النحو التالي:

-المقدمـــة

-تـــمـــهـــيد:

أ- مفهوم الجواز الإعرابي والتعريف به

ب- الفرق بين الشاهد والمثال في النحو

الفصل الأول: الجــواز الإعـرابــي أقسامـه في الكـتاب وأثره في تنوع المعاني

المبحث الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب وتنصيص سيبويه عليه

المطلب الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب

المطلب الثاني: تنصيص سيبويه على الجواز الإعرابي

المبحث الثاني: أثر الجواز الإعرابي في تنوع المعاني وتعدد التوجيهات النحوية

المطلب الأول: أنواع القرائن النحوية وأثرها في توجيه المعنى

المطلب الثاني: مفهوم التحليل النحوي والجملة النصية عند سيبويه ودلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني

الفصل الثاني: الجوازات الثنائية والثلاثية

المبحث الأول: الجوازات الثنائية

المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء

المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال

المبحث الثاني: الجوازات الثلاثية

المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء

المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال

الفصل الثالث: الجوازات من حيث أحوال العامل وإعراب المعمول

المبحث الأول: من حيث أحوال العامل

المطلب الأول: إضمار العامل الفعلي

المطلب الثاني: تغاير معاني العامل الحرفي

المبحث الثاني: من حيث إعراب المعمول

المطلب الأول: الإعراب على التوهم أو المحل

المطلب الثاني: الإعراب على التقدير أو القياس

ـخاتمة ضمنت أهم النتائج.

ـ فهارس(الآيات القرآنية والأبيات الشعرية والمصادر والمراجع والمحتويات).

قاصدةً بهذا العمل وجه الله –سبحانه وتعالى-، محاولةً ركوب بحر العربية، غير مدعيةٍ الكمال، راجيةً أن يلاقي القبول والرضا، سائلةً العلي القدير التوفيق والسداد؛ فإن وُفّقتُ فلي أجران؛ أجر الاجتهاد والصواب، وإن كانت الأخرى اكتفيتُ بأجر الاجتهاد، وحسبي أني اجتهدت ما استطعت في خير اللغات وأفضلها على مَرّ العصور، وفي كتاب يحتاج البحث فيه إلى اجتهاد قوم معًا.

..الباحثة..

التـــــمـــــهيـــــــد

مفهوم الجواز الإعرابي والتعريف به

الفرق بين الشاهد والمثال في النحو

أ- مفهوم الجواز الإعرابي والتعريف به

أولًا: الجـــواز فـــي اللـــغـــــة

ثانيًا: الجواز في الاصطلاح

ثالثًا: أسباب الجواز الإعرابي

رابعًا: فوائد الجواز الإعرابي

تـــوطـــــئة

لما كان الكلام اللفظي في المواقف اللغوية أحسن طريق يوصل المتكلم إلى كيفية أداء اللغة، وكانت اللغة هي "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، ولما كان اهتمام سيبويه بلغة الخطاب وليس بلغة الكتابة[2]، وكانت المعاني تختلف باختلاف مقامات الخطاب ومناسباته، وكان هذا الاختلاف يستدعي درجات متفاوتة في التعبير عن المعنى المراد، والخروج به عن الأصل، نشأت ظاهرة الجواز الإعرابي، وفيما يلي تعريف بمفهومها:

أ- مفهوم الجواز الإعرابي والتعريف به

أولًا: الجواز في اللغة

جاء في المصباح المنير: "جاز المكان يَجُوزه جَوْزًا وجَوَزًا وَجِوازًا: سار فيه، وأجازه بالألف: قطعه وخلَّفه،.....وجاوزتُ الشيء وتجاوزتهُ: تعدَّيتُّه، وتجاوزتُ عن المسيء: عفوت عنه وصفحتُ، وتجوَّزتُ في الصلاة: ترخصْتُ، فأتيتُ بأقل ما يكفي"[3].

"وتجوَّز عني وتجاوز عني، والجمعُ: جوازات"[4]، "والإجازة: الإذْنُ والترخيص"[5]، "والجواز: صكُّ المسافر"[6]، وهو البطاقة التي تسمح له بالتجوُّل في غير وطنه.

---

(1)- الخصائص، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة, ط 2، 33/1.

(2)- " والناظر في كتاب سيبويه يجد أنه لا يدرس اللغة المجردة؛ وإنما يدرس اللغة الحية في ارتباطها بمستعمليها، ويراعي - كثيرا- في تأويلاته مسألة قصد المتكلم أحوال المخاطبين"، سيبويه إمام العربية، التأويل التداولي في كتاب سيبويه، لمحروس بريك، المؤتمر الدولي السادس، لقسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2010م، 1046/2.

(3)- المصباح المنير، لأحمد الفيومي, دار الحديث, القاهرة, ط 1, 2000م, مادة (جوز) ص72.

(1)- مختار الصحاح، لمحمد الرازي، دار الحديث، القاهرة، 2003م، ص75.

(2)- المنجد في اللغة والأعلام, للإب لويس, ط 38, دار المشرق، بيروت, 1960م, ص110.

(3)- العين, للخليل الفراهيدي, نشر وزارة الثقافة والإعلام, العراق, 1982م، 165/6.

(4)- الوجوب أصل والجواز فرع عنه، من باب الرخصة والاتساع، ينظر: الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، لخليفة الصمادي، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، إشراف عبد الحميد الأقطش، 2005م، ص11.

ويتضح من هذه المعاني اللغوية أن الجواز الذي نقصده يدل على الرخصة والتسويغ والإذن في التعبير، والسلوك فيه؛ لقطعه وتجاوزه عن الأصل (الوجوب الإعرابي)، إلى الفرع (الجواز الإعرابي)[1]، والسماح للعلامات الإعرابية بالتوارد على آخر الكلمة الواحدة في التركيب الواحد دون مخالفة قواعد اللغة.

ثانيًا: الجواز في الاصطلاح

يُعرّف الجواز في الاصطلاح النحوي بأنه "أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام، وطرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطراب، ومفهوم الجواز إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي"[2] بخاصة؛ ... يقال: يجوز؛ أي: لا يمتنع[2]، أو "بعامة دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائية الوجوه، أو تعددها في المسألة الواحدة، خلاف الوجوب، الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه، ومن أمثلة الجواز ما في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط من إمكان جزمه أو نصبه أو رفعه، دون أن يمنع أيًّا من هذه الوجوه أيُّ وجهٍ آخر منها"[3].

ثالثًا: أسباب الجواز الإعرابي

للجواز الإعرابي أسبابٌ عدة, يمكن أن نجملها في الآتي:

1- اللهجات

---

[1]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد اللبدي ، دار الفرقان، بيروت، ط 1، 1985م، ص59-60.

[2]- ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، لمحمد التهانوي، تحقيق رفيق العجم- علي دحروج، مكتبة لبنان، ط 1 ، 1996م، 600/1.

[3]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد اللبدي، ص59-60.

[4]- في اللهجات العربية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص15.

يُراد بها "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة, ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة, وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل, تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها..., وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي أُصْطُلح على تسميتها باللغة"[4].

"ويعد تعدد اللهجات بين أبناء اللغة الواحدة سببًا رئيسًا من أسباب الجواز الإعرابي؛ لأنه يتيح للمتكلم مجالًا رحبًا للتعبير دون الوقوع في الخطأ، مادام يعتمد على أصول صحيحة"[1] من اللغة الأم، وهذا الاتساع في استعمال اللغة أدى إلى ظهور ظاهرة الجواز الإعرابي في النحو العربي.

ومن الجواز الإعرابي اللهجي في كتاب سيبويه إعمال (ما) الداخلة على الأسماء وإهمالها, يقول سيبويه: **"أَمَّا بَنُو تَمِيمَ فَيُجْرُونَهَا مُجْرَى (أَمَّا وَهَلْ), أَيْ: لَا يُعْمِلُونَهَا فِي شَيْءٍ, وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ....وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِضْمَارٌ, وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيُشَبِّهُونَهَا بِـ (لَيْسَ)؛ إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا"**[2].

ويرجع هذا الجواز إلى الخلاف اللهجي؛ حيث أُعملت (ما) حينًا, وأُهملت حينًا آخر, وكلا اللغتين مروية عن قبيلة فصيحة[3], وهو ما كان سببًا مُهمًّا من أسباب الجواز الإعرابي.

2- تعدد القراءات القرآنية

يراد بها ورود الآية القرآنية على وجوه إعرابية متعددة، "وتمثل القراءات لغات القبائل العربية ولهجاتها, فما كان تضعيفًا لهذه القراءات أو تلك, إنما هو تضعيف لهذه اللهجة العربية أو تلك التي جاءت القراءة على لسان الناطقين بها من العرب"[4].

---

[1]- أسباب الجواز في النحو العربي, لسهيلة خطاف، مجلة جامعة كربلاء العلمية, العراق، المجلد العاشر, العدد الثالث, 2012م, ص13.

[2]- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م، 57/1.

[3]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى, لمراجع الطلحي, كلية الآداب والتربية, جامعة قاريونس, ص459.

[4]- حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه, لحبيب عبد النبي, مجلة دراسات البصرة, العدد الرابع عشر, السنة السابعة, 2012م، ص1.

وتعدد القراءات كان سببًا من أسباب وجود ظاهرة الجواز الإعرابي, وقد استشهد سيبويه على الجواز الإعرابي في القراءات القرآنية بقوله تعالى:{يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}[1]،

بنصب (نُكَذِّبَ) و(نَكُونَ) ورفعهما[2].

يقول سيبويه: **"فَالرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَأَحَدُهُمَا أَنْ يَشْرَكَ الْآخِرُ الْأَوَّلَ, وَالْآخَرُ عَلَى قَوْلِكَ: دَعْنِي وَلَا أَعُودُ, أَيْ: فَإِنِّي مِمَّنْ لَا يَعُودُ, فَإِنَّمَا يَسْأَلُ التَّرْكَ، وَقَدْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا عَوْدَةَ لَهُ الْبَتَّةَ, تُرِكَ أَوْ لَمْ يُتْرَكْ, وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْأَلَ أَنْ يَجْتَمِعَ لَهُ التَّرْكُ وَأَنْ لَا يَعُودَ"**[3].

وكذلك في الآية فمن رفع فقد عطف, ومن عطف فقد أشرك بين الرجوع وعدم التكذيب والإيمان, أي: أوجبوا على أنفسهم الإيمان وعدم التكذيب، رُدُّوا أو لم يُردُّوا, ومن نصب فهو لم يرد اجتماع الرجوع وعدم التكذيب والإيمان, وإنما جعل عدم التكذيب والإيمان مترتب على العودة إلى الحياة.

3- المذاهب النحوية

من أسباب الجواز الإعرابي تعدد المذاهب النحوية وصلاحية القياس عليها في آن معًا, فقد يذهب بعض النحاة إلى الأخذ بأكثر من مذهب في تحليلهم لبعض الظواهر, فنقرأ في كتب الخلاف: يجوز على مذهب سيبويه,

---

(1)-الأنعام, 27.

(2)- ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر, المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات, لأحمد البناء, تحقيق وتقديم شعبان إسماعيل, دار عالم الكتب, بيروت, ط 1, 1987م, 8/2، تفسير البحر المحيط, لأبي حيان الأندلسي, دراسة وتحقيق وتعليق عادل عبد الموجود, علي معوض, شارك في تحقيقه زكريا النوني- أحمد الجمل, دار الكتب العلمية, بيروت, ط 1, 1993م, 107/4.

(3)- الكتاب، 44/3.

ويجوز على مذهب الخليل أو الأخفش أو البصريين أو الكوفيين, ولا أدلَّ على ذلك من المسألة الزنبورية التي دارت رحاها بين سيبويه والكسائي, وسأعرض لها في السبب الآتي.

4- المناظرات بين النحاة

لقد كان للمناظرات دورًا واضحًا في ظهور الجواز الإعرابي، و"يمكن أن نعْزو كثيرًا من الجوازات الإعرابية والأوجه المختلفة في المسألة الواحدة إلى المنافسة بين النحويين، والمناظرات النحوية, وهذه المنافسة كثيرًا ما كان يثيرها حبُّ الغلبة والرغبة في الوصول إلى الحقائق العلمية, والانتساب إلى إحدى حاضرتي العلم آنذاك: البصرة أو الكوفة, وكثيرًا ما كانت تثيرها الرغبة في الحصول على نائل الخلفاء والأمراء، الذين كانوا – أحيانًا- يشاركون فيها, وتجري على أيديهم وتحت أعينهم"[1].

فقد نزل سيبويه ضيفًا عند يحيى بن خالد البرمكي, وزير هارون الرشيد, فاعتزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي, فحضر سيبويه أولًا, وتلاقى مع الفراء والأحمر تلميذي الكسائي,...فقال لهما: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما؛ يعني: شيخهما الكسائي.

فلما جاء الكسائي، وغصت الدار بالحضور على مشهد من يحيى وابنه جعفر, بدأ الكسائي الحديث، وقال لسيبويه: تسألني أو أسألك؟, فقال سيبويه: سل أنت, فقال له: هل يقال: كنت أظن أنَّ العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي, أو يقال مع ذلك: فإذا هو إياها؟.

فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب, فسأله عن أمثال ذلك، نحو: خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ, فقال: كله بالرفع, فقال الكسائي: العرب ترفع ذلك وتنصبه[2].

---

[1]- أسباب الجواز في النحو العربي, لسهيلة خطاف, ص18.

[2]- ينظر: مجالس العلماء, لأبي القاسم الزجاجي, تحقيق عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ص9, نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة, لمحمد طنطاوي, ط 2, دار المعارف, القاهرة, ص50.

وقد وجه الكسائي الرفع بأن (إذا) للمفاجأة, وهي ظرف مكان, والظرف يرفع ما بعده, أما النصب فلأنها تعمل في الخبر عمل (وجدت) فهي بمعناها[1].

ولم يُجوّز سيبويه فيها إلا الرفع؛ لأن (هو) مرفوع بالابتداء, ولابد للمبتدأ من خبر, فوجب أن يُقال: (فإذا هو هي) [2].

قال ابن هشام: "وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه, وهو (فإذا هو هي), وهذا وجه الكلام"[3].

"ويرى جمهرة العلماء أن السياسة لعبت دورًا كبيرًا في هذه الحادثة الخطيرة؛ لأنها حكم بين البلدين لا بين الشخصين, وما وافق العربُ الكسائي إلا لعلمهم أنه ذو حظوة عند الرشيد وحاشيته"[4].

ومهما يكن السبب الدافع وراء هذه المناظرات وهذه المذاهب النحوية فقد "كان لذلك أثره في إثراء الجواز النحوي, ويمكننا أن نعزو أغلب ما جاء في كتاب الإنصاف من جواز لتلك المنافسات والمناظرات"[5].

5- السماع

يراد به ما سمع استعماله عن العرب بما لا يخالف قواعد النحو، وكثرة السماع في كتاب سيبويه لا تدع مجالًا للشك في أن سيبويه قد خرج فعلًا وشافه الأعراب وعايشهم وسمع منهم, وليس ذلك بغريب على رجل ألَّف هذا الكتاب[6].

---

[1]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين, لأبي البركات الأنباري, تحقيق جودة مبروك - رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط 1, ص564.

[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري, ص364.

[3]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, لابن هشام الأنصاري, تحقيق محمد محيي الدين, المكتبة العصرية, بيروت, 1991م, 106/1.

[4]- نشأة النحو, لمحمد طنطاوي, ص54.

[5]- أسباب الجواز في النحو العربي, لسهيلة خطاف, ص18.

[6]- السماع في كتاب سيبويه, نظر ة إحصائية, لفهد الراشد، مجلة آداب القيروان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية, تونس، العدد السادس عشر, 2010م، ص34.

وللسماع دور مهم في وجود الجواز الإعرابي؛ فبعض النحاة قد يسمع حكمًا إعرابيًّا معينًا عن فصحاء العرب, ويسمع بعضهم الآخر حكمًا آخر عن عربٍ فصحاء أيضًا, فيصير كلا الحكمين جائزًا؛ لأنه مسموع عمَّن أُخذت عنهم اللغة في كليهما, وفي هذا الصدد يقول سيبويه: **"وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللهُ-, أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مُطِرنَا الزَّرْعَ والضَّرْعَ, وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْبَدَلِ, وَعَلَى أَنْ تُصَيِّرَهُ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ تَأْكِيداً, فَإِنْ قُلْتَ: ضُرِبَ زَيْدٌ الْيَدُ وَالرِّجْلُ، جَازَ [عَلَى] أَنْ يَكُونَ بَدَلاً، وَأَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا, وَإِنْ نَصَبْتَهُ لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا أُنْفِذَ فِي هَذِه الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً إِلَى الْمَنْصُوبِ إِذَا حَذَفْتَ مِنْهُ حَرْفَ الْجَرِّ, إِلَّا أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبَ تَقُولُ فِي غَيْرِهِ, وَقَدْ سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: مَطَرَتْهُمْ ظَهْرًا وَبَطْنًا"**[1].

يقول السيرافي: "(الزرع والضرع) شبيه بالسهل والجبل؛ لأن أكثر ما يراد به المطرُ الزرعُ والمواشي, فجاز النصب على الوجهين الذَين ذكرنا, والرفع - أيضًا- على الوجهين, وكل ذلك مسموع من العرب"[2]؛ أي: الرفع على البدلية أو التوكيد, والنصب على المفعولية أو نزع الخافض[3].

أما قولنا: ضُرب زيدٌ اليدُ والرجل، فلا يجوز فيها إلا الرفع، على بدل البعض من الكل، أو أن يكون توكيدًا, ولا يجوز فيه النصب؛ لأنك إذا نصبت كان الضرب خاص باليد والرجْل بعد نزع الخافض, إلا إذا سُمع عن العرب مثله, وقد سُمع عنهم (مَطَرَتْهم ظهرًا وبطنًا)[4].

ولهذا الخلاف - في سماع النحاة وعدمه- أثره الواضح في شيوع ظاهرة الجواز الإعرابي بشكل ملحوظ.

6- الإعراب على التوهم أو المحل أو التقدير

---

[1]- الكتاب, 160/1.

[2]- شرح الكتاب, للسيرافي, تحقيق احمد مهدلي- علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م، 24/2.

[3]- ينظر: السابق, 24/2.

[4]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي, 25/2.

يرى سيبويه أن العطف على المعنى هو المسمى عطف التوهم[1], "والتوهم فرع من أنواع العطف يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه؛ توهمًا لوجود عامل متوهَّم"[2].

يقول سيبويه: **"وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ, وَذَاكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الابْتِدَاءِ, فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ: هُمْ"**[3].

علق صاحب الخزانة على نص سيبويه فقال: "مراد سيبويه بالغلط توهم عدم ذكر (إنَّ), لا حقيقة الغلط, كيف وهو القائل: إنَّ العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في اللحن والخطأ"[4].

فالأصل أن يُقال: إنهم أجمعين, لكنه قيل: أجمعون؛ توهمًا لعدم ذكر (إنَّ), مما كان سببًا في اتساع رقعة الجواز الإعرابي في النحو العربي.

وليس بعيدًا عن الإعراب على التوهم الإعراب على المحل, وماله من أثر في الجواز الإعرابي؛ ومنه في الكتاب قوله: **"وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو وَلَا شَبِيهًا بِهِ, ...النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ,....فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ وَلَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُشْبِهُهُ جَرَرْتَ"**[5].

فالنصب في (شبيه) على المحل؛ لأنها عُطفت على خبر (ما)، والجر على اللفظ؛ لأن خبر (ما) مجرور بالكاف، وسأتناول المثال في الجانب التطبيقي للإعراب على المحل.

ومن أسباب الجواز الإعرابي -أيضًا- الإعراب التقديري, ومنه قوله: **"أَنْ تَرَى الرَّجُلَ قَدْ قَدِمَ مَنْ سَفَرٍ فَتَقُولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ, ..., وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: خَيْرُ مَقْدَمٍ, ...أَمَّا النَّصْبُ فَكَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى [قَوْلِهِ]: قَدِمْتَ, [فَقَالَ: قَدِمْتَ] خَيْرَ**

---

[1]- ينظر: الكتاب, باب (أو), 46/3 وما بعدها.
[2]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية, لمحمد اللبدي, ص246.
[3]- الكتاب, 155/2.
[4]- خزانة الأدب ولب لباب العرب, لعبد القادر البغدادي, تحقيق عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط 4, 315/10.
[5]- الكتاب 69/1.

مَقْدَمٍ....وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ, أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى مُبْتَدَإٍ, وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى الْفِعْلِ, وَلَكِنَّهُ قَالَ: هَذَا خَيْرُ مَقْدَمٍ"[1].

7- ضرورة الشعر، وتعدد روايته

الشعر سبب مهم من أسباب الجواز الإعرابي, وعليه عوَّل النحويون في تجويز كثير من الأحكام النحوية, وذلك من جانبين: (الضرورة، وتعدد الرواية)[2].

أما الضرورة فتعني أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره، "وعلى النحوي أن يجد توجيهًا لهذه الجوازات"[3].

وقد عقد سيبويه لها ثلاثة أبواب عناوينها: **"هَذَا بَابُ مَا يُحْتَمَلُ فِي الشِّعْرِ"**، **"وَهَذَا بَابُ مَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مِنْ (أَيَا) وَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ"**، و**"هَذَا بَابُ مَا رَخَّمَتِ الشُّعَرَاءُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ اضْطِرَارًا"**، واستهل الباب الأول منها بقوله: **"وَاعْلَمْ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ مِنْ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفْ وَحَذْفِ مَا لَا يَنْحَذِفْ"**[4].

ويقصد سيبويه بقوله: **"وَيَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ**[5]**"**؛ أي: ما لا يجوز في النثر, فقد اختُلف في جواز وقوع الضرورة في الشعر والنثر على حدٍّ سواء, أم اقتصارها على الشعر فحسب, فبعض النحاة "لم يفرقوا بين لغة الشعر ولغات القبائل, فاعتبروا الجميع للغة الفصحى, وأخضعوا ذلك كله لمسلك دراسي واحد"[6]؛ فقالوا: "إن الضرورة الشعرية - ليست في كثير من الأحيان- إلا أخطاء شعورية في اللغة, وخروجًا عن النظام المألوف في العربية؛ شعرها ونثرها"[7], وهي عند سيبويه خاصة

---

(1)- الكتاب، 1/270-271.

(2)- ينظر: أسباب الجواز في النحو العربي، لسهيلة خطاف، ص11.

(3)- أسباب التعدد في التحليل النحوي، لحسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، كلية الآداب، جامعة حلب، العدد السادس والستين، 2004م، ص105-106.

(4)- الكتاب، 1/26، 2/392، 2/299،1/27.

(5)- الكتاب, 1/27.

(6)- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنشر والشعر, لمحمد عيد, دار الثقافة العربية, القاهرة, ص152.

(7)- فصول في فقه العربية, لرمضان عبد الثواب, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط 6, 1999م, ص193.

بالشعر لا تتعداه, كما هو بين في عناوين أبواب الضرورة في كتابه, وبما أنها كذلك عنده, فهي ليست مجال البحث هنا.

أما تعدد الرواية فلم يكن أقل أثرًا من الضرورة الشعرية في إثراء الجواز الإعرابي في الشعر العربي, واستشهد لها سيبويه بقول الشاعر:

فاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْـمًا مِنْ اللهِ وَ لاَ وَاغِـلِ[1]

وقد جاز للشاعر تسكين الفعل المضارع المرفوع هنا؛ "دلاَلةً على التأكيد وتقوية الكلام"[2]، ورُوِي "فاليوم أسقي"[3], و"فاليوم فاشرب"[4].

"وقد أنكر بعض النحويين إنشادَ سيبويه لقول الشاعر: "إِنَّكَ يَا مُعَاوِي بن الأَفْضَلِ"[5]، فأثبت الياء في (معاوي) ولم يحذف منه إلا الهاء"[6].

ورُدَّ إنكارُهم بأنه إذا كان سيبويه سمع هذا البيت يُنشد, ولفظه يحتمل أمرين؛ أحدهما: ما قاله سيبويه, والأخر: ما زعموا, ووُجدَ لما قالوا نظيرًا, لم يُرَد قول سيبويه, والشعر يحتمله, وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد[7].

وقبول الروايات الشعرية الموثوقة المتعددة كان سببًا رئيسًا من أسباب الجواز الإعرابي في الشعر العربي, الذي يمثل صلب النحو العربي، فقد حظي الشاهد الشعري بمكانة تفوق شواهد القرآن الكريم والحديث الشريف

---

(1)- البيت من السريع, لامرئ القيس, يقول: إنه غير حامل إثما بشرب الخمر بعد أن أخذ بالثأر, والواغل بمعنى: الآثم، ينظر: ديوان امرئ القيس, ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي, معتمداً على شرح حسن السندوبي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط 5, 2004م, ص134, رصف المباني في شرح حروف المعاني, لأحمد المالقي, تحقيق أحمد الخراط, مجمع اللغة العربية, دمشق, ص327.

(2)- إحياء النحو, لإبراهيم مصطفى, ص59.

(3)- أشعار الشعراء الستة الجاهلين, للأعلم الشنتمري, دار الكتب العلمية, بيروت, ط 1, 2010م, 84/1.

(4)-ديوان امرئ القيس, تحقيق: أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف, ط 5, ص258.

(5)- صدر البيت: فَقَدْ رَأَى الرَّاءونَ غَيْرَ الْبُطَّلِ **********، البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، في قصيدة يمدح فيها يزيد، ينظر: الكتاب، 250/2، الخصائص، لابن جنى، 316/3.

(6)- شرح أبيات سيبويه, لأبي سعيد السيرافي, تحقيق محمد الريح, مراجعة طه سعد, دار الفكر, القاهرة، 1974م، 396/1-397.

(7)- ينظر: شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، 397/1.

في كتب اللغة والنحو, فغدا الشاهد الأكثر عددًا, والظاهرة الواضحة في مصنفاتهم[1].

وشيوع الجواز الإعرابي في الشاهد الشعري بسبب الضرورة وتعدد الرواية يعني شيوع الجواز الإعرابي بشكل كبير وملحوظ في النحو العربي.

رابعًا: فوائد الجواز الإعرابي

للجواز الإعرابي فوائد كثيرة, يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- الدلالة على جانب الإبداع في اللغة العربية

يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا, لا إلى حدٍّ ونهاية, وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدَها, حتى لا يُتَنَبَّهَ لأكثرها, ولا يُعلم أنها هي, وحتى لا تزالُ ترى العَالِمَ يعرض له السهو فيه, وحتى إنه ليقصد إلى الصواب, فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ, كل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض..., واعلم أنه إذا كان بيّنًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل, وحتى لا يُحتاج -في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب- إلى فكرٍ ورويَّة, فلا مزية, وإنما تكون المزية، ويجب الفضل، إذا احتمل في ظاهر الحال - غير الوجه الذي جاء عليه- وجهًا آخر, ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر, ورأيت للذي جاء عليه حُسْنًا وقَبولًا, تعْدَ مُهما إذا أنت تركته إلى الثاني"[2].

فعبد القاهر يقول: إن الأغراض والمعاني في اللغة العربية سببٌ في تعدد الوجوه والفروق اللغوية, وتؤدي هذه الفروق إلى دقائق كثيرة وخفيَّة, لا يُتَنبّه إليها إلا بإعمال الفكر، وهنا يكمن سر الجمال والإبداع في اللغة, الذي يستوجب على طالبها البحث عنه, والتحلي به في تعبيراته؛ ليكون

---

[1]- ينظر: الشاهد اللغوي, ليحي جبر، مجلة النجاح للأبحاث, قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، العدد السادس, 1992م, 270/2.

[2]- دلائل الإعجاز, لعبد القاهر الجرجاني, تحقيق محمود شاكر، ص285-286.

مميزًا عن العامة؛ لأن ما خفي كان أعظم؛ ولأن الكلام الذي لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا لا فضل فيه ولا مزية؛ لوضوحه لعامة الناس وخاصتهم.

2- التوسع في الاستعمال

يُراد به قدرة القاعدة النحوية على استيعاب الاحتمالات؛ فتصبح مرنه مطواعة, غير خاضعة لقيود تحدُّ من حريتها, وتمنع انطلاقها, فتزيد هذه الاحتمالات من ثراء اللغة، وتفتح مجالات رحبة للاستعمال, من دون الوقوع في الخطأ, وتفتح مسالك جديدة أمام الناطقين بالعربية, ويصبح الشاعر أو الكاتب قادرًا على التصرف في الجملة؛ فيقدم ويؤخر ويثبت ويحذف, وذلك بحسب مقتضيات المعنى الذي يريده[1].

يقول سيبويه: **"وَمِمَّا جَاءَ عَلَى اتِّسَاعِ الْكَلَامِ وَالْاخْتِصَارِ....بَنُو فُلَانٍ يَطَؤُهُمْ الطَّرِيقُ, يُرِيدُ يَطَؤُهُمْ أَهْلُ الطَّرِيقِ"**[2]؛ فأجاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لغرض المدح والثناء؛ فـ "الطريق مقيم ملازم وأفعاله مقيمة معه, ... وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضرون وقد يغيبون عنه, فأفعالهم –أيضا- كذلك, حاضرة وقتًا وغائبة آخر,... ولما كان الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين"[3], فلما أراد بيان كرم بني فلان أجاز حذف أهل طريقهم وإقامة الطريق مقامهم, ليصبح توافد الناس عليهم لازمًا لزوم الطريق.

3- الاختصار والتجوز

يُقصد به أن يميل العربي إلى الاقتصاد في الكلام, إن لم يؤدِّ ذلك إلى الإبهام؛ لأن الغرض من الكلام الإفهام, فإذا تحقق هذا الغرض فلا تثريب على المتكلم في الاختصار والتجوز بما يقتضيه مقام الكلام[4].

وقد مثَّل سيبويه لذلك بقوله: **"هَذَا بَابٌ يُحْذَفُ مِنْهُ الْفِعْلُ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ المَثَلِ ...., وَمِمَّا يُنْصَبُ فِي هَذَا البَابِ عَلَى إِضْمَارِ**

---

(1)- ينظر: أسباب الجواز في النحو العربي، لسهيلة خطاف، ص11.
(2)- الكتاب, 1/212-213.
(3)- الخصائص, لابن جنى, 2/448-449.
(4)- ينظر: أسباب الجواز في النحو العربي، لسهيلة خطاف، ص11.

الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارَهُ ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[1]**...., وَإِنَّمَا نَصَبْتَ خَيْرًا لَكَ....؛ لِأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: (انْتَهِ) فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنَ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي أَمْرٍ آخَرَ, وَقَالَ الْخَلِيلُ: كَأَنَّكَ تَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: انْتَهِ وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ, فَنَصَبْتَهُ لِأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُ: انْتَهِ, أَنَّكَ تَحْمِلُهُ عَلَى أَمْرٍ آخَرَ, فَلِذَلِكَ انْتَصَبَ, وَحَذَفُوا الْفِعْلَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ, وَلِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ حِينِ قَالَ لَهُ: انْتَهِ, فَصَارَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: انْتَهِ خَيْرًا [لَكَ] وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ"**[2]، والتقدير: انته وافعل خيرًا لك؛ حيث جوَّز سيبويه حذف الفعل تجوُّزًا واختصارًا؛ لكثرة الاستعمال.

4- التنبيه على أصل الاستعمال في التركيب

كثيرًا ما يخرج المتكلم عن مقتضى الظاهر في الكلام؛ لإفادة أغراض بلاغية، مستعينًا بالجواز الإعرابي في الانتباه إلى أصل الاستعمال فيما قاله.

وبيان ذلك أنَّ الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفعل ويجوز أن يتقدم حيثما أُمِن اللَّبسْ, وحيثما أُستُند إلى قرينه العلامة الإعرابية في جواز تقديمه إذا كان المعنى واضحًا[3]؛ **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْدًا,... فَإِنْ قَدَّمْتَ الْمَفْعُولَ وَأَخَّرْتَ الْفَاعِلَ جَرَى اللَّفْظُ كَمَا جَرَى فِي الْأَوَّلِ؛ وَذَلِكَ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللهِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ بِهِ مُؤَخَّرًا مَا أَرَدْتَ بِهِ مُقَدَّمًا،...., وَهُوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ, كَأَنَّهُمْ [إِنَّمَا] يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ, وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى, وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمَّانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ"**[4].

5- الدلالة على المعاني الكامنة وراء المعنى البديهي الظاهر

"نبه العلماء على عدم إغفال المعنى عند النظر في الإعراب, وعدم الوقوف عند ظاهر المعنى, فقد يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب"[5].

---

[1]- النساء، 171.

[2]- الكتاب، 280/1-284.

[3]- ينظر: الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تحقيق صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ص11.

[2]- الكتاب, 34/1.

[3]- أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه, لهدى الربيعي, رسالة دكتوراه, مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها, كلية القائد, جامعة الكوفة, العراق، إشراف نعمة العزاوي, 2003م, ص14.

وقد مثَّل سيبويه لهذه الفائدة بأنك تجيب السائل: ما اليومُ؟ وما اليومَ؟ رفعًا ونصبًا, فتقول: **"الْيَوْمَ الْجُمَعَةُ وَالْيَوْمَ السَّبْتُ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، فَأَمَّا الْيَوْمُ الْأَحَدُ وَالْيَوْمُ الْاثْنَانُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا، وَكَذَلِكَ إِلَى الْخَمِيسِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَعْمَلُ فِيهِ، كَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْيَوْمُ الْخَامِسُ وَالرَّابِعُ"**[1].

وإنما جاز النصب معهما؛ "لأن الجمعة بمعنى الاجتماع, والسبت بمعنى الراحة, فهما مصدران يقعان في اليوم بمنزلة قولك: اليومَ القتالُ"[2]؛ بمعنى أن دلالتهما على الحدث هي التي جعلت اليوم ظرفًا منصوبًا معهما, فالرفع يحمل دلالة الاستفهام عن مسمى اليوم: السبت أم الأحد أم..., أما النصب فيحمل دلالة الاستفسار عما حدث في اليوم[3]، ولا يجوز النصب إلا مع الجمعة والسبت.

ولم يجز النصب مع باقي الأيام؛ لأن "الأحد بمنزلة اليوم الأول, والاثنين بمنزلة الثاني, والثلاثاء والأربعاء والخميس بمنزلة الثالث والرابع والخامس, وليس ذلك بمعنى: يقع في اليوم, كالاجتماع والراحة"[4].

فإن أجبتَ المستفسر عن الحدث قلت: **"الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ, إِذَا جَعَلْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفًا..., وَالْيَوْمَ الْقِتَالُ, التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ"**[5]؛ أي: بمعنى أنك تستطيع جواب السائل عن حدث اليوم بقولك: اليومَ القتالُ، وقولك: القتالُ يومَ الجمعة؛ بأن تجعل اليوم ظرفًا منصوبًا قدَّمته أو أخَّرته.

أما إن أجبت سائلك القائل: ما اليومُ؟ بالرفع طالبًا المسمى، قلتَ: اليومُ الجمعةُ أو السبتُ أو الأحد.....، أو غيرها.

---

[1]- الكتاب، 418/1.
[2]- شرح الكتاب, للسيرافي, 307/2.
[3]- نظرية المعنى في كتاب سيبويه، لعماد نعامنة، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، إشراف محمد البكاء، 1999م، ص44.
[4]- شرح الكتاب, للسيرافي, 307/2.
[5]- الكتاب, 418/1.

فالمعنى الظاهر للسؤال أنه للاستفسار عن مسمى اليوم, ولولا الدراية بالجواز الإعرابي لكان الجواب السابق إلى الذهن: اليوم السبت أو الأحد أو.... سواءً أرفع السائل أو نصب, ودون النظر إلى دلالة بعض الأيام على الحدث وعدم دلالتها.

ب-الفرق بين الشاهد والمثال في النحو

أولًا: مـــــــــن حـيـــــــث المـــــــفهوم

ثانيًا: مـــــــن حـــيـــــث الـــوظـيـــــفة

ثالثًا: مـــــــن حـــيـــــث الأصـــــــــــل

رابعًا: من حيـــث الخـــصوص والـــعـــموم

خامسًا: من حيث الارتباط بالزمان والمكان

ب- الفرق بين الشاهد والمثال في النحو

ينبغي لدارسي العربية التفريق بين الشاهد والمثال؛ "مخافة أن يجُر اللبس بينهما إلى نوع من الخلط وإصدار الأحكام دون رويَّة"[1]، وسأعرض للتفريق بينهما من حيث المفهوم، والوظيفة، والأصل، والعموم والخصوص، والارتباط بالزمان والمكان، وفق الآتي:

أولًا: من حيث المفهوم

1- الشاهد في اللغة

لمصطلح الشاهد في لغة العرب معانٍ ودلالاتٍ متنوعة، فـ "الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام,...., ومن ذلك الشهادة"[2].

و"الشهادة خبر قاطع, تقول: شهد على كذا من باب (سَلِمَ),...، وشهد له بكذا؛ أي: أدى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد"[3], "والشاهد: الدليل"[4].

2- **الشاهد في الاصطلاح**

الشاهد في العربية مشترك لفظي له عدة معانٍ, يهمنا في هذا المقام معنيان: -

الأول: حقيقي: وهو الذي يخبر القاضي ونحوه بما رأى أو علم, وجمعه: الشهداء والشهود والأشهاد[5].

-والثاني: مجازي: "وهو كلام ثقة تثبت به قاعدة من قواعد اللغة"[1], وجمعه: الشواهد, وهو الذي يهمنا التعريف به؛ لأنه قسيم المثال في النحو العربي.

---

[1]- المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب, لمحسن حمزة- بسام بركة, دار الهلال, بيروت, ص19.

[2]- مقاييس اللغة, لأبي الحسن بن فارس, وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت, ط 1, 1999م, 269/1.

[3]- مختار الصحاح, للرازي, ص179.

[4]- المعجم الوسيط, لمجمع اللغة العربية, مكتبة الشروق الدولية, 2004م, ص497.

[5]- ينظر: لسان العرب, لابن منظور, دار صادر, بيروت, ط 1, 1955م، 240/3.

3- المثال في اللغة

"المثال بالكسر اسم، من ماثله مماثلة إذا شابهه, وقد استعمل الناس المثال بمعنى الوصف والصورة؛ فقالوا: مثاله كذا؛ أي: وصفه وصورته, والجمع: أمثلة"[2].

والفرق بينه وبين المَثَلِ أَنَّ "المثَل الشيء يضرب للشيء, فَيُجعل مثله, وأكثر ما جاء في القرآن, نحو قوله –عز وجل-: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾[3], فمثلها هو الخبر عنها, والمِثل: شِبه الشيء في المثال والقدْر ونحوه"[4].

"والمَثَل ما يُضرب به من الأمثال, والمَثَل بفتح الميم والتاء المثلثة في الأصل بمعنى النظير, ثم نُقل إلي القول السائر"[5], والجمع أمثال.

4- المثال في الاصطلاح

"المثال يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلي فهم المستفيد, كما يقال: الفاعل كذا, ومثاله: زيدٌ في: ضرب زيدٌ"[6].

ثانيًا: من حيث الوظيفة

الفرق بين الشاهد والمثال من حيث الوظيفة يبدو واضحًا جليًّا من خلال التعريف الاصطلاحي لكل منهما, فالشاهد يُورد لإثبات القاعدة, أما المثال فإنه يُورد لإيضاحها بعد ثبوتها، والمثال "شاهد بالنيابة؛ أي: أنه يقوم مقامه من حيث دلالته على الممثَّل له (المستشهد له في الأصل), فوظيفته - في مستوى ثانٍ غير التمثيل- في الاستدلال والاحتجاج والبرهنة غير المباشرة؛ لاعتبار نيابته عن الشاهد الحق أو الأصل"[7].

---

[1]- معجم الرائد, لجبران مسعود, ص462.
[2]- المصباح المنير, للفيومي, ص35.
[3]- محمد, 15.
[4]- العين, للفراهيدي, 228/8.
[5]- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون, لمحمد التهانوي, 1449/1.
[6]- السابق، 1147/1.
[7]- مصطلحا الشاهد والاستشهاد (المفهوم والأنواع والوظائف), لعبد الرازق الصالحي، مجلة دراسات مصطلحية, كلية لآداب, ظهر المهراز- فاس، العدد السادس, 2006م, ص90.

ثالثًا: من حيث الأصل

"الشاهد صُنع في الأصل لغير نية الاستشهاد, في حين صُنع المثال التوضيحي لغرض الاستشهاد"[1].

إن صياغة المثال النحوي تحكمها مؤثرات اجتماعية، وكان للمجتمع أثر في توجيهها وصياغتها؛ حيث امتثل النحاة لمعطيات مجتمعهم في صياغة هذه الأمثلة, أما الشواهد فقد قامت على نظرية السماع؛ أي: ما سمعه النحاة عن العرب في عصور الاحتجاج.

فالمثال النحوي الذي يُؤْتى به ليدلل على صحة انطباق القاعدة يرسم صورة لبعض أبعاد المجتمع ومكوناته الثقافية ومحيطاته الاجتماعية؛ لذلك كان اختيار النحاة للمثال اختيارًا مقصودًا, يصوغه النحوي بما يتناسب ومُجريات عصره[2].

ولم يكن شيوع اسم (عبد الله) و (زيد) في أمثلة سيبويه إلا دلالة على شيوع هذين الاسمين في مجتمع سيبويه البصري؛ فليست لاسم (عبد الله) دلالة نحوية تختلف عن (عبد الرحمن) و(امرئ القيس), كما ليس لاسم (زيد) دلالة نحوية تميزه عن (معنٍ) أو (بكر), والملاحظ أن سيبويه يكثر من اسم (عبد الله) في كتابه, وهو اسم له دلالة دينية؛ لإضافته لاسم الجلالة؛ لهذا لا يكاد سيبويه يستعمله في موطن الذم أو التحقير في الجملة؛ بل يأتي به في السياق المقبول اجتماعيًا, نحو: **"عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ"**[3], و**"أَعْطَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا الْمَالَ إِعْطَاءً جَمِيلًا"**[4], بخلاف (زيد) فإنه يأتي به في تلك المواطن؛ فقد قال: **"لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عَبْدَ اللهِ لَقِيتُهُ...وَهَلَكَ الْقَوْمُ حَتَّى**

---

[2]- الشواهد في الدرس اللغوي العربي (أهميتها وأنواعها وظيفتها), لمليكة بن عطاء الله، مجلة الذاكرة, تصدر عن مخبر التراث, في الجنوب الشرقي الجزائري, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, العدد العاشر، 2018م، ص274.

[2]- ينظر: الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج, لمحمد ذراغمة, رسالة ماجستير, مقدمة لقسم اللغة العربية, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, إشراف أحمد حسن حامد, 2012م, ص20-21.

[3]- الكتاب, 32/1.

[4]- السابق, 41/1.

زَيْدًا أَهْلَكْتُهُ"[1]؛ فقد جاء اسم (عبد الله) في موضعٍ محمودٍ, وهو اللقاء, لكنَّ اسم (زيد) جاء في موضع مذموم وهو الإهلاك, في احتراس اجتماعي ديني لدى سيبويه من دلالة الإضافة إلي لفظ الجلالة[2].

أما الشاهد فإنه يُسْتَقَى من القرآن الكريم, أو الحديث النبوي, أو الشعر العربي, أو الحكم و الأمثال السائرة؛ ليكون دليلًا على إثبات القاعدة وشاهدًا على صحتها.

رابعًا: من حيث الخصوص والعموم

الشاهد "أخص من المثال"[3]، والمثال يشمل الشاهد وغيره؛ فكل شاهد مثال, وليس كل مثال شاهدًا.

و"يعني أن **المثال** جزئي لموضوع القاعدة, يصلح لأن يذكر **لإيضاح** القاعدة و**الشاهد** جزئي لموضوع القاعدة, يصلح لأن يذكر **لإثبات** القاعدة ...؛ فإن كل شيء للإثبات يصلح للإيضاح بدون العكس..., والشاهد يجب أن يكون نصًّا فيما يستشهد به ولا يكون محتملًا لغيره, بخلاف المثال فإنه يكفيه كونه محتملًا لما أُورد لتوضيحه"[4].

خامسًا: من حيث الارتباط بالزمان والمكان

"كما يكمن الفرق في أن الشواهد تنتمي إلى زمن الاحتجاج, بينما اقتصرت وظيفة المثال على زمن ما بعد الاحتجاج"[5]؛ فالشاهد مرتبط بزمن معين, بمعنى أنه لا بد أن يكون في عصر الاحتجاج اللغوي، وقد قبل النحويون واللغويون الاحتجاج بأقوال العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني[6].

---

(1)- السابق, 96/1.

(2)- ينظر: في التحليل النحوي للظاهرة النحوية, المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية، لحسن الملخ, مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية, دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي, العدد العشرون، 2001م، ص356-357.

(3)- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون, لمحمد التهانوي, 1/ 1002.

(4)- السابق, 1447/1.

(5)- الشواهد في الدرس اللغوي, لمليكة عطاء الله, ص274.

(6)- ينظر: في أصول النحو, لسعيد الأفغاني, المكتب الإسلامي, بيروت, 1987م, ص19.

كما أن الشاهد مرتبط بالأماكن التي تقطن بها القبائل التي استشهد النحاة واللغويون بلغاتها, فـ "لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام, فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط, ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد, فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام, وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية, ولا من تغْلب ولا النمر, فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان, ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس, ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة..., ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة, ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم, ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادقوهم حين ابتدئوا ينقلون لغة العرب وقد خالطوا غيرهم من الأمم, وفسدت ألسنتهم"[1]، أما المثال فهو غير مرتبط بزمان ولا مكان.

وبعد أن عرَّفتُ بالجواز الإعرابي, وفرقتُ بين الشاهد والمثال في النحو أرى أنه من المناسب لعنوان البحث والمكمل لتمهيده أن أعرض لتعريف الدلالة والتوجيه الإعرابي، أما الدلالة فهي "أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[2].

وأما التوجيه الإعرابي فـ "هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين,...وإيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم"[3], "ويراد به في النحو بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية, وموافقة

---

[1]- الاقتراح في علم أصول النحو, لجلال الدين السيوطي, تقديم وشرح وفهرسة صلاح الدين الهواري, المكتبة العصرية, بيروت, ط 1, 2011م, ص46.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم, لمحمد التهانوي, 78/1.

[3]-معجم التعريفات, لعلي الجرجاني, تحقيق محمد المنشاوي, دار الفضيلة, القاهرة, ص62.

لضـوابط النحـو, فيقولـون مـثلا: وتوجيـه الروايـة أو البيـت أو القـراءة كـذا وكذا"[1].

وسـأعرض فـي هـذا البحـث – إن شـاء الله- للجـوازات المتعـددة فـي التركيـب الواحـد, بتـوارد العلامـات الإعرابيـة علـى إحـدى لفظـات ذلـك التركيب, والتوجيه الإعرابي لكل علامة, مع بيان الأثر الدلالي الناتج عن تغايرها من تركيب لآخر.

الفصل الأول

الجواز الإعرابي أقسامه في الكتاب وأثره في تنوع المعاني

المبحث الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب وتنصيص سيبويـــه عليـــه

المبحث الثاني: أثر الجواز الإعرابي في تنوع المعاني وتعدد التوجيهات النحوية

[1]- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية, لمحمد عبادة, مكتبة الآداب, القاهرة, ط 1, 2011م, ص295.

المبحث الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب وتنصيص سيبويه عليه

المطلب الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب

أولًا: الجواز في الشعر

ثانيًا: الجواز في القراءات القرآنية

ثالثًا: الجواز في اختيار الكلام، ويشمل:

1- الجواز القياسي

2- الجواز السماعي

3- الجواز الوصفي التحليلي

المطلب الثاني: تنصيص سيبويه على الجواز الإعرابي:

أولًا: القول

ثانيًا: المشيئة

ثالثًا: الاستحسان

رابعًا: الاختيار

خامسًا: الوجه فيه

سادسًا: مادة (جوز) ومشتقاتها

المطلب الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب

يستحضر النحوي في سياق التحليل للعناصر المنطوقة الحية الصورة النظرية، بما فيها من قرائن، وأصول تحليل نحوي، ثم يطلق الأحكام على ظاهرة ما، فيقبل، أو يبيح، أو يجيز غير وجه فيها، وعندما يكون أمام أكثر من وجه جائز، فهو أمام متعدد في التوجيهات النحوية، والدلالات الناتجة عن هذا التعدد، وهو ما أطلق عليه سيبويه مصطلح (الجواز)[1].

[1]- ينظر: الجواز في الفكر النحوي، لمحمود الجاسم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، الحولية السابعة والثلاثون، 2016م، ص40-41.

والمصطلحات النحوية في الكتاب ليست لها نفس المرتبة من حيث درجة شمولها واستعمالها، فهي إما مصطلحات عامة تستعمل في ميادين عديدة، وإما مصطلحات خاصة تستعمل في باب معين من أبواب النحو، ويعد مصطلح (الجواز) من المصطلحات العامة التي تتعدد معانيها حسب مجالات الاستعمال؛ فقد كان (الجواز) حاضرًا في الشعر والكلام المسموع والمقيس والموصوف، وفي مقام التلفظ وظروف الخطاب، ثم إن محتواه يختلف حسب هذه الميادين[1].

وينقسم الجواز الإعرابي في الكتاب ثلاثة أقسام

أولًا: الجواز في الشعر

يتمثل في التجاوز الأسلوبي للتراكيب المعيارية في النحو العربي، وهو ما أطلق عليه سيبويه مصطلح (الضرورة الشعرية)[2]، واستشهد لها بقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْـــباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[3]

فالضرورة الشعرية عند سيبويه أجازت للشاعر في هذا البيت حذف (الهاء) من الفعل (أصنع) مع رفع (كل)، وهو **"ضَعِيفٌ[4]، وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ**

---

[1]- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه، لعلي العشي، مجلة المورد، كلية الآداب، القيروان، العدد الأول، 2000م، ص1.

[2]- الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص7.

[3]- البيت من الرجز، لأبي النجم العجلي، والمعنى: أن زوجته أصبحت تدعي عليه ذنوبا لم يرتكب منها شيئا، وهي الشيخوخة وكبر السن، ينظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق محمد محيي الدين، دار عالم الكتب، بيروت، 77/1، خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، 350/1، دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص278، مغني اللبيب، لابن هشام، 225/1.

[4]- والجدير بالذكر أن عبد القاهر الجرجاني أخذ على سيبويه في تضعيفه للبيت أنه لم يلتفت إلى أن "كل" في حالة الرفع تعني العموم، أما في حالة النصب فتقتضي أنه أتى من الذنب الذي ادعته بعضه، في حين أيد البغدادي رأي سيبويه في أن "كل" تفيد العموم رفعا ونصبا، ينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، لسارة الخالدي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات

فِي غَيْرِ الشِّعْرِ"[1]؛ لأنه**"لَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْمِ, وَلَا يَذْكرَ عَلَامَةَ إِضْمَارِ الْأَوَّلِ"**[2].

فرأى سيبويه أنه كان يتعين على الشاعر نصب (كل) مع حذف (الهاء)؛ **"لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الْبَيْتَ, وَلَا يُخِلُّ بِهِ تَرْكُ إِظْهَارِ (الْهَاءِ)، وَكَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ"**[3].

ولكنه رفع (كل) وحذف (الهاء) من باب الضرورة الشعرية, التي فتحت الباب على مصراعيه للجواز الإعرابي, فاتسع انتشاره في الشعر العربي.

وختم هذا الباب بقوله: **"وَلَيْسَ شَيْءٌ يُضْطَرُّونَ إِلَيْهِ إِلَّا وَهُمْ يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا, وَمَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَذْكُرَهُ لَكَ هٰهُنَا"**[4].

ثانيًا: الجواز في القراءات القرآنية

يُراد به تعدد القراءات في الآية الواحدة، وقد مثلت له من الكتاب في التمهيد؛ ضمن أسباب الجواز الإعرابي[5].

حيث جعل سيبويه القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًّا للجواز الإعرابي، وضمّن كتابه عددًا من الآيات القرآنية، مستشهدًا بها على هذه الظاهرة.

وقد نسب بعضها إلى القارئ بها فقال مثلًا: **"وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ:** ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَ الطَّيْرُ﴾[6]**، فَرَفَعَ"**[7]، أو إلى البلد فقال: "وقرأ أهل الكوفة

الشرق الأدنى، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 2006م، ص18، دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص278، خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، 1/360-361.

[1]- الكتاب، 1/85.

[2]- السابق، 1/85.

[3]- السابق، 1/85.

[4]- السابق، 1/32.

[5]- ينظر: التمهيد، ص15.

[6]- سبا، 10.

[7]- الكتاب، 2/187.

﴿فَتُذَكِّرَ﴾[1] **رَفْعًا"**[2]، ولم ينسب بعضها الآخر؛ وإنما اكتفى بقوله: وقد قرأ بعضهم، فقال: **"وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ** ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3][4]، وقد ذكر الآية السابقة برفع (ثمود) في موضع آخر، مسبوقة بقوله: أوَ لا ترى أنهم قرؤوا[5].

وللجواز الإعرابي في القراءات القرآنية عند سيبويه من الاستطراد ما لا يسعه هذا البحث؛ لأن الجواز في الشواهد القرآنية يحتاج إلى بحث قائم بذاته.

ثالثًا: الجواز في اختيار الكلام

يُقصدُ به التراكيب المستعملة أو الممكنة التي توفرها اللغة للمتكلم ومقامه وظروف الخطاب، استعمالًا لا يفي بشروط التركيب المعياري[6]، ويشمل:

ــ الجواز الإعرابي القياسي

يراد به التراكيب المستعملة أو الممكنة المتولدة بفضل القياس على تراكيب أصلية تمثل نظام اللغة[7].

فقد فرض النحاة من الأساليب ما لم يرد به سماع عن العرب، ولم يوجد له نظير في كلامهم، فجعلوا الجوازات النحوية مجالًا خصبًا لفرض أساليب قياسية لم يَرِدْ بها الاستعمال، وإن كان لها نظير ومشابه في كلام العرب، والجوازات النحوية القياسية نوعان: نوع يتناول تعدد الحركة الإعرابية، وتعاقبها على كلمة بعينها في أسلوب معين (تعدد الأوجه النحوية)، ونوع

---

[1]- البقرة، 282.
[2]- الكتاب، 54/3.
[3]- فصلت، 17.
[4]- الكتاب، 82/1.
[5]- ينظر: الكتاب، 95/1.
[6]- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص7.
[7]- ينظر: السابق، ص7.

يتناول تعدد الأوجه الإعرابية للفظة المعينة التي لا تتغير حركتها الإعرابية وإنما معناها النحوي التركيبي (تعدد الأوجه في التحليل النحوي)[1].

وتعدد الأوجه الذي أقصده في هذا البحث لا يعني تعدد أوجه التحليل النحوي للجملة الواردة بصورة واحدة، وتعدد الأحكام النحوية في تحليلها، الذي مثَّل له سيبويه بقوله: **"وَمِمَّا يَجِيءُ تَوْكِيدًا وَيُنْصَبُ قَوْلُهُ: سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا... فَيُنْصَبُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ: عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا...، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ آخَرَ، وَيَكُونُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ؛ فَتَقُولُ: سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا... كَأَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَمَا قُلْتَ: سِيرَ عَلَيْهِ...: يَسِيرُونَ سَيْرًا"**[2]؛ أي: مفعول مطلق.

وإنما المقصود به تعدد الأوجه النحوية؛ أي: توارد العلامات الإعرابية على الكلمة الواحدة في التركيب الواحد, ولكل وجه منها دلالة خاصة, "إذْ كل عدول من تعبير إلى تعبير يصحبه عدول من معنى إلى معنى, فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صورة لأوجه معنوية متعددة"[3].

ومن القياس اشتراط سيبويه لعمل اسم الفاعل المجرد من الألف واللام موافقته للفعل المضارع صيغةً وبناءً، يقول سيبويه: **"وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ضَارَعَ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْكَلَامِ وَوَافَقَهُ فِي الْبِنَاءِ أُجْرِيَ لَفْظُهُ مُجْرَي مَا يَسْتَثْقِلُونَ"**[4]؛ يقصد إعمال اسم الفاعل الموافق للفعل المضارع في صيغته عمل فعله، لقوله قبل ذلك: **"فَالْأَفْعَالُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ"**[5].

كما اشترط -رحمه الله- دلالة اسم الفاعل المجرد من الألف واللّام على الحال أو الاستقبال، واعتماده على استفهام قبله أو نفي أو نداء أو يكون صفة

---

[1]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص31-32.
[2]- الكتاب، 231/1.
[3]- معاني النحو، للسامرائي، 9/1.
[4]- الكتاب، 21/1.
[5]- السابق، 21/1.

أو مسندًا فقال: **"وَتَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ...عَلَى مَعْنَى هَذَا يَضْرِبُ، وَهْوَ يَعْمَلُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ، وَتَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ فَيَجِيءُ عَلَى مَعْنَى هَذَا سَيَضْرِبُ"**[1].

واللغة القياسية عند سيبويه هي ما كثر في الاستعمال وفصح[2]، يقول: **"وَمِمَّا جَرَى نَعْتًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْكَلَامِ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ، وَهْوَ كَلَامُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ وَأَفْصَحِهِمْ، وَهْوَ الْقِيَاسُ"**[3].

2- الجواز السماعي

كان سيبويه يعزو ما يذكره إلى العرب الموثوق بهم؛ فكثر في كتابه قوله: وجميع ما وصفناه سمعناه عن العرب، وسمعناه عن الخليل، ورواه الخليل ويونس عن العرب.....وغيرها[4].

ويدل على اعتماده على القياس قوله: **"فَهَذَا أَقْوَى مِنْ أَنْ أُحْدِثَ شَيْئًا لَمْ تَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ"**[5].

فقد اعتمد -رحمه الله- على اللهجات العربية، وما سمع عن العرب من الرواة الموثوق بهم في تحديد ظاهرة الجواز الإعرابي، وقد اتخذ هذا الأمر عنده عدة نواح، منها: تعقيبه على أحد وجهي الجواز الإعرابي بأنه أسلوب اختاره قوم من العرب، أو سُمع من العرب[6]؛ فيقول: **"وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ قَوْلُكَ: هَلَّا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ..... وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ؛ فَقَدْ سَمِعْنَا رَفْعَ بَعْضِهُ مِنَ الْعَرَبِ، وَمِمَّنْ سَمِعَهُ مِنَ الْعَرَبِ"**[7].

---

(1)- السابق، 130/1.
(2)- ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، لنوزاد أحمد، ص72.
(3)- الكتاب، 436/1.
(4)- ينظر: الكتاب، 139/1-147-160-245-249-255-279-319-328-405، 214/2....وغيرها.
(5)- السابق، 379/3.
(6)- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص27-28.
(7)- الكتاب، 268/1.

أو يَنسب الوجهين معًا في عبارةٍ صريحةٍ إلى العرب دون أن يَنسب أيًّا منهما إلى بيئةٍ أو قبيلةٍ معينةٍ[1]، ومثاله: **"إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفَ.... فَالْعَرَبُ تَنْصِبُ هَذَا، وَالنَّحْوِيُّونَ أَجْمَعُونَ....وَقَدْ جَعَلَ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ (هُوَ) وَأَخَوَاتُهَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُبْتَدإٍ، وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.....فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ رُؤْبَةَ كَانَ يَقُولُ: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ"**[2].

أو أن هذا الوجه قرأ به ناس كثير في القرآن الكريم؛ يقول: **"وَحَدَّثَنَا عِيسَى أَنَّ نَاسًا كَثِيرًا يَقْرَؤُونَهَا﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[3]"**[4].

أو أنه لم يسمعه عن العرب؛ فيقول عن إضافة (خمسة عشر): **"وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَضَافُوا، وَيُسْتَنْكَرُ أَنْ تُضِيفَهَا، وَلَكِنْ لَمْ أَسْمَعْهُ عَنِ الْعَرَبِ"**[5].

3- الجواز الوصفي التحليلي

يراد به وجوه التحليل الممكنة لبعض التراكيب اللغوية، ولعله المنهج الذي اتبعه سيبويه في كتابه، والطريقة التي عالج بها الظواهر اللغوية،

---

[1]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص29.
[2]- الكتاب، 2/390-393.
[3]- الزخرف، 76.
[4]- الكتاب، 2/390-393.
[5]- السابق، 3/304.

ومجموعة العمليات العقلية الاستدلالية التي استند إليها لحل جوانب هذه الظاهرة[1].

فقد كان يجمع الوجوه الجائزة في التركيب الواحد، ثم يحلل كل تركيب، ويوضح مجال استعماله في المحيط الخطابي.

وقد مثَّل له سيبويه بقوله: هذا عبد الله منطلقٌ بالرفع، وهذا عبد الله منطلقًا بالنصب، وقد وجَّه رفع خبر اسم الإشارة في المثالين السابقين بقوله: **"وَزَعَمَ الْخَلِيلُ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّ رَفْعَهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَوَجْهٌ أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: هَذَا عَبْدُ اللهِ أَضْمَرْتَ (هَذَا) أَوْ (هُوَ)؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَذَا مُنْطَلِقٌ أَوْ هُوَ مُنْطَلِقٌ, وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ تَجْعَلْهُمَا جَمِيعًا خَبَرًا لِـ (هَذَا)؛ كَقَوْلِكَ: هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ, لَا تُرِيدُ أَنْ تَنْقُضَ الْحَلَاوَةَ, وَلَكِنَّكَ تَزْعَمُ أَنَّهُ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ"**[2].

"وَقَدْ يَكُونُ رَفْعُهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ عَبْدَ اللهِ مَعْطُوفًا عَلَى (هَذَا) كَالْوَصْفِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ,...أَمَّا الرَّفْعُ فِي قَوْلِكَ: هَذَا الرَّجلُ مُنْطَلِقٌ, فَالرَّجُلُ صِفَةٌ لِـ (هَذَا) وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَذَا مُنْطَلِقٌ"[3].

ووجَّه النصب بقوله: **" فَـ (مُنْطَلِقٌ) حَالٌ قَدْ صَارَ فِيهَا (عَبْدُ اللهِ), وَحَالَ بَيْنَ (مُنْطَلِقٍ) وَ (هَذَا), كَمَا حَالَ بَيْنَ (رَاكِبٍ) وَ (الْفِعْلِ) حِينَ قُلْتَ: جَاءَ عَبْدُ اللهِ رَاكِبًا, صَارَ (جَاءَ) لِـ (عَبْدِ اللهِ), وَصَارَ (الرَّاكِبُ) حَالًا, فَكَذَلِكَ هُنَا,....وَأَمَّا النَّصْبُ فِي قَوْلِكَ: هَذَا الرَّجُلُ مَنْطَلِقًا جَعَلْتَ (الرَّجُلَ) مَبْنِيًّا عَلَى (هَذَا), وَجَعَلْتَ الْخَبَرَ حَالًا لَهُ صَارَ فِيهَا"**[4].

والفرق الجوهري يتمثل في المقام الذي استدعى التعبيرين السابقين, برفع (منطلق) ونصبها؛ فالمتكلم **"فِي الرَّفْعِ لَا يُرِيدُ أَنْ يُذَكِّرَهُ بِأَحَدٍ"**[5]؛ لأن المخاطب لا يعرف المشار إليه أصلًا، أما في النصب فـــ **"الْمَعْنَى أَنَّكَ**

---

[1]- الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص7، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، لنوزاد أحمد، ص37.
[2]- الكتاب، 83/2.
[3]- الكتاب، 86/2.
[4]- السابق، 78/2-86.
[5]- السابق، 87/2.

تُرِيدُ أَنْ تُنَبِّهَهُ لَهُ مُنْطَلِقًا, لَا تُرِيدُ أَنْ تُعَرِّفَهُ عَبْدَ اللهِ؛ لِأَنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ, فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: انْظُرْ إِلَيْهِ مُنْطَلِقًا"[1].

والمعنى أنك أردت أن تنبه المخاطب لــ (عبد الله) في حال انطلاقه, ولم ترد أن تعرفه إياه؛ لأنه يجهله, والأصل في ذلك: عبد الله منطلقٌ, عبد الله مبتدأ, ومنطلقٌ خبره, ثم اتفق لك قرب عبد الله منك، وأردت أن تنبه المخاطب له؛ فأدخلت (هذا) للتقريب والتنبيه, ونصبت خبر اسم الإشارة, على أنه حال؛ لأنك ترى المتحدَّث عنه حال انطلاقه[2].

المطلب الثاني: تنصيص سيبويه على الجواز الإعرابي

---

[1]- السابق، 78/2.
[2]- ينظر: الكتاب، 78/2.

لم يقتصر النحاة في تعاملهم مع ظاهرة (الجواز الإعرابي) على مادة (جوز) ومشتقاتها؛ بل توسعوا فاستعملوا ألفاظًا أخرى في التنصيص عليها، ويتجلى هذا التوسع في سياق التحليل النحوي للتراكيب المشتملة على الجوازات النحوية[1].

وقد نص سيبويه على (الجواز الإعرابي) بألفاظ متعددة، وقد تابعه في ذلك النحاة من بعده، وترسموا خطاه في استخدام ألفاظه المتنوعة[2].

وقد استخدم -رحمه الله- مصطلحات معينة في التنصيص على هذه الظاهرة في السياقات المختلفة؛ كأن يذكر الوجه الأول ثم يضيف ألفاظًا أخرى لجواز آخر مثل (وتقول)، (وإن شئت)، (والأحسن)، (ومما يُختار)، (والوجه فيه)، (ويجوز)، وهذا بيانها:

أولًا: القول

عبر سيبويه عن الجوازات بالقول، ومثاله: "**وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلَا عَاقِلًا أَبُوهُ، تَجْعَلُهُ كَأَنَّهُ لِلْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ (كَرِيمٍ)؛ لِأَنَّهُ مُلْتَبِسٌ بِهِ،.....؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ عَاقِلًا أَبُوهُ نَصَبْتَ وَكَانَ كَلَامًا، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلَا عَاقِلٌ عَمْرٌو؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ عَاقِلًا عَمْرٌو لَمْ يَكُنْ كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ؛ فَتَرْفَعُهُ عَلَى الابْتِدَاءِ وَالْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ**"[3].

ثانيًا: المشيئة

---

[1]- ينظر: الجواز في الفكر النحوي، لمحمود الجاسم، ص33.
[2]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص27.
[3]- الكتاب، 61/1.

لسيبويه مصطلحات أخرى نص بها على هذه الظاهرة، وهي عادة ما تقترن بالمشيئة، مثل قوله: **"وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وَالرَّفْعُ فِيهِ أَقْوَى"**[1] بعد أن بين جواز النصب في مثل قولنا: ما زيدًا ضربته ولا زيدًا قتلته[2].

ثالثًا: الاستحسان

مما استخدمه سيبويه في التنصيص على الجواز الإعرابي: (الاستحسان)، ومثاله قوله: **"إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ،.....، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ تَأْتِنِي لَا آتِكَ، كَمَا أَنَّ أَحْسَنَ الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ: إِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ آتِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ (لَمْ أَفْعَلْ)، نَفْيُ (فَعَلَ)، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ(لَمْ)، وَ(لَا أَفْعَلُ) نَفْيُ (أَفْعَلُ)، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِالْجَزَاءِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ تَفْعَلْ، فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ: أَفْعَلْ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ، وَإِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتَ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ"**[3].

رابعًا: الاختيار

نص سيبويه على الجواز الإعرابي بمصطلح الاختيار، و يقرنه في بعض الأحيان بالسماع والرواية عن العرب[4].

يقول مثلًا: **"وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِنَصْبِ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخَرِ بِمَنْزِلَةِ (الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ) قَوْلُكَ: لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ حَتَّى عَبْدَ اللهِ لَقِيتُهُ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَبَاهُ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ**

---

[1]- السابق، 146/1، وينظر: 1/37-42-45-50-60-61-65-66-81-83-91-119-124-125-138-139-155-157-158-159-160-161-169-176-190-193-202-203-206-211-219-220-222-223.

[2]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص30.

[3]- الكتاب، 91/3، وينظر: 1/56-72-73-80-84-87-88-96-99-124-125-132-136-194-195-196-202-205-228-259-278-292-309-334-386-402، و2/23-29-51-76-108-143-146-279-، و3/169-170-171-179-180-409.

[4]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص29.

أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ"[1]، وقد سمى بعض أبواب كتابه بقوله: (هذا باب ما يختار فيه كذا).

خامسًا: الوجه فيه

من مصطلحات سيبويه في التنصيص على الجواز الإعرابي قوله: (الوجه فيه)، ومن أمثلته قوله: **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بَخِيلًا، وَمَا زَيْدٌ بِأَخِيكَ وَلَا صَاحِبَكَ، وَالْوَجْهُ فِيهِ الْجَرُّ؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ، وَلَيْسَ يَنْقُضُ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْكَ الْمَعْنَى، وَأَنْ يَكُونَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ أَوْلَى؛ لِيَكُونَ حَالُهُمَا فِي الْبَاءِ سَوَاءً، كَحَالِهِمَا فِي غَيْرِ الْبَاءِ، مَعَ قُرْبِهِ مِنْهُ"**[2].

سادسًا: مادة (جوز) ومشتقاتها

لقد نصَّ سيبويه على ظاهرة الجواز الإعرابي مباشرةً باستخدام مصطلح (الجواز) وما اشتق من مادته[3]، وهذه المشتقات تنحصر في الفعل المضارع، والفعل الماضي واسم الفاعل والمصدر[4].

---

[1]- الكتاب، 96/1.
[2]- الكتاب، 66/1 -67.
[3]- ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي، ص27.
[4]- ينظر: الكتاب، 62/1 – 64 –91 –101– 105-201 وغيرها.

1ــ الفعل المضارع (يجوز)

أ- التراكيب

- المضارع المجرد من الأدوات العاملة في معنى الفعل

من ذلك قوله: "**اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ**"[1].

- المضارع المسبوق بـ (قد)

منه قوله: "**وَقَدْ يَجُوزُ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدًا**"[2].

- المضارع المسبوق بـــ (إنّما)

ومنه قوله: "**وَهُوَ قَبِيحٌ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ**"[3].

- المضارع الذي ورد في جملة مركبة مشتملة على (كما)

ومنه قوله: " **فَمَا يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ كَمَا يَجُوزُ فِي كَانَ**"[4].

ب-الدلالة

-المضارع المجرد من الأدوات العاملة في معنى الفعل

لقد نص سيبويه على الجواز الإعرابي بالفعل (يجوز) المجرد لإفادة المعاني الآتية :

1- وصف الخصائص الأسلوبية لمستويات الخطاب؛ إذِ التركيب يَرِدُ ضمن سياق معين له حدود لفظية ومعنوية، تتمثل حدودها للفظية في التركيب الواحد، أما الحدود المعنوية فتتمثل في الباب الواحد أو مجموعة الأبواب

---

[1]- الكتاب، 26/1 وينظر: 392/2 وغيرها.
[2]- السابق، 79/1، وينظر: 62/1–85–105–125–126 وغيرها.
[3]- السابق، 135/1، وينظر: 151/1 وغيرها.
[4]- السابق، 61/1، وينظر: 85/1 وغيرها.

المتعلقة بمحور واحد[1]، ومثاله قوله : **"اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ مِنْ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفْ يُشَبِّهُونَهُ بِمَا يَنْصَرِفْ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ كَمَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ، وَحَذْفِ مَا لَا يَنْحَذِفْ يُشَبِّهُونَهُ بِمَا قَدْ حُذِفَ وَاسْتُعْمِلَ مَحْذُوفًا"**[2].

فقد استعمل سيبويه الفعل المضارع (يجوز) لوصف الخصائص الأسلوبية لمستويات الخطاب، وقد ورد الفعل في سياق فيه تقابل بين الشعر والكلام[3].

2- وصف الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية لبعض الكلمات وتأثيرها في توليد تراكيب مستعملة أو ممكنة، والمقصود بالخصائص النوعية انتماء الكلمة إلى قسم من أقسام الكلام، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، وهذه الخصائص يعتمدها سيبويه-رحمه الله- لتفسير تراكيب مستعملة؛ كقوله بأن: **"(لَيْسَ، وَكَانَ) يَجُوزُ فِيهِمَا النَّصْبُ، وَإِنْ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ"**[4].

فقد استعمل سيبويه الفعل المضارع (يجوز) للتنصيص على الجواز الإعرابي، واصفًا التراكيب المستعملة المتفرعة عن تركيب أصلي؛ حيث إن الجملة التي تبدأ بـــ (كان) أو (ليس) يكون تركيبها الأصلي وفق الآتي[5] :

ناسخ + اسم الناسخ مرفوع + خبر الناسخ منصوب

---

(1)- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص2.
(2)- الكتاب، 26/1.
(3)- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص3.
(4)- الكتاب، 61/1.
(5)- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص3.

ولما عدَّ النحاة (كان) و (ليس) فعلين، أصبح التقديم ممكنًا؛ قياسًا على الجملة الفعلية التي يجوز أن يتقدم فيها المفعول به على الفاعل، فتولد عن ذلك التركيب الفرعي الآتي[1]:

ناسخ + خبر الناسخ منصوب مقدم + اسم الناسخ مرفوع مؤخر

أما بالنسبة إلى الخصائص الدلالية التوزيعية لبعض الكلمات، فمثَّل له بوصفه لخصائص أدوات التحضيض التي يقول عنها: "**وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِي الْفِعْلِ مُضْمَرًا و مُظْهَرًا، مُقَدَّمًا وَمُؤَخَّرًا، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُبْتَدَأُ بَعْدَهُ الْأَسْمَاءُ فَـ(هَلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا وَأَلَّا)**"[2].

ومثَّل لهذه الأدوات بقوله: "**هَلاَّ زَيْدًا ضَرَبْتَ**"[3]؛ حيث جاء الاسم بعدها منصوبًا؛ لأنه لا يصح الابتداء بعدها؛ وإنما نصبتَ لأنه مفعول مقدم للفعل التالي، وهو الفرع، وأصله: هلَّا ضربت زيدًا (بنصب الاسم بالفعل المتقدم)، ويضاف للأصل وفرعه تركيب ثالث ممكن وهو قولنا: هلَّا زيدًا (الاسم منصوب بفعل مضمر)[4].

وبهذا فقد ورد الفعل (يجوز) للدلالة على الجواز الذي ينتج عنه جملة من التراكيب الفرعية المستعملة، والممكنة المتولدة من الخصائص الدلالية والتوزيعية للكلمات، وهي إمكانياتُ تعبيرٍ توفرها اللغة لمستعمليها[5].

3- عرض وجوه التحليل الممكنة لاستعمالٍ سُمع عن العرب

---

(1)- ينظر: السابق، ص3.
(2)- الكتاب، 98/1.
(3)- السابق، 98/1.
(4)- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص3.
(5)- ينظر: السابق، ص3.

من ذلك قوله: **"وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (لَيْسَ) تُجْعَلُ كـ (مَا)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ، وَلَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ"**[1].

في النص السابق استعمل سيبويه الفعل (يجوز) لبيان استعمال (ليس) بمعنى (ما)، وهو استعمال مسموع عن العرب، كما في قول بعضهم: ليس قالها زيدٌ؛ بمعنى: ما قالها زيدٌ.

- المضارع المسبوق بـــ (قد)

دلالة (قد) عند سيبويه بمنزلة (ربما)[2]، استعملها في كتابه مع الفعل (يجوز)؛ لإفادة معانٍ عدة؛ أهمها:

1- تحليل حالة جواز ممكنة يحسن تجنبها لما فيها من التباس دلالي

من ذلك قوله: **"وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ عَبْدُ اللهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ، تَجْعَلُ هَذِهِ الْهَاءَ عَلَى ذَاكَ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَظُنُّ ذَاكَ، لَا تَجْعَلُ الْهَاءَ لِـ(عَبْدِ اللهِ)، وَلَكِنَّكَ تَجْعَلُهَا ذَاكَ الْمَصْدَرَ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَظُنُّ ذَاكَ الظَّنَّ"**[3].

ولكنه بين وجه لالتباس في هذه الحالة فقال: **"وَإِذَا أَلْغَيْتَ فَقُلْتَ: عَبْدُ اللهِ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ فَهَذَا أَجْمَلُ مِنْ قَوْلِكَ: أَظُنُّهُ، وَأَظُنُّ بِغَيْرِ هَاءٍ أَحْسَنُ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْاسْمِ، وَلِيَكُونَ أَبْيَنَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ يَعْمَلُ"**[1].

---

[1]- الكتاب، 147/1.
[2]- ينظر: السابق، 224/4.
[3]- الكتاب، 125/1.

6- تحليل حالة جواز ممكنة نظريًّا؛ قياسًا على تراكيب اختلفت العرب في استعمالها؛ ومنه قوله: **"وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا مُحْسِنٌ زَيْدٌ، الرَّفْعُ أَجْوَدُ"**[2].

ففي هذا التركيب الرفع هو الجيد عند سيبويه؛ للاستئناف، وهو المستعمل، **"وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ"**[3]؛ فتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنًا زيدٌ، بإعادة الاسم الظاهر في جملة واحدة، ولا مبرر للنصب إلا العطف أو القياس الضمني على التركيب الآتي: (ما زيدٌ كريمًا ولا عاقلًا أبوه) وهو في حد ذاته مقيس على تركيب أصلي هو (ما زيد عاقلًا أبوه)[4].

7- وصف الخصائص الدلالية والتوزيعية لبعض الأدوات وعلاقتها بنظام اللغة وما يتفرع عن ذلك من تراكيب مستعملة

يقول-رحمه الله-: **"وَقَدْ يَجُوزُ الرَّفْعُ"**[5] في قوله:" **أَعَبْدُ اللهِ ضَرَبْتَهُ"**[6]، وهو تركيب متفرع عن التركيب الأصلي: (أعبدَ الله ضربته) بالنصب، وقد رُفع (عبد الله) في التركيب الفرعي قياسًا على قولنا : **"أَعَبْدُ اللهِ أَخُوكَ"**[7]، وهذا الجواز يعود إلى خصائص (ألف الاستفهام) بالنسبة إلى حروف الاستفهام[8]؛ حيث قال سيبويه: **"وَاْعَلْم أَنَّ حُرُوفَ الاسْتِفْهَامِ كُلَّهَا يَقْبُحُ أَنْ يُصَيَّرَ بَعْدَهَا الاسْمُ، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَ الاسْمِ: لَوْ قُلْتَ: هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟ وَأَيْنَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟، لَمْ يَجُزْ إِلَّا فِي الشِّعْرِ، فَإِذَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ نَصَبْتَهُ، إِلَّا الْأَلِفَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ قَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْاسْمُ"**[9].

- المضارع الوارد في تركيب حصر

---

(1)- السابق، 125/1.
(2)- السابق، 62/1.
(3)- السابق، 62/1.
(4)- ينظر: الجائز في الكتاب سيبويه، لعلي العشي، ص4.
(5)- الكتاب، 106/1.
(6)- السابق، 106/1.
(7)- السابق، 106/1.
(8)- ينظر: الجائز في كتاب سيبويه، لعلي العشي، ص4.
(9)- الكتاب، 101/1.

نص سيبويه على الجواز الإعرابي باستخدام الفعل المضارع (يجوز) في تركيب الحصر (إنما-لم-إلا)؛ يقول: **"وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ، وَالْأَبُ غَيْرُ زَيْدٍ؛ لِأَنَّكَ لَا تُبَيِّنُهُ بِغَيْرِهِ، وَلَا بِشَيْءٍ لَيْسَ مِنْهُ،.....؛ وإِنَّمَا يَجُوزُ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ وَرَأَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ عَمْرًا أَوْ رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ، فَغَلِطَ أَوْ نَسِيَ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ كَلَامَهُ بَعْدُ"**[1].

- المضارع الوارد في جملة مركبة مشتملة على (كما)

نص سيبويه على الجواز الإعرابي باستخدام الفعل المضارع (يجوز) في جملة مركبة مشتملة على (كما) للمقابلة بين كلمتين أو تركيبين، ومنه قوله: **"فَـ(مَا) يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ كَمَا يَجُوزُ فِي كَانَ"**[2]، أو للمقابلة بين تركيبين؛ لإبراز التشابه بينهما؛ ومن ذلك قوله: **"وَيَجُوزُ فِي ذَلِكَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ آتِيكَ فَيهِ، وَأَصُومُ فِيهِ، كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ: عَبْدَ الله مَرَرْتُ بِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَنَصَبَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ، ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ أَلْقَاكَ فِيهِ"**[3].

2ــ الفعل الماضي (جاز)

أ- التراكيب

-الماضي المسبوق بــ (إنما)

استعمل سيبويه الفعل الماضي (جاز) المسبوق بـ (إنما) في التنصيص على ظاهرة الجواز الإعرابي؛ فقال: **"وَإِنَّمَا أَجَازُوا تَقْدِيمَ الاسْمِ فِي (إِنَّ)؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْجَزَاءِ وَ لَا تَزُولُ عَنْهُ"**[4].

-الماضي الوارد في جمل تلازمية

---

[1]- الكتاب، 1/151-152.
[2]- السابق، 1/61.
[3]- السابق، 1/85.
[4]- الكتاب، 1/134.

يقول: **"وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ [لِنَصْبِ الْأَوَّلِ] قَوْلُهُ: مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا؛ بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ، تُجْرِيهِ عَلَى قَوْلِكَ: لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ، يَكُونُ الْآخِرُ فِي أَنَّهُ يُدْخِلُهُ فِي الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ هَذَا؛ حَيْثُ لَمْ يُدْخِلْهُ؛ لِأَنَّ (بَلْ وَلَكِنْ) لَا تَعْمَلَانِ شَيْئًا، وَتُشْرِكَانِ الْآخِرَ مَعَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُمَا كَـ (الْوَاوِ وَثُمَّ وَالْفَاءِ، فَأَجْرَاهُمَا مُجْرَاهُنَّ فِيمَا كَانَ النَّصْبُ فِيهِ الْوَجْهَ، وَفِيمَا جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ"**[1].

-الماضي الوارد في جمل مركبة مشتملة على (كما)

يقول في جواز عدم ذكر (كل) مرتين في التركيب نفسه؛ لعدم الالتباس على المخاطب: **"فَاسْتَغْنَيْتَ عَنْ تَثْنِيَةِ (كُلٍّ)؛ لِذِكْرِكَ إِيَّاهُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ وَلِقِلَّةِ الْتِبَاسِهِ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَجَازَ كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ: مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ ذَاكَ، وَلَا أَخِيهِ"**[2]، فلم يكرر ذكر (مِثْل)؛ لعدم الالتباس على المخاطب.

8- المشتقات (المصدر ـ اسم الفاعل)

استعمل سيبويه مصدر الفعل (جاز) واسم الفاعل منه للدلالة على الجواز الإعرابي؛ فقال:**"وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَوَازِ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمُكَ، وَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ، فَتَحْمِلَهُ عَلَى الْآخِرِ؛ فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ فَجَائِزٌ وَهُوَ قَبِيحٌ"**[3].

بهذا يظهر للجواز الإعرابي مفهوم واسع، استعمله سيبويه – رحمه الله – مستغلًّا مختلف دلالاته المعجمية؛ ليُكسبها بعدًا اصطلاحيًّا، يمكّنه من الإلمام بكل التراكيب اللغوية التي تدخل ضمن هذا الباب، ومن وصف

---

[1]- السابق، 1/90-91.
[2]- الكتاب، 1/66.
[3]- السابق، 1/79-80.

خصائصها وتعليل وجوه جوازها، ودلالة كل وجه منها؛ بل تعداه إلى ألفاظ أخرى تؤدي معناه في سياقات متنوعة، فقد نراه يجمع بين الجواز ومرادفاته في المسألة الواحدة؛ فيجوّز مثلًا النصب والجر والرفع في الاسم الواقع بعد (حتى)، باستعمال مصطلحات متقاربة؛ فاستعمل مصطلح الاختيار للنصب، والاستحسان للجر، والجواز للرفع؛ قال-رحمه الله-: "**وَلَوْ قُلْتَ: هَلَكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدًا أَهْلَكْتُهُ، اخْتِيرَ النَّصْبُ،....وَقَدْ يَحْسُنُ الْجَرُّ فِي هَذَا كُلِّهِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ،.....والرَّفْعُ جَائِزٌ كَمَا جَازَ فِي (الْوَاوِ وَثُمَّ)**"[1]، وكلها مصطلحات مترادفة عند سيبويه، استعملها للدلالة على الجواز الإعرابي.

المبحث الثاني: أثر الجواز الإعرابي في تنوع المعاني وتعدد التوجيهات النحـــــــــــويـــــــــة

المطلب الأول: أنواع القرائن النحوية وأثرها في توجيه المعنى

[1]- الكتاب، 1/96-97.

أولًا: القرينـــة في الـــلـــغة

ثانيًا: القرينة في الاصطلاح

ثالثًا: أنواع القرائن النحوية، وأثرها في توجيه المعنى

المطلب الثاني: مفهوم التحليل النحوي، والجملة النصية عند سيبويه، ودلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني

أولًا: مفهوم التحليل النحوي عند سيبويه

ثانيًا: أمثلة سيبويه بين نحو الجملة ونحو النص

ثالثًا: دلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني، وتعدد التوجيهات النحوية

المطلـب الأول: أنـواع القـرائن النـحوية وأثـــرها فـي توجـــيه المـــعنى

"كان سيبويه ينظر إلى القرائن على أنها نظام يتحكم في العلاقات القائمة بين التراكيب النحوية"[1]؛ لهذا رأيت أن يكون المطلب الأول في هذه الدراسة تعريفًا للقرينة لغة واصطلاحًا، وبيانًا لأنواع القرائن النحوية، ودور كل نوع منها في فهم الخطاب اللغوي، ولا أزعم أني أستطيع الوفاء بحقها؛ تعريفًا وأنواعًا وأثرًا؛ بل سأتناول ذلك على سبيل التوضيح والبيان.

أولًا: القرينة في اللغة

---

[1]- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، لنوزاد حسن، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط 1، 1996م، ص 264-265.

"القرينة كسفينة"[1]، "من الفعل (قَرَنَ)، وهو من باب (قَتَلَ)، وفي لغة من باب (ضَرَبَ)"[2].

وردت مادة (قَرَنَ) في كتب اللغة، ودلت على عدة معانٍ، منها: الشد، والوصل، والحبل، والجمعُ والمصاحبة، و"القرن شد الشيء، "وقرن بين الحج والعمرة قِرنًا بالكسر: جمع بينهما"[3]، "والقرين صاحبك الذي لا يفارقك"[4].

ثانيًا: القرينة في الاصطلاح

القرينة في الاصطلاح هي كل ما يدل على المقصود"[5]، وبالنظر إلى مفهومها الاصطلاحي نجده يدور حول الدليل في اللغة؛ إذ الدليل في اللغة هو"ما يُستدل به"[6]، و القرينة اصطلاحًا هي "الأمر الدال على شيء"[7].

وقد استعمل سيبويه لفظ (الدليل)؛ للدلالة على القرينة في كتابه[8]، ومن ذلك قوله عن (الفعل): "**وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ذَهَبَ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ لِمَا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ، فَإِذَا قَالَ: (ذَهَبَ) فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَإِذَا قَالَ: سَيَذْهَبُ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ؛ فَفِيهِ بَيَانُ مَا مَضَى وَمَا لَمْ يَمْضِ مِنْهُ، كَمَا أَنَّ فِيهِ اسْتِدْلَالًا عَلَى وُقُوعِ الْحَدَثِ**"[9].

---

[1]- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين الزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1994م، 451/12.

[2]- المصباح المنير، للفيومي، ص297.

[3] - تاج العروس، للزبيدي، 448/12.

[4] - العين، للفراهيدي، 142/5.

[5] - ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب، لإميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 2005م، ص522، دائرة المعارف، لمحمد وجدي، دار الفكر، بيروت، 771/7.

[6]- مختار الصحاح، للرازي، 1698/4.

[7]- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، لمحمد التهانوي، 1315/2.

[8]- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، لأحمد خضير، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، إشراف محمد الصغير، 2010م، ص7.

[9]- الكتاب، 35/1 .

ثالثًا: أنواع القرائن النحوية وأثرها في توجيه المعنى

لابد للمقال من قرائن توجه معناه؛ إذْ "لاشك أن الكلام الحي لا ينفصل عن الموقف الذي يقال فيه، وما يلابس ذلك من حركات باليد وتعبير بالوجه، وعلوٍّ في الصوت أو انخفاض، وغيرها من ملابسات الحال"[1].

وقد مر بنا في التمهيد أن سيبويه يهتم بلغة التخاطب، ولم يقتصر على الوصف البنيوي للتركيب اللغوي[2]؛ وإنما امتد ليصف الجوانب المختلفة المؤثرة في أداء منهج الخطاب ويحللها، مهتما بظروف المتكلم والمخاطب الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، وما يصاحبها من صفات صوتية لغوية؛ كالتنغيم والنبر والوقف والابتداء، وكل ما يتعلق بعوامل تحقيق الغرض التواصلي بين منتج الخطاب ومتلقيه، ويلزم تحقيق هذا الغرض في الجملة؛ لأنها وسيلة التخاطب بين طرفي الخطاب.

وتتكون الجملة من ألفاظ لا يرص بعضها إلى جوار بعض عشوائيًا؛ وإنما تربط بعضها بعضًا بانتظام، ولأسباب منطقية، وأي خلل في التركيب يخرج الكلام عن حد الاستقامة إلى الاستحالة وعدم الاستحسان لدى المخاطب[3].

"والكلام على ضربين: ضرب لا يحتاج إلى قرينة، وهو ما وافقت دلالته الظاهرة دلالته الباطنة من غير إبهام أو احتمال آخر، وضرب لا يتضح مقصوده إلا بقرينة"[4].

وفي هذه الحالة "يقوم المتكلم بنظم كلامه بكيفية معينة؛ كي يتسنى له أن يعبر عن غرضه، ويمكِّن سامعه من فهمه؛ اعتماداً على القرائن التي

---

[1]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، دار غريب، القاهرة، ص291.
[2]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة و نحو النص، مُثل من كتاب سيبويه، ليوسف عليان، المجلة الأردنيَّة في اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، نشر جامعة مؤتة، الأردن، العدد الأول، 2011م، ص216.
[3]- ينظر: الكتاب، 1/25-26.
[4]- الجملة العربية والمعنى، لفاضل السامرائي، ص59.

يدركها المتكلم السلقي دون شعور منه بذلك، ويستعين بها في فهمه وإفهامه جُمل اللغة، أما الباحث فعليه أن يبحث عنها ويستقرئها"[1]؛ لأن "فهم الجملة متوقف ضرورة على فهم هذه القرائن، ودورها في إحكام نسيج الجملة"[2].

وقد قسم النجاة القرائن إلى عدة أقسام، واخترت منها تقسيم السامرائي[3]؛ لأنه ذكر القرائن النحوية تعددًا دون أن يجعلها ميدانًا للدراسة، ودون أن يجعلها في نظام معين؛ وإنما ركز على أثرها في بيان المعنى، ودورها في التحليل النحوي[4]؛ ولأنه رد تقسيمه إلى الحال والمقال[5]، وهذا ما يناسب موضوع الدراسة.

1- القرائن اللفظية

هي عنصر من عناصر الكلام يستدل بها على الوظائف النحوية في سياقها؛ فنقول: هذا فاعل، وذلك مفعول به، وذاك غيرهما، مثل هذه القرائن مثل معالم الطريق التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده[6]، ومن القرائن اللفظية:

أ- العلامة الإعرابية

---

(1)- المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، لمحمد يونس، دار المدار الإسلامي، ط 2، 2007م، ص 317-318.

(2)- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ،لمحمد حماسة، ص114.

(3)- ينظر: الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص60.

(4)- ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط , لمحمد خضير, ص14.

(5)- ينظر: الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص60.

(6)- ينظر: البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، لتمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1993م، ص7.

يعد الإعراب أهم القرائن الدالة على اختلاف المعاني، والدليل أن تغيير الحركة يؤدي إلى تغيير المعنى؛ لذا أَوْلَاهَا القدماء أهمية خاصة[1].

يقول حماسة: "نحاتنا القدماء لم يدرسوا النحو في إطار هذه القرائن، وإنما درسوه في إطار العامل، مهتمين اهتمامًا شديدًا بقرينة واحدة من هذه القرائن هي (العلامة الإعرابية)؛ بحيث وُجّهت كل القرائن لخدمتها وتحديدها، وكأنها هي الغاية"[2]، وأول ظهور لفكرة (العامل) كانت في كتاب سيبويه[3]، فقد آمن بنظرية (العامل) وتوقُّف حركات الإعراب عليه[4]؛ يقول: **"وَالنَّصْبُ فِي الْأَسْمَاءِ رَأَيْتُ زَيْدًا، وَالْجَرُّ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَالرَّفْعُ: هَذَا زَيْدٌ"**[5].

وشيَّد سيبويه –رحمه الله- على هذا الأساس النحو العربي، جاعلًا العلامة الإعرابية هي القرينة الوحيدة لفهم المعنى، وعلى خطاه سار النحويون، ولم يخرج عنها إلا القليل ممن انتقدوها، ولا يتسع المجال للحديث عنها في هذا المقام[6].

ومثالها قول سيبويه: "هَذَا بَابٌ يختار فِيهِ الرَّفْعُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ، وَلَهُ رَأْيٌ رَأْيُ الْأُصَلَاءِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِي هَذَا الْوَجْهَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ خِصَالٌ تَذْكُرُهَا فِي الرَّجُلِ؛ كَالْحِلْمِ وَالْعَقْلِ وَالْفَضْلِ، وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبِرَ

---

[1]- ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، لأحمد خضير، ص15.
[2]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، ص112.
[3]- ينظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، ص38.
[4]- ينظر: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، لوليد الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط 2، 2014م، ص51.
[5]- الكتاب، 14/1.
[6]- للاستزادة ينظر: تمام حسان مجدد العربية، لحسام تمام، موقع ديوان العرب، موقع حر للثقافة والفكر والأدب، 2006م، (مقال بلا ترقيم).

بِأَنَّكَ مَرَرْتَ بِرَجُلٍ فِي حَالِ تَعَلُّمٍ وَلَا تَفَهُّمٍ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَذْكُرَ الرَّجُلَ بِفَضْلٍ فِيهِ، وَأَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ خَصْلَةً قَدِ اسْتَكْمَلَهَا"[1].

فالنصب في المثال السابق يبين موقفًا يمر به المتكلم على المَعْنِيّ وهو يتعلم ويتفقه، ولم يصبح عالما بعد، أما بالرفع فالموقف يتغير؛ إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم وأصبح عالما[2]، فكانت العلامة الإعرابية هي الحكم بين الجملتين.

ب-التنغيم

يُراد به "الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق،.....، فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية؛ هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة"[3].

ويعنى به "درجة ارتفاع الصوت أو انخفاضه على مستوى الجملة"[4]، والتنغيم يكون في الكلام المنطوق، ويقوم بدور دلالي يهدي إلى تفسير الجملة، وينوع هذا التفسير من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير ذلك، وهو بهذا التنويع يكشف عن المعنى الدلالي[5]، ويقوم بوظيفة الترقيم في

---

(1)- الكتاب، 1/361-362.

(2)- ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، لأسعد العوادي، دار الحامد، عمان، ط 1، 2011م، ص94.

(3)- الجملة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، دار الثقافة، 1994م، ص226.

(4)- التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، لليلى سهل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، العدد السابع، 2010م، ص34.

(5)- ينظر: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، لمحمد حماسة، دار الشروق، ط 1، 2000م، ص117.

الكتابة، غير أنه أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة[1]، فهو القرينة الصوتية الكاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من التعبير[2]، وسماه سيبويه (الترنم)؛ حيث قال: **"واعْلَمْ أَنَّ المَنْدُوبَ مَدْعُوٌّ، وَلَكِنَّهُ مُتَفَجَّعٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ فِي آخِرِ الاسْمِ الْأَلِفَ؛ لِأَنَّ النُّدْبَةَ كأنهم يَتَرَنَّمُونَ فِيهَا، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقْ كَمَا لَمْ تُلْحِقْ فِي النِّدَاءِ"**[3]، ومثاله قول سيبويه: **"وَقَدْ تَقُولُ تَاللَّهِ! وَفِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ"**[4].

والمعروف أن (تالله) أسلوب يفيد الحلف والتوكيد، غير أن النغمة الصوتية تنقلها إلى باب لغوي آخر، وهو (التعجب)، ولا يمكن أن يظهر ذلك إلا في النغمة المنطوقة"[5].

ج - الرتبة

هي قرينة نحوية، ووسيلة أسلوبية تشير إلى الإبداع في تقليب الجملة، واستجلاب معنى أدبي[6]، وهي من القرائن النحوية اللفظية، تدل على علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه[7].

وقد ذكرها عديد من النحاة؛ منهم: ابن جنى[8]، وعبد القاهر الجرجاني[9]، وابن هشام[10]، في مؤلفاتهم التي تعد منهل اللغة ومعين تراثها.

---

(1)- ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، ص226.
(2)- ينظر: النحو والدلالة، لمحمد حماسة، ص117.
(3)- الكتاب، 220/2.
(4)- السابق، 497/3.
(5)- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، لنوزاد حسن، ص262.
(6)- ينظر: البيان في روائع القرآن، لتمام حسان، ص91.
(7)- ينظر: الرتبة عند سيبويه، لعبد الواحد وساك، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، كلية التربية، جامعة ميسان، العراق، المجلد السابع، العدد الرابع عشر، 2009م، ص39.
(8)- ينظر: الخصائص، لابن جنى، 293/1-294.
(9)- ينظر: دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص106-107.
(10)- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 523/1.

أما سيبويه فلم يصرح بلفظها، وإنما اكتفى بالإشارة إلى مضمونها وتوضيح دلالتها[1]؛ معبّرًا عنها بـ (الموضع) فقال: **"وَلَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَ (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) وَبَيْنَ الْفِعْلِ؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُشَبِّهُوهَا بِمَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ.....؛ لِأَنَّهَا لَا تُصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْأَفْعَالِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، لَازِمَةً لِمَوْضِعِهَا، لَا تُفَارِقُهُ، فَكَرِهُوا الْفَصْلَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ جَامِدٌ"**[2].

ومثالها: نحو قولك: أكرم عيسى موسى[3]، عندما غابت العلامة الإعرابية بينت الرتبة الفاعل من المفعول به؛ إذْ رتبة الفاعل التقديم على المفعول؛ فكان عيسى فاعلًا، و موسى مفعولًا به بدلالة قرينة الرتبة على ذلك.

د- الوقف والابتداء

"الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة وقطعها عما بعدها"[4]، أما الابتداء فهو "الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف"[5].

"وهما من القرائن التي تدل على معنى الكلام، وذلك أن معنى الكلام قد يتغير بحسب مواطن الوقف والابتداء"[6]؛ ومثالهما قولك: لا تهتم بقوله. إنك بريء، وقولك: لا تهتم بقوله: إنك بريء[7].

---

(1)- ينظر: القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة، لمحمد عباس، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد التاسع عشر، 2015م، ص134-135.
(2)- الكتاب، 13/3.
(3)- الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص60.
(4)- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد اللبدي، ص24.
(5)- هداية القارئ إلي تجويد كلام البارئ، لعبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط 2، ص392.
(6)- الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص67.
(7)- ينظر: السابق، ص67.

فالدلالة في المثال الأول قطعية؛ لأنه دل على تأكيد براءة المخاطب، في حين كانت دلالة المثال الثاني احتمالية؛ لأنه دل على الشك فيها، وربما عدمها.

هـ- المطابقة

ويُقصد بها ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف والتنكير، وفي العدد (الإفراد – التثنية – الجمع)، وفي النوع (التذكير والتأنيث)[1]، ومثالها قول سيبويه: "**وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مِمَّنْ يُوثَقُ بِهِ: اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ اجْتَمَعَتِ الْيَمَامَةُ؛ يَعْنِي أَهْلُ الْيَمَامَةُ، فَأَنَّثَ الْفِعْلَ فِي اللَّفْظِ؛ إِذْ جَعَلَهُ فِي اللَّفْظِ لِلْيَمَامَةِ، فَتَرَكَ اللَّفْظَ يَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ**"[2].

و- الربط

هو قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر، ..... والربط ينبغي أن يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدإ وخبره، وبين " المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه.....إلخ"[3].

واللغة نظام من الكلمات ارتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا، تحتمه قوانين معينة لكل لغة، وليس من المبالغة أنْ نقرر أنَّ اللغة العربية لغة الوصل؛ لما فيها من أدوات الربط أكثر من غيرها من اللغات[4].

وسمى سيبويه هذه القرينة (التعليق)؛ فقال عن أستاذه الخليل: "**وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: إِنْ تَأْتِنِي أَنَا كَرِيمٌ، فَقَالَ: لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ، مِنْ**

---

[1]- ينظر: المعنى وظلال المعنى، لمحمد يونس، ص335.
[2]- الكتاب، 53/1.
[3]- اللغة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، ص213.
[4]- ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3، 1966م، ص279-310.

قِبلَ أَنَّ أَنَا كَرِيمٌ يَكُونُ كَلَامًا مُبْتَدَأً، وَالْفَاءُ وَإِذَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا مُعَلَّقَتَيْنِ بِمَا قَبْلَهُمَا، فَكَرِهُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَابًا؛ حَيْثُ لَمْ يُشْبِهِ الْفَاءَ"[1].

ز- التضام

قرينة من القرائن اللفظية التركيبية، يمكن من خلالها تلمس العلاقات الرابطة بين الألفاظ أو بين التراكيب[2].

والتضام يعني التلازم بين المتضامَّين؛ كالعلاقة بين الفعل وفاعله؛ حيث إن الفعل وشبهه لابد له من مرفوع ظاهر؛ نحو: تقومُ هندٌ، أو مضمر نحو: هندُ تقوم[3] أو العلاقة بين الجار والمجرور، يقول سيبويه: **"إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ (كَمْ) وَبَيْنَ الاسْمِ بِشَيْءٍ، اسْتَغْنَى عَلَيْهِ السُّكُوتُ أَوْ لَمْ يَسْتَغْنِ، فَاحْمِلْهُ عَلَى لُغَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُنَوَّنٍ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِّ، فَصَارَا كَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالاسْمُ الْمُنَوَّنُ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ؛ تَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ بِكَ زَيْدًا"[4].**

وكالعلاقة بين المبتدإ والخبر، وبين الصفة والموصوف؛ فقد يحذف الموصوف فتدل عليه قرينة التضام، كما في قولنا: صليت بالجامع؛ أي: بالمسجد الجامع، أو تحذف الصفة فتدل عليها هذه القرينة، كما في قوله – تعالى-: ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[5]؛ أي: المسجد الأقصى[6].

ح- الأداة

---

[1]- الكتاب, 64/3.

[2]- ينظر: القرائن العلا ئقية وأثرها في الاتساق، سورة الأنعام أنموذجا، دراسة وصيفة إحصائية تحليلية، لسليمان بورا س، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم اللغة العربية والأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، إشراف فرحات عياش، 2009م، ص34.

[3]- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980م، 97/1.

[4]- الكتاب، 164/2.

[5]- الإسراء، 7.

[6]- ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، ص218.

عادة ما تكون الأداة اسمًا أو حرفًا، وتعد الأداة من أهم القرائن التي تغير المعنى النحوي في الجمل العربية[1]، و"كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة"[2]، ومثالها قولنا: جاء محمد وسعيد، وجاء محمد فسعيد، وجاء محمد ثم سعيد.

فـ(الواو) دلت على مجيء محمد و سعيد، ولم تبين أيهما جاء أولًا، ولا الزمن الفاصل بين مجيئهما، أما (الفاء) فدلت على تعاقب المجيء وسرعته في مجيء محمد أولًا، عقبه مجيء سعيد، في حين دلت (ثم) على تراخي المجيء بينهما، فجاء محمد ثم بعد زمن جاء سعيد.

2- القرائن المعنوية

هي"علاقات سياقية مفهومة، تربط بين أجزاء الجملة، وتؤلف بين عناصرها؛ بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى"[3]، ومن القرائن المعنوية:

أ- الإسناد

هو في عرف النحاة "عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه يحسن السكوت عليه"[4].

والجملة سواءً أكانت اسمية أو فعلية لا بد أن تتكون من مسند ومسند إليه[5]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه عندما قسم الجملة إلى قسمين اثنين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وبيَّن أن الجملة لابد لها من مسند ومسند

---

[1]- ينظر: المعنى وظلال المعني، لمحمد يونس، ص333.
[2]- اللغة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، ص123.
[3]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، ص111.
[4]- معجم التعريفات، للجرجاني، ص22.
[5]- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل السامرائي، دار الفكر،الأردن، ط 2، 2007م، ص15.

إليه، وقد عرفهما بأنهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا[1].

والإسناد قرينة مهمة تبين المعنى وتدل عليه، وتتمثل أهميتها في الفرق بين قولنا: (زَيْدٌ أَخُوك) وقولنا: (أَخُوك زَيْدٌ)؛ حيث فرَّق ابن الخباز بينهما من وجهين[2]:

- أحدهما: أن في الجملة الأولى تعريف للقرابة، وفي الجملة الثانية تعريف للاسم.

- والآخر: أن الجملة الأولى لا تنفي أن يكون له أخ آخر غير زيد؛ لأنها أخبرت بالعام عن الخاص، والجملة الثانية تنفي أن يكون له أخ غير زيد؛ لأنها أخبرت بالخاص عن العام.

ب- التخصيص

هي قرينة معنوية كبرى، تتفرع منها قرائن معنوية أخص منها، وتدل كل قرينة على معنى خاص، ويعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث، وتشمل: التعدية، والغائبة، والمعية، والظرفية، والتحديد، والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج[3].

ج- التبعية

هي القرينة التي يفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع، وهي قرينة معنوية كبرى، تندرج تحتها أربع قرائن هي: (النعت والعطف والتوكيد والإبدال)[4].

---

[1]- ينظر: الكتاب، 23/1.

[2]- ينظر: الأشباه و النظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، وضع حواشيه فريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، 231/1.

[1]- ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، لأحمد خضير، ص14.

[4]- ينظر: أثر السابق، ص14.

وقد تحدث عنها سيبويه في مواضع كثيرة، وذكر ما يتعلق بها من أحكام وبين شروطها والفرق بينـــها مع التمثيل، فذكر البدل بأنواعـــه[1]، والعطف وحـــــروفه[2]، والنـــــعت[3]، والتوكـــيد بأنواعها[4].

3- القرينة الحسية

هي كالإشارة بنحو الإصبع في أسماء الإشارة، وكقبض الفم وجمعه، وتقطيب الوجه[5]، وما يصاحب التنغيم من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم[6]؛ "فتقول مثلًا: هو شاعر، وتقبض فمك وتقطِّب وجهك، فيدل على أنه ليس بذاك"[7].

4-الفهم العام لأهل اللغة

المراد منه أن لا يفهم المخاطب المقصود من العبارة؛ لأن كلماتها وطريقة تأليفها لا تنبئ عن معناها، ولا تدل على مقصودها، وإنما يَفْهم المقصود منها أهل اللغة المتكلمون بها[8]، ومثالها قوله – تعالى-: "وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا"[9]؛ أي: جلى الظلمة، وهذا المعنى لا يتبادر لأي ذهن كان، وإنما لأذهان أهل العربية وخاصتها.

يقول سيبويه: **"إِذَا ذُكِرَ إِنْسَانٌ لشيء، قَالَ النَّاسُ: زَيْدٌ، وَقَالَ النَّاسُ: أَنْتَ، وَلَا يَكُونُ عَلَى أَنْ تُضْمِرَ هَذَا؛ لِأَنَّكَ لَا تُشِيرُ لِلْمُخَاطَبِ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا**

---

(1)- ينظر: الكتاب، 1/150-158-439، و2/14-17-341، و3/87.
(2)- ينظر: السابق، 1/169-182-191، و2/8-144-377-، و3/122.
(3)- ينظر: السابق، 1/421-437، و2/33-35-120-159، و3/237-385.
(5)- ينظر: السابق، 2/11-12-60-146-148-351-359-378، و3/172-202-203-502.
(5)- ينظر: الجملة العربية والمعني، للسامرائي، ص68.
(6)- ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، ص228.
(7)- الجملة العربية والمعني، للسامرائي، ص68.
(8)- ينظر: السابق، ص68.
(9)- الشمس، 3.

تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تُشِيرُ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَشَرْتَ لَهُ إِلَى شَخْصِهِ فَقُلْتَ: هَذَا أَنْتَ، لَمْ يَسْتَقِمْ"[1].

وهو يستمد هذا التعليل من موقف الإشارة، ومعرفة أهل اللغة أنه يقوم على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والشيء المشار إليه، والمخاطب (المشار له)، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للجملة أن يكون المخاطب مشارًا إليه ومشارًا له في آن معًا[2].

وبهذا كان (الفهم العام لأهل اللغة) قرينة مهمة من القرائن الدالة على المعني، والموصلة إلى مقصود المتكلم ومراده.

5- القرينة الحالية

يقصد بها الأحوال والملابسات والظروف التي تغشى الخطاب وقت صدوره عن المتكلم[3].

والمتدبر في أمثلة الكتاب يستطيع الوصول إلى نتيجة مفادها أن سيبويه يحول النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية، فيتخيل عناصرها الكلامية بين (متكلم، ومخاطب، وحالٍ مشاهدة)، فيجد القارئ نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضًا وكأن اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة[4]، وُلدت في محيط له معايير ثلاثة:

- *الأول: أحوال المتكلم*

---

(1)- الكتاب، 141/1.

(2)- ينظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، لنهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، 1974م، دمشق، ص325-326.

(3)- ينظر: القرينة الحالية وأثرها في تبيين علة الحكم الشرعي، دراسة أصولية، لعبد الرحمن الكيلاني، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الجامعة الأردنية، العدد الأول، 2006م، ص12.

(4)- ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه، لأسعد العوادي، ص60

لأحوال المتكلم تأثير كبير في فهم الخطاب والوقوف على مقصوده، ويقصد بها ما يكون عليه المتكلم من الصفات والميول والطباع والرغبات وغيرها[1].

والأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب كثيرة؛ فهو عند سيبويه متنوع الأدوار، حقيقيًّا كان أم متخيَّلًا، والقارئ للكتاب يجد المتكلم حينًا شاعرًا[2]، وآخر متكلمًا متعلمًا[3]، ومتكلمًا مخطئًا[4] في أحيان أخرى.

واهتمام سيبويه بالمتكلم ومراعاته له يدور في أربعة محاور[5]؛ أولها: مراعاة استعمال المتكلم؛ فيحذف كثيرًا للخفة وكثرة الاستعمال، وثانيها: مراعاة قصد المتكلم؛ فقال -مثلًا- عن المتكلم: **"أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ عَمْرًا أَوْ رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ، فَغَلِطَ أَوْ نَسِيَ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ كَلَامَهُ بَعْدُ"**[6]، وثالثها: مراعاة حال المتكلم؛ من ظنٍ وغفلةٍ وعلمٍ وتراخٍ، وما يظهر على ملامحه من علامات تدل على مراده، كما مر بنا في القرينة الحسية، و رابعها: توجيه المتكلم؛ فنجده مع متكلمه موجِّهًا ومرشدًا لتحري سلامة النطق بالعربية ووضع قوانين للغة لا ينبغي له أن يجهلها.

فمثلًا يرى سيبويه أن للفعل (رأى) معنيين دلاليين، ومعنيين نحويين، أما الدلاليان فالفعل إمَّا أن يأتي على معنى الإبصار الحسي (رؤية العين)، أوعلى معنى العلم الضمني (رؤية القلب)، وأما النحويان فالفعل إمَّا أن يأتي على معنى الإبصار فيتعدى إلى مفعول واحد، أوعلى معنى العلم الضمني فيتعدى إلى مفعولين[7].

---

(1)- القرينة الحالية وأثرها في تبيين الحكم الشرعي، لعبد الرحمن الكيلاني، ص48.
(2)- ينظر: الكتاب، 27/1.
(3)- ينظر: السابق، 267/1.
(4)- ينظر: السابق، 331/1.
(5)- ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه، لأسعد العوادي، ص68-69.
(6)- الكتاب، 152/1.
(7)- ينظر: السابق، 40/1.

وقد بيَّن –رحمه الله- أن الفرق بين المعنيين عائد إلى المجال الاجتماعي، وقد جرَّد من معطياته موقفًا ساطع الدلالة، هو موقف (المتكلم) إذا كان أعمى، فيقول متسائلًا[1]: **"أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَعْمَى أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الصَّالِحُ"**[2]؛ وقد حاكم التعبير اللغوي إلى ملابساته الخارجية، فنظر في حال (المتكلم)، وجعله فيصلًا في الحكم النحوي جوازًا ومنعًا[3].

- *الثاني : أحوال المخاطب*

"المخاطب هو الجهة التي يوجه إليها الخطاب فردًا كان أو جماعة، ويمثل حاله واحدة من الأدوات اللازمة التي يستعان بها في فهم النص، وتبيين حقيقة المقصود منه، فالخطاب الواحد تختلف دلالته باعتبار الطرف الذي توجه إليه"[4].

ويعد المخاطب قطبًا من أقطاب العملية التواصلية، ومراعاة مقامه وجلب انتباهه يؤثر في تركيب الجمل، وترتيب مكوناتها وفق ما يعنيه المتكلم ويحقق به المراد من خطابه، فهو عند سيبويه ذو أهمية بالغة؛ لأنه العنصر السياقي الرئيس الذي يخول للمتكلم استعمال أساليب لغوية متعددة في التعبير عن المعنى المراد[5].

والمطلع على مواضع المخاطب في الكتاب يجد أن سيبويه أولاه مكانةً خاصةً، ودقق في أحواله، فكان -رحمه الله- يتخيلها بسعة خيال؛ ليبين ما كان فيها من غفلة أو نسيان أو انشغال أو نومٍ أو إعراض أو غير ذلك، فيتراءى أمامه المخاطب في حالاته المختلفة، من علم، أو جهل، أو ظن، أو

---

(1)- ينظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، لنهاد الموسى، ص 325-326.
(2)- الكتاب، 40/1.
(3)- ينظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، لنهاد الموسى، ص326.
(4)- القرينة الحالية وأثرها في تبيين علة الحكم الشرعي، لعبد الرحمن الكيلاني، ص16.
(5)- ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه، لأسعد العوادي، ص 76-78.

خلـو ذهـن، وهـو بـين هـذا وذاك مـؤثر فعـال فـي صـوغ البنـاء التركيبـي للجملة[1].

يقول سيبويه: **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِنَّا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْنِي، وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ لَا يَظْهَرُ وَلَا يُسْتَعْمَلُ....؛ لِأَنَّهُمْ اكْتَفَوا بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ"**[2].

وقد جعله السامرائي ذا قرينة قائمة بذاتها سماها (العِلْمية)، وقال: إن المقصود بها (علم المخاطب)[3].

- *الثالث : أحوال الخطاب*

تعني الزمان والمكان والظروف والأوضاع والأعراف والقيم والبيئة المحيطة بالخطاب آن صدوره؛ كأسباب النزول في الآيات، وأسباب ورود الأحاديث[4]، والمقام الذي يقال فيه الخطاب التواصلي المعتاد بين بني البشر، فهذه كلها من الأحوال المقترنة بالخطاب نفسه، وقد جعل لها السامرائي قرينة قائمة بذاتها؛ سماها (السياق والمقام)[5].

فالسياق "هو النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، والنص الآخر لا يشترط أن يكون قوليًا؛ إذْ هو يمثل البيئة الخارجية للبيئة اللغوية،

---

(1)- ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، لكريم الخالدي، مجلة الموارد، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الثالث، 2002م، ص 28.
(2)- الكتاب، 233/2.
(3)- ينظر: الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص 66.
(4)- ينظر: القرينة الحالية وأثرها في تبيين علة الحكم الشرعي، لعبد الرحمن الكيلاني، ص13.
(5)- ينظر: الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص63.

وهو بمثابة الجسر الذي يربط التركيب اللغوي ببيئته الخارجية"[1]، أما المقام "فهو الحال التي يقال فيها الكلام"[2].

وهما من القرائن المهمة الدالة على معنى الخطاب، ولم يغب عن بال سيبويه قرينة السياق، التي تربط بين ثلاثية (المتكلم والمخاطب والخطاب)[3]، فقد ربط المقال بالمقام في كتابه مستدلًّا عليها باستعمال مصطلح (الذكر والحال)[4].

ويتضح اهتمامه بالسياق من خلال اهتمامه بأغراض المتكلم والمخاطب، واهتمامه بأنواع الخطاب، وجعلها رهنًا بالمقام الذي قيل فيه هذا الخطاب، فقد اهتدى من خلال (سياق الحال) إلى بيان كثيرٍ من دلالاته؛ كدلالة الاستهزاء، والتهكم، والتعجب، وغيرها[5]؛ ومنه قوله: **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؛ وَإِنَّمَا هَذَا أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلاً فِي حَالِ تَلَوُّنٍ وَتَنَقُّلٍ، فَقُلْتَ: أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَحَوَّلَ تَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؛ فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْحَالُ تَعْمَلُ فِي تَثْبِيتِ هَذَا لَهُ، وَهُوَ عِنْدَكَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي تَلَوُّنٍ وَتَنَقُّلٍ، وَلَيْسَ يَسْأَلُهُ مُسْتَرْشِدًا عَنْ أَمْرٍ هُوَ جَاهِلٌ بِهِ لِيُفَهِّمَهُ إِيَّاهُ، وَيُخْبِرَهُ عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ وَبَّخَهُ بِذَلِكَ"**[6].

---

[1]- علم النص ونظرية الترجمة، ليوسف عوض، دار الثقة، مكة المكرمة، ط 1، 1410هـ، ص29.
[2]- الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص63-64.
[3]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص209.
[4]- ينظر: الكتاب، 1/272-275-280.
[5]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص210.
[6]- الكتاب، 1/343.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل النحوي والجملة النصية عند سيبويه ودلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني

النحو العربي نوعان : نحو الجملة، ونحو النص، وفي ما يلي بيان نحو سيبويه في كتابه، ومعرفة مفهوم التحليل النحوي عنده، مع دلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني من تركيب لآخر.

أولًا: مفهوم التحليل النحوي عند سيبويه

من الضروري أن يتم تحليل أي جملة على مستويات متعددة؛ أهمها: مستوى معنى مفرداتها (القاموس)، ومعنى الأجزاء البنيوية لكلماتها (الصرف)، ومعنى العلاقات التركيبية بين كلماتها (نحو جملة النظام)، والمعاني الخارجة عن التركيب، الناتجة عن ظروف غير لغوية (نحو الجملة النصية)[1].

وقد نشأ التحليل النحوي مع النحو، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم، ثم أخذ يستقل وينمو شيئًا فشيئًا حتى صار غرضًا قائمًا بذاته[2].

و يعد الخليل أول من فتح باب (التحليل النحوي) في الإعراب، ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات؛ إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوهًا مختلفةً لإعرابها[3].

فقد وردت في كتاب سيبويه أمثلةٌ كثيرةٌ، تنبئ أن الخليل يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستطردها، وهو في تضاعيف ذلك يحلل الجمل تحليلًا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب،

---

[1]- ينظر: التحليل الدلالي للجملة العربية، لعبد الرحمن أيوب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس التراث العلمي، جامعة الكويت، العدد العاشر، 1983م، ص1.

[2]- ينظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البهاوي، مقدمة المحقق، ص ج.

[3]- ينظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف , القاهرة, ط 7, ص44-45.

ومن التأويل والتفسير[1]، ومن هذه الأمثلة قوله: **"وَمِمَّا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ أَمْرٌ.....هَذَا رَجُلُ صِدْقٍ مَعْرُوفًا صَلَاحُهُ، فَصَارَ حَالًا وَقَعَ فِيهِ أَمْرٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ، فَقَدْ أَخْبَرْتَ بِأَمْرٍ وَاقِعٍ، ثُمَّ جَعَلْتَ ذَلِكَ الْوُقُوعَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَلَوْ رَفَعْتَ كَانَ جَائِزًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ صَلَاحُهُ،..... سَمِعْتُهُ مِنَ الْخَلِيلِ"**[2].

وكذا سيبويه سار على خطى أستاذه؛ فالتحليل عنده هو معرفة العناصر التي يتكون منها النظام التركيبي، وهذه العناصر بعضها لغوي وبعضها الآخر غير لغوي[3]، فهو لم يحصر التحليل في حدود العناصر اللغوية، أي في تركيب الجملة، لا يتعدى حدودها؛ وإنما وظف كل الظروف التي تعين على تحليل هذا التركيب والوصول إلى المراد منه، مستعينًا بالعناصر غير اللغوية (الزمان- المكان- البيئة الاجتماعية ..... إلخ)، متبعًا المنهج التفسيري، معتمدًا على الظروف المحيطة بالتركيب حال صدوره للوصول إلى هذا التفسير[4].

وقد بنى هذا المنهج على توجيهه الإعرابي لكل تركيب، مع بناء تحليلاته على افتراض أن الكلام نشاطٌ اجتماعي، يطلق عليه أحكامًا أخلاقية، فهو حسن وجيد وقبيح[5]، حسب دلالته، ويقع هذا النشاط الاجتماعي في أقل سياق حديث ولد بين أحوال (متكلم ومخاطب) وأحوال الخطاب نفسه.

وأول من قدم مفهومًا واضحًا لهذا المصطلح، وحاول أن يضع له تعريفًا جامعًا مانعًا هو الباحث (فخر الدين قباوة)، حيث قال: "التحليل النحوي

---

[1]- ينظر: مظاهر التحليل النحوي قبل كتاب سيبويه، لعيسى شاغة، مجلة معارف، كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة، الجزائر، العدد التاسع، 2014م، ص10.

[2]- الكتاب، 92/2.

[3]- ينظر: التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، لمحمود الجاسم، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، العدد العشرون، 2001م، ص337.

[4]- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه، لحسن الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2007م، ص36.

[5]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص214.

الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[1].

"ونخلص من هذا كله إلى أن التحليل النحوي فن لغوي يحتاج إلى ممارسة ومهارة ودربة لإتقانه، يأخذ من النحو نتاج قواعده، ويضيف إلى ذلك قدرته على تذوق النصوص، والإحاطة بظروف إنتاجها، ويتم بتفكيك المادة المحللة إلى أجزائها؛ لمعرفة معنى وبنية ووظيفة كل جزء منفردًا، وعلاقته بالأجزاء الأخرى في التركيب، وما يترتب على ذلك من كشف لخفايا النص وأسراره ولطائفه"[2].

ثانيًا: أمثلة سيبويه بين (نحو الجملة، ونحو النص)

الجملة وحدة صغرى يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة والمغزى والقصد للمخاطب؛ لذلك كان دأب الدرس النحوي القيام في مجمل أبحاثه عليها من حيث: تأليفها، ونظامها، وطبيعتها، وغير ذلك من القضايا[3].

وانقسم النحو تبعًا لذلك إلى نحوين، كل منها مكملٌ للآخر؛ هما (نحو الجملة ونحو النص)[4]، ولا يترتب على الاختلاف بينهما إغناء أحدهما عن

---

[1]- التحليل النحوي أصوله وأدلته، لفخر الدين قباوة، دار نوبار،القاهرة، 2002م، ص14.
[2]- مظاهر التحليل النحوي قبل كتاب سيبويه، لعيسى شاغة، ص3.
[3]- ينظر: الجملة في الدراسات اللغوية، لنعيمة سعدية، مجلة الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، سكَّرة، العدد التاسع، 2011م، ص71.
[4]- ينظر: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، لسعيد بحيري، دار نوبار، القاهرة، ط 1، 1997م، ص135.

الآخر؛ بل يمثل نحو الجملة جزءًا أساسيًّا من بناء نحو النص، كما يمثل نحو النص جسر التواصل بين نحو الجملة ومعناها الدلالي.

في حين يقوم نحو الجملة بعزلها عن سياقها النحوي في النص، وهو ما يجعل النحو يتسم بالاستقلالية عن المواقف اللغوية، ويجعله تركيبيًا بحتًا[1]، "يتجاوز نحو النص الجملة إلى ما وراءها؛ فيبحث عن عوامل غير لغوية لها صلة بعوامل الجملة؛ ليحدث نوعًا من التعالق بينهما؛ بحيث يقدر المتلقي على تأويل النص، وإتمام دورة الخطاب"[2].

ولم تظهر عناية اللغويين بنحو النص إلا في مراحل متأخرة، ولكن هذا لا يعني أن يتهم المحدثون التراث النحوي بأنه لم يتجاوز نحو الجملة؛ لأن معظم الدراسات في كتب التراث أثبتت أن النحاة وإن لم يرد عندهم مصطلح (نحو النص) بمفهومه المعاصر إلا أنهم لم يغفلوه[3]؛ لأنهم ضمّنوا طيات كتبهم بذوره كفكرة تطورت في مراحل متقدمة.

والحق أن هذه الرؤية لم تكن غائبة عن سيبويه؛ الذي تناول الخطاب ومنتجه ومتلقيه وظروفه المختلفة بالتحليل والتأويل، فقد علم أن للجملة حدودًا واستقلالية، لكنه كان يدرك أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول، فحلل الجمل متجاوزًا النظر إلى حدودها، مادًّا بصره إلى ما حولها من عناصر السياق[4]، مهتمًّا بظروف المتكلم والمخاطب النفسية والاجتماعية، رابطًا عناصرها بالسياق الحالي، واضعًا بذلك اللَّبِنات الأولى لتحليل النص، متجهًا بالجملة إلى إطار أوسع هو (نحو النص)؛ نظرًا

---

[1]- ينظر: نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، لأحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 1، 2001م، ص72.

[2]- النحو العربي بين نحو الجملة و نحو النص، ليوسف عليان، ص216.

[3]- ينظر: جذور نحو النص في التراث النحوي، الكتاب أنموذجاً، لناصر النعيمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، قسم الدراسات اللغوية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، العراق، المجلد السابع عشر، العدد السابع، 2010م، ص247.

[4]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص185.

لارتباطها بالسياق والمقام؛ إذِ النص يمكن أن يكون جملة، أو جملة مقترنة بمقام ما[1].

ويتضح ذلك في أمثلته التي يزخر بها الكتاب، وتؤكد أن نظرته للغة لم تكن مشابهة لنظرة بعض النحويين التقليديين الذين أتوا بعده، ممن كانوا يدرسون اللغة من الجانب اللغوي الصرف[2].

ومن عظيم اهتمامه -رحمه الله- بالجانب التداولي في اللغة، لاسيما أساليب العربية وتراكيبها أنه كان يلقي اللَّومَ على النحاة الذين يشغلهم الجانب الإعرابي على الجانب الوظيفي للغة؛ إذْ كان يرى أن غاية المعرب يجب أن تتعدى الجانب الإعرابي إلى الجانب الوظيفي؛ حيث إن الإعراب ميسور أمره، وإن الأهم من الإعراب التحليل النحوي، ومعرفة مناسبة التركيب، ومراعاة الخطاب لما جرى عليه الاستعمال اللغوي، وبناءً على ذلك وظَّف سيبويه النحو التفسيري في توجيه الإعراب؛ وحرص على ربط التركيب بظروفه الخارجية؛ بل كان يجسم الأحداث بما يخدم الدلالة؛ كل ذلك في سبيل تمثيل المعنى بعد بيان الوجه الإعرابي لذلك التركيب[3].

يقول –رحمه الله– راصدًا للدلالة في الجملة المقترنة بالظروف المحيطة بها: **"وَقَدْ تَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللهِ، وَأَنَا عَبْدُ اللهِ، فَاخِرًا أَوْ مُوعِدًا؛ أَيْ: اعْرِفْنِي بِمَا كُنْتَ تَعْرِفُ، وَبِمَا كَانَ بَلَغَكَ عَنِّي، ثُمَّ يُفَسِّرُ الْحَالَ الَّتِي كَانَ يَعْلَمُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَبْلُغُهُ؛ فَيَقُولُ: أَنَا عَبْدُ اللهِ كَرِيمًا [جَوَادًا]، وَهُوَ عَبْدُ اللهِ**

---

[1]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص185، جذور نحو النص في التراث النحوي، لناصر النعيمي، ص244.

[2]- ينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، لسارة الخالدي، ص13.

[3]- ينظر: النحو العربي بين نحو النص ونحو الجملة، ليوسف عليان، ص219-220.

شُجَاعًا بَطَلًا، وَتَقُولُ: إِنِّي عَبْدُ اللهِ؛ مُصَغِّرًا نَفْسَهُ لِرَبِّهِ، ثُمَّ تُفَسِّرُ حَالَ الْعَبِيدِ فَتَقُولُ: آكِلًا كَمَا تَأْكُلُ الْعَبِيدُ"[1].

فإذا لم تكن موعدًا أو فاخرًا أو مصغرًا نفسك لم يجز ذكر الضمير؛ **"وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ إِخْوَانِكَ وَمَعْرِفَتِكَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ بِأَمْرٍ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا، وَهُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ بِالانْطِلَاقِ وَلَمْ يَقُلْ (هُوَ) وَلَا (أَنْتَ) حَتَّى اسْتَغْنَيْتَ أَنْتَ عَنِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ (هُوَ) وَ (أَنَا) عَلَامَتَانِ لِلْمُضْمَرِ، وَإِنَّمَا يُضْمِرُ إِذَا عَلِمَ أَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ مَنْ يَعْنِي، إِلَّا أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ خَلْفَ حَائِطٍ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ تَجْهَلُهُ فِيهِ فَقُلْتَ مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا فِي حَاجَتِكَ، كَانَ حَسَنًا"**[2].

وهذا ما يسمح لنا بالقول: إنَّ سيبويه –رحمه الله- هو من وضع حجر الأساس في بناء نحو النص الحديث، مع أن كثيرًا من تحليله لم يتخلص من نحو الجملة، فكان نحوه بين الجملة والنص.

ولتضييق الفجوة بين نحو الجملة ونحو النص قسم الباحثون الجملة النحوية إلى قسمين:

1- جملة النظام: "هي شكل الجملة المجرد، الذي يولّد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في لغة ما، وهو ما يقع ضمن نطاق نحو الجملة"[3].

2- الجملة النصية: هي الجملة المنجزة فعلًا في المقام، الذي تتوافر فيه ظروف وملابسات لا يمكن حصرها، يقوم عليها الفهم والإفهام؛ حيث تتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد إلى ما لا نهاية له، وهذا

---

[1]- الكتاب، 80/2.

[2]- السابق، 80/2-81.

[3]- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، للأزهر الزَّناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1993م، ص14.

التعدد يعود إلى نحو الجملة، لكنه يخرج عنها عندما يتعلق الأمر برصد الدلالة في الجملة؛ باقترانها بالظروف المحيطة بها[1].

وبهذا يمكنني القول: إن أمثلة سيبويه جملٌ نصية، جمعت بين نحو الجملة ونحو النص؛ لاقتران أمثلته بالمقام.

ثالثًا: دلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني، وتعدد التوجيهات

"يتعانق النحو والدلالة تعانقًا حميمًا؛ بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص"[2].

"وقد قسم سيبويه الكلام إلى مستقيم، وحسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب؛ والمستقيم الحسن هو ما لا تعارض فيه بين النحو والدلالة"[3].

واللغة إنما وُجدت للتعبير عن المعاني؛ إذ يشكل المعنى جانبًا مهمًّا من جوانب اللغة؛ بل لا وجود للغة من دون معنى، ففيه يتم التعبير والتواصل، وهو قوام كل كلام، فما اللغة إلا معنىً موضوع في صوت[4].

فما كان أكثر دقة في التعبير عن المعاني، وأكثر اتساعًا في الدلالة عليها، كان أمثل وأحسن[5]، ولاشك أن الإعراب هو الحَكَمُ العدل في هذه القضية؛ إذِ الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[6].

وقد "نبه العلماء على عدم إغفال المعنى عند النظر في الإعراب، وعدم الوقوف عند ظاهر المعنى؛ فقد يكون المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب"[7].

---

[1]- ينظر: السابق، ص14.
[2]- النحو والدلالة، لمحمد حماسة، ص10.
[3]- النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص204، ينظر: الكتاب، 25/1.
[4]- ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار، دار عالم الكتب، القاهرة، مقدمة الكتاب، ص5.
[5]- ينظر: الجملة العربية والمعنى، للسامرائي، ص59.
[6]- الخصائص،لابن جنى، 35/1.
[7]- أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى، لهدى الربيعي، ص14.

وهذا ما قصده الخليل حين سأله سيبويه عن قولهم: يا زيدُ الطويلُ، علام نصبوا الطويل وعلام رفعوها، فأجابه بما يقتضيه المعنى[1].

فالعربية جسد واحد، يرتبط فيه النحو والحركة الإعرابية بالأفكار والمعاني، إذِ الحركة لمعنى، والمعنى نتاج لفظ وتركيب، وهذه الحركة هي التي تعطي الفارق المعنوي في تركيب الجمل، بناءً على أفكار ومعاني طرفي الخطاب.

وهذا الجسد تربطه علاقات وقرائن مختلفة تكشف عما في تنوع حركات الجملة العربية من غنىً وخصوبةٍ[2].

فتتعدد المعاني تبعًا لتعدد العلامات الإعرابية، ومن هنا ظهر الجواز الإعرابي؛ فصار النحاة يقفون وراء المعاني التي يبيحها التركيب، ويجيزها

الإعراب في الجملة الواحدة، ويقلّبون القول على كل وجه يحتمله التركيب وتجوّزه علامة الإعراب، ويؤدى إليه حسن بصر بسياق الكلام وتوجيه المعاني، فما من رأى أو إعراب إلا وكان وراءه معنًى يؤدي إليه ويستقيم به[3].

"فقد تقتضي القاعدة النحوية وجهًا إعرابيًا؛ في حين يقتضي المعنى الدلالي وجهًا آخر، فإذا تنازع المعنى والإعراب وفق قاعدة ما فصل سيبويه بينهما بالعدل، منتصرًا إلى المعنى الدلالي"[4]، ومثاله: **"قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، تَحْمِلُ الاسْمَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَلِيهِ، فَالْعَامِلُ فِي اللَّفْظِ أَحَدُ الْفِعْلَيْنِ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَقَدْ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ وَقَعَ،**

---

[1]- ينظر: الكتاب، 183/2.
[2]- ينظر: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص، ليوسف عليان، ص214.
[3]- ينظر: ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية، لمحمد الخطيب، تقديم عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 414/2.
[4]- نظرية المعنى في كتاب سيبويه، لعماد نعامنة، ص53.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ نَصْبٌ وَرَفْعٌ؛ وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي يَلِيهِ أَوْلَى؛ لِقُرْبِ جَوَارِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْقُضُ مَعْنًى، وَأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَرَفَ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ وَقَعَ بِزَيْدٍ"[1].

فقد جعل سيبويه العامل في باب التنازع هو الفعل الثاني؛ لمجاورته المتنازع عليه؛ ولأنه لا يفسد المعنى، "بيد أنه لم يتمسك بهذا الأصل؛ بل يخرج عنه حفاظًا على سلامة المعنى وصحته"[2]؛ فيجعل الوجه الإعرابي مرنًا مطواعًا لما يقتضيه المعنى؛ لأنه أدرك أهمية المعنى الدلالي على مستوى الأساليب العربية.

وقد استعان – رحمه الله - بالمثال على تعريف المصطلح وتوضيحه وتقريبه للأذهان[3]، وجعل أمثلته تفاعلًا خطابيًا حيًّا، وربطه بالمحيط الاجتماعي الصادر فيه عن المتكلم، وكأنه جسر إيصال المعنى من المتكلم إلى المخاطب.

وتكاد كل أبواب كتابه تبدأ بأمثلة من عنده، ثم يُتْبِعُها بما عنَّ له من شواهد قرآنية أو من كلام العرب شعرًا ونثرًا[4].

وأمثلة الكتاب تعد عملًا تأسيسيًّا للتجوز والاتساع، وهو من خلالها يوضح الطابع المرن والمتطور لهذه اللغة الغنية؛ "ليقول بطريقة غير مباشرة بأن مستعمل اللغة له من حقوق التصرف فيها بما لا يملك النحوي معه القدرة على تقييده وتتبّعه، واستقصاء أفراد كلامه، فالمتكلم دائم

---

(1)- الكتاب، 1/73-74.

(2)- نظرية المعنى في كتاب سيبويه، لعماد نعامنة، ص53.

(3)- ينظر: أساليب تعريف المصطلح النحوي، لماجد القريات، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، إشراف حسن الملخ، 2002م، ص90.

(4)- ينظر: الاستدلال في كتاب سيبويه طبيعته وأنماطه، لمحمد بن حجر، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والآداب، جامعة سعد دحلب، البليدة، إشراف مخلوف بن لعلام، 2013م، ص226.

التصرف والتجوز في الألفاظ؛ خدمة ومراعاة لما يقصده من المعاني التي تتنوع بحسب الأحوال والمقامات وسياقات التخاطب"[1].

ومسألة (تصرُف الألفاظ في المعاني) ووجوه هذا التصرف ليست مطروحة في كتاب سيبويه في الأبواب التي تحمل عناوين خاصة باللفظ والمعنى فحسب؛ بل هي حاضرة في كل باب من أبواب الكتاب تقريبًا، فما من مسألة نحوية يتناولها بالتحليل إلا ونجده يربط بين التغيرات التي تحدث على مستوى اللفظ وبين ما ينتج عنها من تعديل على مستوى المعنى[2].

ومثاله من الكتاب **"قَوْلُكَ....[وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ]، وَالْمُلْكُ لِلَّهِ أَهْلَ المُلْكِ....زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ نَصْبَ هَذَا عَلَى أَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنَّ تُحَدِّثَ النَّاسَ وَلَا مَنْ تُخَاطِبَ بِأَمْرٍ جَهِلُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا مِنْ ذَلِكَ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَجَعَلَهُ ثَنَاءً وَتَعْظِيمًا، وَنَصَبَهُ عَلَى الْفِعْلِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَذْكُرُ أَهْلَ ذَاكَ....، وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ،....وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ عَلَى الصِّفَةِ"، "وَإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَهُ جَمِيعًا، فَكَانَ مَرْفُوعًا عَلَى الابْتِدَاءِ"**[3].

والتقدير عند النصب: أذكر أهلَ الحمد؛ فالمخاطب غير جاهل بأن الله أهل الحمد والملك؛ ولكن المتكلم يعظم الله ويُثني عليه، أما الجر فعلى التبعية ويكون الإعراب مقدرًا منع من ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتباع، والرفع يكون للإخبار بأن الحمد مستقر ثابت لله وحده[4].

وبهذا البيان الذي يقدمه سيبويه في أوجه الخلاف بين التراكيب، وبيان المعاني المترتبة على هذا الخلاف يعد من الرواد الأوائل الذين مهدوا

---

[1]- تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه، لفريدة فضة، مجلة الخطاب، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، الجزائر، العدد الرابع، 2009م، ص258.

[2]- ينظر: بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، لمحمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1986م، ص45.

[3]- الكتاب، 2/62-66.

[4]- ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، 1/131.

لظهور أصول بلاغية للبلاغيين الذين جاءوا بعده؛ كعبد القاهر الجرجاني، والجاحظ، وابن جنى، وغيرهم[1].

وخلافًا لهذا نجد الدكتور عبد القادر حسين يعلق على قول سيبويه: **"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ؛ بَلْ طَالِحٍ، وَلَكِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى النِّسْيَانِ أَوِ الْغَلَطِ"**[2]؛ فيقول: "النسيان أو الغلط ليس معدودًا من مسالك الفصاحة والبلاغة"[3]، مستدلًّا بقول الرضي: "ولا يجيء الغلط الصرف، ولا النسيان في كلام الفصحاء"[4].

وكأنه لم ينتبه إلى أن سيبويه لم يكن يهتم بالقضايا البلاغية في تحليله للغة بقدر ما كان يهتم بدراسة كلام عامة الناس، ورصده بكل ما يعتوره من مقاطعات وتبديلات ومحذوفات وأخطاء[5]؛ وذلك كله سعيًا وراء المعنى المراد؛ "والبلاغة هي تأدية المعنى الجليل واضحًا بعبارة صحيحة؛ لها في النفس أثرها، مع ملائمة المقام والمخاطب"[6]، وكأنه لم ينتبه إلى أن الرعيل الأول من النحاة لم تَفُتْهُم حقيقة ارتباط النحو العربي بالمعنى ارتباطًا وثيقًا، وتصرف المعنى تبعًا لتصرف العلامات الإعرابية، سواءً كان تصرف العلامة ناتجًا عن أحوال الخطاب، أو أحوال المخاطب، أو أحوال المتكلم، بما فيها من الخطأ والنسيان.

---

(1)- ينظر: حجاج التمثيل النحوي العربي من خلال كتاب سيبويه (دراسة نقدية)، لعمارية حاكم، مجلة مقاليد، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، العدد الثامن، 2015م، ص63.

(2)- الكتاب، 434/1.

(3)- أثر النحاة في البحث البلاغي، لعبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، ص95.

(4)- شرح الكافية، للرضي الاستراباذي، تحقيق حسن الحفظي-بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1996م، 1082/1.

(5)- ينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية، لسارة الخالدي، ص14.

(6)- البلاغة الواضحة، لعلي الجارم- مصطفى أمين، دار المعارف، ص8.

أَوَ ليست الخطوة الأولى في وضع النحو العربي مرتبطة بخطأ في الإعراب ارتكبته طفلة صغيرة؟[1] إذ يُحكى أنّ ابنة أبي الأسود الدؤلي "قالت له ذات يوم: يا بِه: ما أشدُّ الحرّ؟، فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بنيَّة،..... فقالت له: لم أسألك عن هذا، وإنما تعجبتُ من شدة الحر، فقال لها فقولي إذًا: ما أشدَّ الحَرَّ!، ثم قال: إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا، وهمَّ أن يضع كتابًا يجمع فيه أصول العربية"[2]، "فعبارة (ما أشد الحر) يمكن أن ينطق بها على صورة معينة فتفيد الاستفهام، ويمكن أن ينطق بها على صورة أخرى فتفيد التعجب"[3]، والاختلاف بين التعبيرين يرجع إلى العلامات الإعرابية، وعليه يمكن القول إن الجواز الإعرابي يعد السبب الأول لوضع النحو العربي؛ لما فيه من تغاير للمعاني وتعدد للتوجيهات الإعرابية.

"فهذه حال العرب في مباني ألفاظها، ولها في الإعراب الذي جعله الله وَشْيًا لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين؛ كالفاعل والمفعول؛ لا يفرق بينهما - إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما- إلا بالإعراب، ولو أن قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة لدلَّ التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله"[4].

---

[1]- ينظر: نظرية المعنى في كتاب سيبويه، لعماد نعامته، ص13.

[2]- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1979م، ص89.

[3]- بنية العقل العربي، لمحمد الجابري، ص44.

[4]- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تعليق وفهرسة إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2007م، ص18.

الفصل الثاني

الجوازات الثنائية والثلاثية

المبحث الأول: الجـــوازات الثنـــائيـــة

المبحث الثاني: الجـــوازات الثـــــلاثية

المبحث الأول: الجوازات الثنائية

المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء

المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال

المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء

تنفرد الأسماء عن الأفعال بالجر، وتنفرد الأفعال عن الأسماء بالجزم؛ يقول سيبويه: **"وَالْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ، فَلَيْسَ لِلْاسْمِ فِي الْجَزْمِ نَصِيبٌ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ مِنَ الْجَرِّ نَصِيبٌ"**[1]، ويلتقيان كلاهما في الرفع والنصب؛ ولهذا انقسم مطلب الأسماء إلى اثنين؛ ما يجوز فيه النصب والجر وما يجوز فيه الرفع والجر، وكذا مطلب الأفعال انقسم إلى: ما يجوز فيه النصب والجزم وما يجوز فيه الرفع والجزم، أما العلامتان المشتركتان بين الأسماء والأفعال، وهما الرفع والنصب فهما موزعتان في الفصل الثالث، وإليك قِسْمَا الجواز الثنائي في الأسماء:

أولًا: ما يجوز فيه النّصب والجر

- **نصب التمييز وجره**

التّمييز "اسم نكرة متضمن معنى (مِنْ)؛ لبيان ما قبله من إجمال"[2]، وهو إما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، أو يرفعه عن ذات مقدرة، والأول لا يكون إلَّا عن مفرد، والمفرد على ضربين: إما مقدار أو غير مقدار، والمقادير إما مقاييس مشهورة، كالأعداد وما يعرف به قدر المكيل أو الموزون أو المذروع وغيرها، أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[3]، وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه؛ نحو: خاتمٌ حديدًا، والثاني: لا يكون إلا عن نسبة في جملة أو شبهها، إما اسم الفاعل مع مرفوعه، أو اسم المفعول معه، أو أفعل التّفضيل معه، وغيرها من المشتقات، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: حسبك بزيد رجلًا، ويا لزيدٍ[4].

---

(1)-الكتاب، 120/4.
(2)-شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 286/2.
(3)- آل عمران، 91.
(4)- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 694/1.

يجـوّز سـيبويه – رحمـه الله – النصـب والجـر فـي تمييـز المقـادير المشهورة وما بعد أفعل التفصيل وبعد ما دلّ على تعجب؛ فيقول في تمييز المقادير: **"هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا رَاقُودٌ خَلًا...وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: رَاقُودُ خَلٍّ"**[1]، ويقول: **"هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اسْمِ مَا قَبْلَهُ وَلَا هُوَ هُوَ... وَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَمَا عَمِلَ عِشْرُونَ فِي الدَّرَاهِمِ حِينَ قُلْتَ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّ الدِّرْهَمَ لَيْسَ مِنْ اسْمِ الْعِشْرِينَ وَلَا هُوَ هِيَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: هَذَا دِرْهَمٌ وَزْنًا"**[2].

"فهـذه المقـادير إذا نصـبت عنهـا التمييـز أردت بهـا المقـدَّرات لا المقادير؛ لأن قولك: عندي عشرون درهمًا، وذراعٌ ثوبًا ورطلٌ زيتًا، المراد بـ (عشرون) هو الدراهم لا مجرد العدد، وبـ (ذراعٌ) المذروع لا ما يذرع به، وبـ (رطلٌ) الموزون لا ما يوزن به"[3].

" وإذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها؛ نحو: عندي منوا سمنٍ، وقفيزُ بُرّ، وذراعُ ثوبٍ، يريد الرطلين الذَين يُوزن بهما السمن، والمكيال الذي يكال به البُرّ، والآلة التي يُذرع بها الثوب"[4].

ودلالـة النصـب قطعيـة؛ فـإذا نصـب المتكلم فهـو يريـد أن لديـه مـا يمـلأ الوعاء المذكور، أما إذا جَـرَّ فدلالته احتماليـة؛ إذْ يُحتمـل أن يكـون مـراده أن لديـه مـا يمـلأ الوعـاء، ويُحتمـل أن يكـون المـراد أن لديـه الوعـاء الصـالح للمذكور دون ما هو في داخله[5].

وكـذا التمييـز بعـد (أفعـل) التفضـيل بمنزلـة تمييـز المقـادير نفسـها، فـي الجواز الإعرابي عند سيبويه؛ فيقول: **"فَلَمَّا قَالَ: دَارِي خَلْفَ دَارِكَ أَبْهَمَ،**

---

[1]- الكتاب، 117/2.
[2]- السابق، 118/2.
[3]- شرح الكافية، للرضي، 696/1.
[4]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 1، 1998م، 264/2.
[5]- ينظر: شرح الكافية الشافية، لجمال الدين بن مالك، تحقيق عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث، مكة، ط 1، 1982م، 770/1، معاني النحو، لفاضل السامرائي، 321/2.

فَلَمْ يُدْرَ مَا قَدْرُ ذَاكَ، فَقَالَ: فَرْسَخًا وَذِرَاعًا وَمِيلًا، أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ، فَيَعْمَلُ هَذَا الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْغَايَاتِ بِالنَّصْبِ كَمَا عَمِلَ: لَهُ عِشْرُونَ دِرْهَمًا فِي الدِّرْهَمِ، كَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ شَيْءٌ مُنَوَّنٌ يَعْمَلُ فِيمَا لَيْسَ مِنِ اسْمِهِ وَلَا هُوَ هُوَ، كَمَا كَانَ: أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا، بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ"[1].

فإذا وقع تمييز الجملة بعد (أفعل) التفضيل ينصب في حالتين: إذا كان فاعلًا في المعنى نحو: أنت أعلى منزلةً، وإذا لم يكن فاعلًا في المعنى بشرط أن يكون (أفعل) مضافًا إلى غير التمييز، نحو: هو أشجع الناس رجلًا، فإذا لم يكن كذلك وجب جره بإضافة التمييز إليه، نحو: هند أفضل امرأةٍ[2]، وإضافته إلى ما بعده إضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس[3]؛ يقول سيبويه: **"وَتَقُولُ: هُوَ خَيْرُ رَجُلٍ فِي النَّاسِ وَأَفْرَهُ[4]عَبْدٍ فِي النَّاسِ؛ لِأَنَّ الْفَارِهَ هُوَ الْعَبْدُ.....وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَفْرَهَ الْعَبِيدِ"**[5].

فدل جر (عبد) على أن المتحدَّث عنه هو العبد، في حين دل نصبه على أنه سيد العبد لا العبد نفسه[6]؛ يقول السامرائي: "وتقول: أفره عبدًا إذا كان عبده فارهًا، فإن قلت: هو أفرهُ عبدٍ كان المعنى أنه عبدٌ فارهٌ"[7]، وتقول: هذا الثوب أحسنُ ثوبٍ؛ للدلالة على أن الثوب المشار إليه بعض الثوب المضاف إلى (أفعل)، وتقول: أحسن ثوبًا؛ للدلالة على أنه ليس بعضًا منه؛ وإنما مبين سبب وصفه بـــ (أفعل)[8]؛ فتقول: هذا خيرُ ثوبٍ إذا عنيت ثوبًا، وتنصب إذا عنيت رجلًا[9].

---

(1)- الكتاب، 417/1.
(2)- ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 289/2.
(3)- ينظر: شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، تحقيق إميل بعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م، 157/2.
(4)- الفاره: الحاذق بالشيء، ينظر: المعجم الرائد، لجبران مسعود، ص589.
(5)- الكتاب، 204/1.
(6)- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط 3، القاهرة، 1994م، 34/3.
(7)- معاني النحو، للسامرائي، 329/2.
(8)- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 714/1، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، لعماد نعامنة، ص84.
(9)- ينظر: المقتضب، للمبرد، 38/3.

والرضي لا يرى اختلافًا دلاليًا بين الجر والنصب في المضاف إلى أفعل التفضيل، ويرى أن الإضافة والنصب سواء، والدليل على التمييز عنده دخول (مِنْ)[1]، واستشهد بقوله -تعالى-:﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾[2]، والمعنى: خير من حافظٍ، فهو تمييز نصبًا وجرًّا، لأنه الحافظ في الوجهين[3].

ورد السامرائي قول الرضي من وجهين: أولهما: أن الرضي أوجب نصب التمييز إذا أضيف (أفعل) إلى غير التمييز، والآخر: أن الدلالة بالنصب احتمالية، إذ تحتمل (حافظًا) الحال والتمييز، أما دلالة الجر فهي قطعية، فلا يصح الإعراب إلا تمييزًا[4].

كما أن دلالة التمييز بالنصب تختلف عن دلالته بالجر؛ لأن النصب يدل على تفضيل حفظة الله تفضيلًا مقارنًا، أي: الحافظ الذي يجعله الله خير منكم حفظًا، لأن (من) مقدرة وإن لم تذكر، فالمقارنة بينهم وبين حفظة الله؛ لأن ما بعد (أفعل) التفصيل ليس بعضًا مما قبلها، أما الجر فيدل على تفضيل حفظة الله تفضيلًا مطلقًا؛ لأن ما بعد(أفعل) بعض مما قبلها، فالله هو الحافظ، والأول هو المراد؛ لأن المقام في تعريض يعقوب – عليه السّلام – بأبنائه الذين لم يستطيعوا حفظ يوسف -عليه السّلام – فلعلهم لا يستطيعون حفظ الآخر، ففضل مقارنًا بينهم وبين حافظ الله[5].

وكذا التمييز بعد كل ما دل على تعجب أجاز فيه سيبويه النصب والجر بـ(من)، فقال في باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير: **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ: وَيْحَهُ رَجُلًا، وَلِلَّهِ دَرُّهُ رَجُلًا، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ رَجُلٍ، فَتَدْخُلُ**

---

(1)- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 714/1.
(2)- يوسف، 64.
(3)- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 714/1.
(4)- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 230/2.
(5)- ينظر: السابق، 230/2-231.

(مِنْ) هَاهُنَا كَدُخُولِهَا فِي (كَمْ) تَوْكِيدًا، وَانْتَصَبَ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، فَصَارَتِ الْهَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلِ"[1].

أعرب سيبويه (فارسًا) تمييز، وكذا أعربها المبرد فقال: "ومن التمييز ويحه رجلًا، ولله دره فارسًا"[2]، وكذا أعربها ابن هشام فقال: "ويقع التمييز مشتقًّا نحو: لله دره فارسًا[3].

أما ابن الحاجب فقد جمع بين التمييز والحال في إعرابها، ورجح الأول؛ لأن التمييز دليل على مدح فروسيته مطلقًا، أما الحال فهو تقييد المدح بحال الفروسية[4]، ولم يفرق الرضي بين إعرابها حالًا أو تمييزًا، و جعل الدليل على أنها تمييز دخول (مِن)[5].

ودلالة دخول (مِن) تختلف عن دلالة عدم دخولها، فإذا دخلت كان ما بعدها بعضًا مما قبلها، يقول المبرد: "إذا كان في الأول ذكر منه، حَسُن أن تدخل (مِن) توكيدًا لذلك الذكر، فتقول: ويحه من رجل ولله دره من فارس"[6]، إضافة إلى أن دخول (مِن) تعجب مقارن وعدمه تعجب عام؛ قياسًا على دخولها على أفعل التفضيل[7].

والنصب هو الأصل في التمييز عامة، والجر في غير المقدار أَوْلَى؛ لأن غير المقدار هو إضافة الشيء إلى أصله ـ كما سبق ذكره ـ، والجر عَلَمُ الإضافة، وسأتناول تمييز غير المقدار في الجوازات الثلاثية إن شاء الله.

---

(1)- الكتاب، 174/2.
(2)- المقتضب، للمبرد، 35/3.
(3)- مغني اللبيب، لابن هشام، 534/2-535.
(4)- ينظر: الأمالي، لابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، إملاء 69، ص367.
(5)- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 710/1.
(6)- المقتضب، للمبرد، 35/3.
(7)- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 230/2.

- **النّصب على الحال والجر على الوصفية**

تشبه الصفةُ الحالَ من حيث إتيانها للبيان والتوضيح، وهما تتشابهان في عديد العلاقات والأحكام النحوية؛ كالمعنى والعامل والجمود والاشتقاق وغيرها.

وسمى سيبويه الحال صفة فقال: **"وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّيْءَ يُوصَفُ بِالشَّيْءِ الَّذِي هُوَ هُوَ، وَهُوَ مِنِ اسْمِهِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلُ، وَيَكُونُ هُوَ هُوَ، وَلَيْسَ مِنِ اسْمِهِ؛ كَقَوْلِكَ: هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا"**[1].

إلا أنه ثمة فرق جوهري بينهما، إذِ الصفة تصف الذات، والحال يبين هيئة هذه الذات[2]، فقد عرف ابن مالك الصفة بأنها: "التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا أو تأويلًا؛ مسوقًا لتخصيص، أو تعميم، أو تفصيل، أو مدح،

---

[1]- الكتاب، 121/2.
[2]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 3/2.

أو ذم، أو ترحم، أو إبهام، أو توكيد"[1]، وعرف الحال بأنها: "الوصف الفضلة المنتصب؛ للدلالة على الهيئة"[2].

وتنقسم الحال من ناحية دلالتها وتعلقها بالزمن إلى ثلاثة أقسام؛ أولها: الحال المقارنة؛ التي يكون زمن الحال فيها هو ذاته زمن عاملها مثل: أراك سعيدًا، وثانيها: الحال المقدّرة؛ التي يتأخر زمن وقوعها عن زمن عاملها مثل: كبّروا للصلاة راكعين ساجدين؛ إذ الركوع والسّجود يحدثان بعد تكبيرة الإحرام، والقسم الثالث يكون فيه زمن الحال متقدمًا على زمن وقوع الفعل، وتسمى الحال عندها حالًا محكية مثل: دخلت البيت مستأذنًا؛ لأن الاستئذان يحدث قبل الدخول[3].

وقد سمي **سيبويه**ـ رحمه اللهـ الحال خبرًا[4]، وسوّى بينه وبين الصفة في بعض مواضع الكلام؛ فقال: **"هَذَا بَابُ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ فِيهِ عِلَى الاسْمِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَحْسَنُ، وَقَدْ يَسْتَوِي فِيهِ إِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى الاسْمِ وَأَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا فَتَنْصِبَهُ، فَأَمَّا مَا اسْتَوَيَا فِيهِ فَقَوْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٍ بِهِ إِنْ جَعَلْتَهُ وَصْفًا، وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ عَلَى الرَّجُلِ، وَحَمَلْتَهُ عَلَى الاسْمِ الْمُضْمَرِ الْمَعْرُوفِ نَصَبْتَهُ؛ فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ"**[5].

أما في حالة الجر"فقولنا: معه صقرٌ: جملة في موضع الصفة لـ(رجل)، صقرٌ: مبتدأ، ومعه: خبر مقدم، وصائدٍ به: صفة أخرى"[6]، وبعض النحاة لم يجز الجر في (صائد)، يقول الأعلم الشنتمري: "واعلم أن بعض النحويين لا

---

[1]- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد-محمد بدوي، دار هجر، ط 1، 1990م، 306/3.
[2]- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 243/2.
[3]- ينظر: الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب، تجمع بين الأصالة والمعاصرة، لمحمد العباس، دار الطلائع، ص95.
[4]- ينظر: الكتاب، 49/2.
[5]- السابق، 49/2.
[6]- شرح الكتاب، للسيرافي، 379/2.

يجيز الخفض في الصفة الثانية إذا اتصلت بضمير الموصوف في قولك: مررت برجل معه صقرٌ صائد به، واحتجوا بأن القلب لا يصلح، ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل صائدٍ به معه صقر لم يجز؟؛ لتقديم المضمر على الظاهر، فاحتج عليهم سيبويه بمسائل يوافقونه فيها، ولو قُلِبَتْ لبطل الكلام بها، وقوّى ذلك بقول حسان بن ثابت:

ظَنَنْتُمْ بِأَنْ يَخْفَى الَّذِي قَدْ صَنَعْتُمُ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الْوَحْيُ وَاضِعُهُ[1]

فواضعه: صفة لنبي، ولو قدم لم يجز"[2]، وطعن المبرد في استشهاد سيبويه بالبيت، وقال لا شاهد فيه؛ لأن (الهاء) في (واضعه) لـ (الذي قد صنعتم)، ولو قدّم واضعه على هذا التأويل لجاز[3]، ورد الشنتمري على المبرد ومن حذا حذوه؛ فقال: "والذي قاله سيبويه صحيح؛ لأنه جعل الهاء في واضعه ضمير الوحي، وقوله: عنده الوحي صفة لنبي، وواضعه صفة أخرى، ومعناه مفشيهِ وذاكره؛ لأنهم ظنوا أنه يخفي ما دبروه، فيبلغوا إرادتهم، فأفشاه الوحي فبطل، ومعنى الوحي في البيت هو ما بينه الله بالوحي من صنيع القوم، الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلم....لأصحابه، وليس بحقيقة الإيماء، فهذا طريق واضح واحتجاج صحيح"[4].

يقول السيرافي عن توجيه النصب في قول سيبويه: مررت برجل معه صقر صائد به: "فإن لم تحمل صائدًا على رجل وحملته على الهاء التي في معه وهو الاسم المضمر المعروف الذي عناه سيبويه نصبته؛ لأنه لا ينعت معرفة بنكرة[5]، فتنصب على الحال، هذا في معنى قوله تجعله خبرًا"[1].

---

[1]- البيت من الطويل، لحسان بن ثابت، ينظر: ديوانه، تقديم عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1994م، ص164، وهو في الكتاب، 51/2.

[2]- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، ضبط يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ص230.

[3]- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1996م، ص125.

[4]- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص230.

[5]- يقصد: لا يوصف الضمير في معه بنكرة (صائد).

والعامل في الحال معنى الاستقرار، الذي تعلق به الظرف (معه)؛ لأن التقدير: مررت برجل استقر معه صقر صائدًا به، وصقر فاعل الفعل (استقر)، الذي ناب عنه الظرف، وجملة (استقر معه) صفة للرجل؛ ولأن الرجل موصوف لم يجز إعراب (صائدًا) حالاً له، وأعرب حالاً للضمير المتصل بـ(معه).

والفرق الدلالي بين السياقين يتمثل في الفرق العام بين الصفة والحال؛ إذِ الصفة خصصت الذات الموصوفة بين أفراد جنسها، أما الحال فإنها بينت هيئة هذه الذات أثناء المرور بها، والفرق الخاص المتمثل في مزامنة الصيد للمرور؛ إذِ الصفة دلت على تخصيص الرجل بصفة الصيد وقت المرور به، تخصيصًا قد يلازمه وقد لا يلازمه، والتقدير: مررت برجل مع الرجل صقرٌ صائدٍ بصقر؛ كأنه قال: مررت برجل صيّادٍ، فخصَّصَه بصفة الصيد إضافة إلى أن معه صقرًا قد يصطاد به وقت المرور به، وقد لا يصطاد به.

أما الحال فنوعها حال مقارنة من حيث الزمن؛ أي: أن الصيد كان مقارنًا للمرور، فهو صائدٌ فريسةً بالصقر وقت المرور به؛ لأن الحال المحكية والحال المقدرة لهما قرائن ظرفية تحدد نوعهما، كـ(أمس) في قولنا: جاء زيدٌ أمس راكبًا، و(غدًا) في المثال نفسه -محل الدراسة- في موضع آخر من كتاب سيبويه[2]؛ أي مقدرًا الصيد به غدًا[3]، والمثال مبسوط في كتب النحو[4].

فإذا قلت: مررت برجل معه صقر صائدٍ به؛ كأنك قلت: المعروف بالصيد، فأنت تخبر عن سمة الصيد فيه، تريد أن تعلم المخاطب بصفة ذلك الرجل المعروف بها[5].

---

[1]- شرح الكتاب، للسيرافي، 379/2.
[2]- ينظر: الكتاب، 50/2.
[3]- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 537/2.
[4]- ينظر: دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص220، شرح الكافية، للرضي، 796/1، همع الهوامع، للسيوطي، 264/2.
[5]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي،278/2.

وإذا قلت: مررت برجل معه صقر صائدًا به فأنت لم ترد أن تخبر بأنه رجل يُعرف بالصيد، وإنما تخبر عن حاله وقت المرور به؛ فأخبرت المخاطب بأن مرورك به وقع وهو على هذه الحال[1].

- **النصب على الاستثناء والجر على البدلية**

إذا كان الاستثناء بـ (إلَّا)، وكان تامًّا متصلًا منفيًّا[2]، جاز في المستثنى النصب والجر؛ يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ النَّصْبِ فِيمَا يَكُونُ مُسْتَثْنًى مُبْدَلًا، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ يُونُسُ وَعِيسَى جَمِيعًا؛ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِ، يَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا"**[3]، ويقول: **"هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى**

---

[1]- ينظر: السابق، 278/2.

[2]- الاستثناء التام هو: الذي يكون فيه المستثنى منه مذكورًا في الجملة. والاستثناء المتصل: هو الذي يكون فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، والاستثناء المنفي: هو ما سُبقت جملته بنفي أو استفهام أو نهي.

[3]- الكتاب، 319/2.

فِيهِ بَدَلًا مِمَّا نُفِيَ عَنْهُ مَا أُدْخِلَ فِيهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ:.....مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ"[1].

أما النصب فعلى الاستثناء[2]، ومنعه الفراء في مثال سيبويه؛ فقال: "فإذا كان ما قبل (إلَّا) فيه جَحْدٌ جعلتَ ما بعدها تابعًا لما قبلها معرفة كان أو نكرة..... وأما النكرة فقولك: ما بها أحد إلَّا غلامك، لم يأتِ هذا عن العرب إلَّا بإتباع ما بعد (إلَّا) ما قبلها"[3].

واختلف النحاة في ناصب المستثنى على أقوال[4]؛ فقال سيبويه: هو منصوب بالجملة التي قبله، واختاره الرضي، وقال جمهور النحاة: إن العامل فيه هو الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بتوسط (إلَّا)، وعليه ابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ والرندي، واختاره ابن الضائع، وقال ابن الحاجب: بل العامل هو المستثنى منه بواسطة (إلَّا)؛ لأنه قد لا يكون في الجملة فعل، ولا معناه؛ في مثل قولنا: القومُ إلَّا زيدًا إخوتُك، فردُّوه، وقالوا: بل العامل في مثال ابن الحاجب هو معنى الفعل، وعُزي لابن خروف أن العامل فيما بعد (إلَّا) هو ما قبلها دون أن يُعَدَّى إليه بواسطتها، وقال المبرد والخوارزمي: العامل في المستثنى هو (إلَّا)، وقال الكسائي: بل هو منصوب بـ (أنَّ) مقدرة بعد (إلَّا) محذوفة الخبر؛ والتقدير في مثالنا: ما مررت بأحد إلَّا أنَّ زيدًا مررت به.

---

(1)- السابق، 311/2.

(2)- ينظر: السابق، 319/2، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 388/2.

(3)- ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد النجار، دار السرور، 166/1.

(4)- ينظر: الكتاب، 310/2- 330-331، المقتضب، للمبرد، 390/4، الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص225، التخمير في شرح المفصل، للخوارزمي، 456/1، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 362/1- 363، شرح الكافية، للرضي، 722/1-723-724، همع الهوامع، للسيوطي، 184/2-188.

وأما الجر –وهو وجه الكلام- فعلى البدلية عند جمهور النحاة[1]، وهو بدل بعض من كل؛ لأنه استثناء متصل، وعلى العطف عند الكوفيين وعلى رأسهم الفراء[2].

يقول سيبويه: **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ:....وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ،.....جَعَلْتَ الْمُسْتَثْنَى بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ،.....كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَهَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ أَنْ تَجْعَلَ الْمُسْتَثْنَى بَدَلًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّكَ تُدْخِلُهُ فِيمَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ الْأَوَّلَ"**[3].

وتساءل ثعلب؛ فقال: كيف يكون بدلًا من الأول، والأول منفي، وما بعد إلَّا موجب؟ فأجابه السيرافي والرضي: بأنه بدل منه في عمل العامل فيه؛ فكِلاهما –أعني (أحد وزيد)- مجرور بالباء؛ ولأن حرف الجر لا يجر اسمين، فالأول اسم مجرور، والثاني بدل منه، والاختلاف في النفي والإيجاب يقع هنا كما وقع في العطف والصفة؛ فتقول في العطف: جاءني زيدٌ لا عمر؛ والأول موجب، والثاني منفي، وتقول في الصفة: مررت برجلٍ لا ظريفٍ ولا كريمٍ؛ جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفةً لرجل، فكذلك هنا تجعل (إلاَّ زيدٍ) بدلًا من المستثنى منه[4].

ولكل من النصب على الاستثناء والجر على البدلية دلالته؛ فإذا نصب المتكلم جعل اعتماد كلامه على نفي الفعل فقال: ما مررت بأحدٍ، ثم استثنى زيدًا؛ لأنه خرج عن الإجماع، لا لأنه هو المهم.

أما إذا جرَّ فهو على نية سقوط المبدل منه، وإحلال البدل محله، قاصدًا إثبات المرور بزيد، وجاعلًا اعتمادَ كلامه عنه؛ لأنه مركز اهتمامه؛ فبالنصب جعل تركيز الحديث على المرور، ونفيه عن زيد، وبالجر جعل

---

[1]- ينظر: الكتاب، 311/2، المقتضب، للمبرد، 390/4-394، التخمير في شرح المفصل، للخوارزمي، 456/1، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 388/2، شرح اللمع، للسيوطي، ص144.
[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص225، همع الهوامع، للسيوطي، 184/2.
[3]- الكتاب، 311/2.
[4]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 51/3، شرح الكافية، للرضي، 743/1.

تركيزه على زيد، وإيجاب المرور له، فصار النصب إخبارًا بالنفي، والجر إخبارًا بالإيجاب[1].

ثانيًا: ما يجوز فيه الرفع والجر

- **الرفع على القطع والجر علي البدلية**

يؤثر سياق الحال في البدل من عدة جوانب، تتمثل في معايير القرينة الحالية، التي دُرست في الفصل الأول؛ ومنها الحال الذهنية للمتكلم؛ فيتأثر البدل بمدى انتباه المتكلم ومدى تركيزه الذهني، ويوضح سيبويه ذلك التأثير ببدل الغلط والنسيان؛ يقول: **"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ، وَلَكِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى النِّسْيَانِ أَوْ الْغَلَطِ فَيَتَدَارَكُ كَلَامَهُ"**[2]، كما يتأثر بحال المخاطب، فيَرِدُ البدل أحيانًا ليكون إجابةً من المتكلم على سؤال متوقع من المخاطب[3]، كما هو الحال في هذه المسألة.

والمتتبع لسياق البدل عند سيبويه يجده "يعمد في إيضاح لطائفه من الوظائف النحوية إلى الوقوف على مستواها الدلالي؛ فيعرضها في ضوء سياق مفترض هو السؤال والجواب"[4]، ومن هذا قوله: **"أَمَّا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ فَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدِ اللهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ أَوْ ظَنَّ**

---

[1]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 256/2.
[2]- الكتاب، 434/1.
[3]- ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، لإيهاب سلامة، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف أميرة يوسف- حسنة الزهار، ص235.
[4]- مفهوم الجملة عند سيبويه، لحسن الأسدي، ص209.

أَنَّـهُ يُقَـالُ لَـهُ ذَاكَ، فَأَبْدَلَ مَكَانَـهُ مَـا هُوَ أَعْرَفُ مِنْـهُ،.....وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدُ اللهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ: مَنْ هُوَ؟ أَوْ ظَنَنْتَ ذَلِكَ"[1].

فهو "يرى أن وراء هذا التركيب بحركاته سؤالًا قام في ذهن المتكلم على اليقين أو على الظن، فبنى تركيبه على ما في ذهنه"[2] من تساؤل متوقع من المخاطب، وبهذه الرؤية يوضح لنا الجواز الإعرابي في بدل المعرفة من النكرة، ويمثل له بقوله: مررت برجلٍ عبد الله؛ بقطع (عبد الله) ورفعها خبرًا، أو إتباعها وجرّها بدلًا، مقدِّرًا سؤالًا مفترضًا للبدل، وآخر للخبر، محللًا التركيب تحليلًا بديعًا، مراعيًا فيه مقتضيات السياق وملابسات الموقف الذي قيل فيه هذا التركيب[3].

أما بالقطع فتكون(عبد الله) مرفوعة على الخبرية، فيتخيل سيبويه أن المتكلم رفعها؛ لأنها جاءت جوابًا على سؤال معين، ولا بد لهذا الجواب أن يكون موافقًا لصيغة سؤاله في الإعراب، ولمَّا كان السؤال الافتراضي عند سيبويه هو: من هو؟ جاء الجواب بالرفع على تقدير: هو عبدُ الله، خبر لمبتدإ محذوف[4]؛ وضَّحه بقوله: **"وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدُ اللهِ، كَأَنَّـهُ قِيلَ: مَنْ هُوَ؟ أَوْ ظَنَنْتَ ذَلِكَ"**[5].

أما بالإتباع فتكون (عبد الله) مجرورة على البدلية، فيفترض سيبويه أن المتكلم جرَّها؛ لأنها جاءت جوابًا على سؤال معين، لا يمكن أن يكون جوابه إلا بدلًا، فهو يتصور أنه لمَّا سمع المخاطبُ المتكلمَ يقول: (مررت برجل)

---

[1]- الكتاب، 2/14-15.

[2]- أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه، لمحمد الحمدان، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، فرع اللغة والنحو، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، إشراف سمير استيتية، 2004م، ص331.

[3]- ينظر ظاهرة السؤال المقدر في كتاب سيبويه، لعبد الله الصليمي، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم الدراسات العليا، فرع اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، إشراف رياض الخوام، 1435ه، ص149.

[4]- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986م، ظاهرة السؤال المقدر في كتاب سيبويه، لعبد الله الصليمي، ص150.

[5]- الكتاب، 2/15.

أشْكل عليه المقصود بهذا الرجل، فأراد أن يعرفه، فسأله: بمن مررت؟، فأجابه بما يوافق سؤاله، وعلى الإعراب نفسه؛ فقال: (عبدِ الله)، فصار التركيب: (مررت برجلٍ عبدِ الله)، يقول: **"كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ فَأَبْدَلَ مِنْهُ مَا هُوَ أَعْرَفُ مِنْهُ"**[1].

والفرق الدلالي تدلنا عليه حساسية المتكلم، وافتراضه للموقف، وتوقعه وظنه أن المخاطب قد يسأله، فيجيبه بالخبر حينًا، وبالبدل حينًا آخر، فعندما رفع على الخبرية فهو يخبر المخاطب عن الرجل المجهول عنده، فكأن المتكلم عندما قال: مررت برجلٍ، قال المخاطب جاهلًا له طالبًا لمعرفته: من هو؟، فأجابه: عبدُ الله، على تقدير: هو[2].

وعندما جرَّ على البدلية فهو لغرض التفسير بعد إبهام[3]، فهو يبين للمخاطب العارف أن الرجل الذي مرَّ به المتكلم هو (عبدُ الله)؛ فكأن المتكلم عندما قال: مررت برجلٍ، قال المخاطب سائلًا عارفًا: بمن مررت؟، فأجابه: عبدِ الله، فـ "لا بد أن يكون البدل معروفًا مسبقًا لدى المخاطب ومعهودًا لديه من قبل، وإلا لما كان للبدلية فائدة"[4].

---

[1]- السابق، 14/2.
[2]- ينظر: أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه، لمحمد الحمدان، ص326.
[3]- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 1076/1.
[4]- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، لإيهاب سلامة، ص 236.

- **الرفع على الخبرية والجر على الوصفية**

اتفق النحاة على الوصف بالمشتق، واختلفوا في الوصف بالجامد، إلا إذا أوّلوه بمشتق؛ يقول سيبويه: **"وَمِنْهُمْ مَنْ يَجُرُّهُ، وَهُمْ قَلِيلٌ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ شَدِيدًا....، فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا فَهُوَ رَفْعٌ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُخْبِرُ أَنَّ أَبَاهَا هَذَا السَّبْعُ"**[1]، فجعل الأسدَ وصفًا وهو غير مشتق، لكنه مؤول بمشتق؛ فقال: **"إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ شَدِيدًا"**[2]، وكذا الرضي يقول: "فمعنى برجلٍ أسدٍ أي جريء"[3]، ويقول العكبري عن الصفة: "ومنها غير المشتق في اللفظ، نحو: رجلٍ أيُّما رجلٍ، كأنه قال: رجلٍ كاملٍ"[4]، ويرى ابن عصفور أنَّ النعت لا يكون إلا بالمشتق، وهو المأخوذ من المصدر، أو في حكم ما أخذ منه؛ أي لم يؤخذ من المصدر، إلا أنه في معنى ما أخذ منه، نحو قولك: مررت برجلٍ أسدٍ؛ أي شجاعٍ[5]، فإذا أردت بالأسد السبع بعينه فلم يجز فيه إلا الرفع على الخبرية.

يقول الرضي: "واعلم أن النحاة اشترطوا للوصف الاشتقاقَ؛ فلذلك استضعف سيبويه نحو: مررت برجلٍ أسدٍ (وصفًا)، ولم يستضعف بزيدٍ أسدًا (حالًا)"[6]؛ فقال: **"وَمِنْهُمْ مَنْ يَجُرُّهُ وَهُمْ قَلِيلٌ"**[7].

---

(1)- الكتاب، 2/28-29.
(2)- السابق، 2/29.
(3)- شرح الكافية، للرضي، 1/981.
(4)- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، ط 1، الكويت، 1984م، ص204.
(5)- ينظر: المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري-عبد الله الجبوري، ط 1، 1972م، 1/220.
(6)- شرح الكافية، للرضي، 1/973.
(7)- الكتاب، 2/28.

ويرى ابن الحاجب أنَّ وجه استضعافهم (مررت برجلٍ أسدٍ) أن الأسد ليس موضوعا لذات باعتبار المعنى، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه، ووجْه تجويزه تقدير مضاف؛ فيصير: مثلُ أسدٍ، وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه ليس بقياس[1]، ولم يشترط الاشتقاق في النعت؛ وإنما اكتفى بدلالته على معنى في متبوعه؛ فقال: "ولا فصل بين أن يكون مشتقًّا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى"[2].

والوصف بالجامد قياسي وسماعي؛ أما القياسي فإما أن يكون عمومًا؛ كالمنسوب والموصول ذي اللام و(ذو) الطائية، وإما أن يكون خصوصًا كـ (أي) التابع النكرة، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة.

وأما السماعي فإما شائع، وهو الوصف بالمصدر، أو غير شائع، وهو على ثلاثة ضروب: الأول: جنس مصنوع منه الشيء يوصف به، نحو: خاتمٌ حديدٌ، والثاني: جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون بمعنى الكامل، نحو: مررت برجلٍ رجلٍ، والثالث: جنس مشهور بمعنىً من المعاني يوصف به جنس آخر، نحو: مررت برجلٍ أسدٍ[3].

وقد استكره سيبويه الوصف في الضرب الأول؛ لأنه جوهر، والجواهر لا يوصف بها[4]، ومحله من الدراسة في الجوازات الثلاثية.

وأجاز في الضرب الثَّاني وجهين: الرفع على الخبرية، والجر على الوصفية، فقال: **"هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ صِفَةٌ مُفْرَدًا.....، وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبُوهُ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى أَنَّهُ كَامِلٌ،.....وَقَدْ تَقُولُهُ عَلَى**

---

[1]- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق موسى العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية،443/1.
[2]- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، ص29.
[3]- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 980/1-981.
[4]- ينظر: الكتاب، 117/2.

غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٌ أَبُوهُ، تُرِيدُ رَجُلًا وَاحِدًا لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ"[1].

فإذا جرّ المتكلم فالكلمة صفة بمعنى رجلٍ كاملٍ، وإذا رفع فالكلمة خبر لمبتدإٍ محذوف تقديره: هو؛ بمعنى رجلٌ واحدٌ.

أما الضرب الثالث فإذا أراد المتكلم حقيقة الأشياء ولم يرد معانيها فالوصف بها قبيح، والإخبار أولى؛ يقول سيبويه: **" وَهَذَا قَبِيحٌ أُجْرِيَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَلَكِنَّهُ حَسَنٌ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْمُبْتَدَإِ"**[2]؛ لأنه إذا قَصَد الأسد بعينه وصَف بالجوهر، والجوهر لا يوصف به، فهو بهذا كالضرب الأول، وإذا أراد صفات الأسد جاز؛ يقول سيبويه عن بدل المعرفة من النكرة في مثاله **"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْأَسَدِ شِدَّةً"**[3]: إن الأسد في المثال السابق بدل، **"وَلَا يَكُونُ صِفَةً كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ شِدَّةً؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُوصَفُ بِهَا النَّكِرَةُ"**[4]، وكان الأسد وصفًا؛ لأنه قُصدت شدة الأسد ولم تُقصد عينه؛ ويقول أيضا: **"تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ، إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ شَدِيدًا....، فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا فَهُوَ رَفْعٌ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُخْبِرُ أَنَّ أَبَاهَا هَذَا السَّبْعُ"**[5].

فإذا جرّ المتكلم، وقال: برجلٍ أسدٍ شدةً، فهو يريد المعاني المعروفة في الأسد من: شدة وشجاعة وقوة وغيرها، وإذا رفع وقال: بدابة أسدٌ أبوها، فهو يريد الإخبار عن السبع بعينه.

المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال

---

[1]- السابق، 29/2.
[2]- الكتاب، 118/2.
[3]- السابق، 17/2.
[4]- السابق، 17/2.
[5]- السابق، 28/2-29.

يكون الفرق الدلالي في الجواز الإعرابي في الأفعال زمنيًّا في الغالب، وينقسم قسمين:

أولًا: ما يجوز فيه النصب والجزم

- **النصب على السببية أو المعية والجزم على العطف**

إذا توسط الفعل المضارع بين فعل الشرط وجوابه إما أن يقترن بالفاء أو الواو، وإما ألا يقترن بهما؛ فإن كان مقترنًا بأحدهما جوّز فيه سيبويه النصب والجزم؛ فيقول: **"وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ: إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثْكَ، وَإِنْ تَأْتِنَي وَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ؛ فَقَالَ: هَذَا يَجُوزُ، وَالْجَزْمُ الْوَجْهُ، وَوَجْهُ نَصْبِهِ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ الْآخِرَ عَلَى الاسْمِ؛ كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ إِتْيَانٌ فَحَدِيثٌ أُحَدِّثْكَ، فَلَمَّا قَبُحَ أَنْ يَرِدَ الْفِعْلُ عَلَى الاسْمِ نَوَى (أَنْ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا اسْمٌ"**[1].

الجزم على أن الواو وا لفاء حرفا عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط، والنصب على أن الفاء للسببية، والواو للمعية، والمنصوب بعدهما منصوب بـــ (أن) مضمرة[2]، أما الرفع فلم يجزه أكثر النحاة ومنهم سيبويه[3].

والأصل في الفعل المعطوف على فعل الشرط المجزوم أن يجزم مثله، ويجوز نصبه، وأرجع سيبويه الجزم إلى العلة المعنوية، حيث ربط

---

[1]- الكتاب، 88/3.

[2]-ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله الفوزان، دار المسلم، 1999م، 60/3، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م، ص500.

[3]- لأنه لا يصح الاستئناف قبل جواب الشرط، لئلا يكون فاصلا بين جملتي الشرط والجواب؛ لتلازمهما في المعنى، ويرى بعضهم جواز الرفع على الاستئناف؛ بناءً على ما قرره النحويون من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب، واستدلوا بقوله-تعالى- ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ البقرة 34، فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة؛ لتأكيد عجزهم في جميع الأزمان، ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله الفوزان، 61/3.

حرف العطف بين الفعلين ربطًا معنويًّا، **"وَإِنَّمَا كَانَ الْجَزْمُ الْوَجْهَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَصَبَ كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْجَزْمِ فِيمَا أَرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ"**[1].

وجعل سيبويه الجزم هو الوجه؛ لأن أصل الفاء عنده أنها من حروف العطف، وهي حرف غير مختص، وإذا نصبت ما بعدها فهو منصوب بـ(أن) مضمرة[2]، وكذا الواو أصل استعمالها للعطف.

ورجح الخليل الجزم؛ لتوافق المحتوى الدلالي مع الحالة الإعرابية[3]؛ ولأن النصب على تأويل (أنْ) بعيد المتناول؛ يقول السيرافي: "وقد أجاز الخليل نصبه على وجه ليس بالمختار،..... وإذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول، لا تحوج إليه ضرورة التأويل في النصب"[4].

ووافق أبو علي الفارسي والمبرد سيبويه في إضمار (أن) بعد الفاء والواو، وإعمالها في الفعل بعدهما[5]، وخالفه الجرمي من نحاة البصرة؛ وقال: إنهما تنصبان بنفسيهما[6]، وضعَّف ابن خروف النصب، ودلّل على ضعفه بقوله: لأن معناه قريب من معنى العطف؛ فإن قلت: إن تأتني فتحدثَني أحدثْك فالمعنى: إن تأتني محدثًا؛ وهو بهذا لم يلتفت إلى أن التركيب الذي يتوسط فيه الفعلُ الجزاءَ والشرطَ ويكون حالًا قد تناوله النحاة

---

(1)- الكتاب، 88/3.

(2)- ينظر: السابق، 88/3-30-28.

(3)- ينظر: الدلالة التركيبة في إجابات الخليل على تساؤلات سيبويه، لمجلي كريري، دكتور بجامعة الملك خالد، السعودية، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، مصر، العدد العاشر، 2015م، ص194.

(4)- شرح الكتاب، للسيرافي، 291/3.

(5)- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق عوض القوزي، ط 1، 1990م، المقتضب، للمبرد، 14/2.

(6)- ينظر: الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، تعليق محمد البيطار، مجلة مجمع اللغة العربية المسماة مجلة المجمع العلمي العربي سابقا، دمشق، ص96.

في كتبهمً[1]؛ وهو خالٍ من الفاء والواو، وسأتناوله في ما يجوز فيه الرفع والجزم[2].

وعامل الجزم في الفعل المجزوم بعدهما عامل المجزوم الذي قبله؛ فيجتمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العامل فيهما[3].

أما عن علاقة ذلك بالمعنى فيتمثل في الفرق بين التعقيب والتسبيب من جهة، والاشتراك والمعية من جهة أخرى؛ إذِ التعقيب يعني الموالاة، والتسبيب يعني التعليل، والاشتراك يعني المشاركة، والمعية تعني المصاحبة.

كما يتمثل في الفارق الزمني بين الفاءين والواوين؛ فزمن ما بعد فاء السببية مستقبل بالنسبة لزمن ما قبلها؛ لأن ما بعدها مسبَّب عما قبلها، وطبيعة السبب أن يسبق مسبَّبه الناتج عنه، وكذا زمن ما بعد الفاء العاطفة يلي زمن ما قبلها؛ إلا أن العاطفة تفيد المباشرة.

وزمن ما بعد الواو العاطفة يحتمل القبلية والبعدية بالنسبة لما قبلها، خلاف ما بعد واو المعية، فهو يقع مع ما قبلها في زمن واحد؛ يقول السامرائي: "إن المصاحبة أو التنصيص على المعية يعني أن يكون ما بعد الواو مصاحبًا لما قبلها في وقت واحد، فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواءً اقترن معه بالزمان أو لم يقترن، أما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواءً اشترك بالحكم أم لا"[4].

---

[1]- ينظر: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، لمحمد الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1996م، ص205.
[2]- ينظر: هذا البحث، ص151.
[3]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 291/3.
[4]- معاني النحو، للسامرائي، 237/2.

فبالعطف بالفاء في المثال السابق يشترط المتكلم على المخاطب الإتيان، يليه الحديث ترتيبًا وتعقيبًا بلا فاصل؛ لكي يحدِّثَه، أما بالتسبيب فيشترط عليه أن يكون الإتيان مسبِّبا للحديث؛ لكي يحدِّثَه، وبالعطف بالواو يشترط عليه اشتراك الإتيان والحديث، وبالمعية يشترط عليه مصاحبة الإتيان للحديث؛ ليبادله حديثه.

يضاف إلى ذلك أن فاء التعقيب تحتم أن الزمن بين الإتيان والحديث أقصر منه في (فاء) التسبيب، و(واو) المعية يسبق الزمن بين الفعلين معها زمنهما مع الفاءين؛ إذِ الحديث بعدها مزامن للإتيان، لا يعقبه مباشرة، ولا ينتج عنه، أما الواو العاطفة فالمهم معها وقوع الإتيان والحديث، ولا مقياس للزمن بين وقوعهما، ولا أيهما يقع أولًا.

وكأن سيبويه في هذا المثال يوضح الفروق الدلالية بين تركيب وآخر، ويبين قَصْد المتكلم في كل تركيب، ودور اللواصق في تحديد الدلالة، وهذا ما سأدرسه في أحد مطالب الفصل الثالث.

- **النصب على التعليل والجزم جوابا للنهي**

أسلوب النهي إما أن يكون فيه (فاء) أو لا يكون؛ فإن كان فيه (فاء) جُزم جوابه باتفاق، وإن سقطت منه اختلف فيه النحاة.

وقد صرح ابن عصفور بهذا الخلاف؛ فقال: "واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي؛ فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز جزم جواب النهي، حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي؛ نحو: (لا تعص الله يغفر لك)؛ لأنه يسوغ أن يقول: (إن لا تعص الله يغفر لك)، ولا يجوز: (لا تعص الله تندم)؛ لأنه لايسوغ أن تقول: (إن لا تعص الله تندم)، ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهي إذا صحَّ معنى الشرط، وصح وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط؛ فيجيزون: (لا تعص الله تندم)؛ لأنه قد ضمن (لا تعص) معنى (إن تعص الله تندم)، وهو فاسد"[1]، ووافقه ابن يعيش[2] وابن خروف[3]؛ في حين أجاز ابن الشجري الجزم جوابًا للنهي بلا شروط[4].

أما إذا وقع الفعل المضارع في جواب النهي وكان مقترنًا بالفاء جاز فيه عند سيبويه النصب، والجزم؛ يقول: **"وَتَقُولُ: لَا تَمْدُدْهَا فَتَشُقَّهَا؛ إِذَا لَمْ**

---

[1]- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تقديم فواز الشعار، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م، 309/2.

[2]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 277/4.

[3]- ينظر: شرح كتاب سيبويه المسمى تنفيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، دراسة وتحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ص177.

[4]- ينظر: أمالي ابن الشجري، لهبة الله العلوي، تحقيق محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1992، 523/2.

تَحْمِلِ الْآخِرَ عَلَى الْأَوَّلِ،.....وَتَقُولُ: لَا تَمْدُدْهَا فَتشْقُقْهَا؛ إِذَا أَشْرَكْتَ بَيْنَ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ"[1].

يقصد إما أن تكون الفاء للسببية وإما أن تكون عاطفة، فإذا كانت الأولى فالفعل بعدها منصوب بـــ (أن) مضمرة، وهو جواب للنهي؛ إذ ينصب ما بعدها على السببية إذا كان جوابا في ستة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، و الجحد، والعرض، والتمني[2]، وإذا كانت الثانية فالفعل بعدها مجزوم عطفًا على الفعل المنهي عنه؛ إشراكًا بين الفعلين المذكورين لفظيًّا ومعنويًّا.

فإذا نصبته فأنت تنهاه عن المد فقط؛ لأن المد يسبب الشق، وإذا جزمته فأنت تنهاه عن المد والشق معًا؛ لأنك أردت الإشراك بينهما في النهي.

---

[1]-الكتاب، 34/3.

[2]- ينظر: معاني الحروف، للرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، ط 2، 1981م، ص43.

ثانيًا: ما يجوز فيه الرفع والجزم

- **الرفع على الحالية والجزم على البدلية**

حق الفعل المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم الرفع، ولكن قد يجيء مجزومًا إذا وقع بين فعل الشرط وجوابه، ولم يقترن بالفاء، أو الواو، أو ثم، وكان في معنى فعل الشرط، مبدلًا منه بدلًا حقيقيًّا، أو لم يكن في معناه، على بدل الغلط والنسيان[1].

يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ وَيَنْجَزِمُ بَيْنَهُمَا؛ فَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَهُمَا فَقَوْلُكَ: إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، وَإِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ تَأْتِنِي سَائِلًا يَكُنْ ذَلِكَ، وَإِنْ تَأْتِنِي مَاشِيًا فَعَلْتُ،.....وَسَأَلْتُهُ: هَلْ يَكُونُ إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ؟ فَقَالَ: هَذَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْفِعْلُ الْآخِرُ تَفْسِيرٌ لَهُ، وَهُوَ هُوَ، وَالسُّؤَالُ لَا يَكُونُ الْإِتْيَانَ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى الْغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ، ثُمَّ يَتَدَارَكُ كَلَامَهُ"**[2].

وقد لخص ابن مالك قول سيبويه بقوله: "إنْ خلا الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء من الفاء والواو جُزم، وجُعل بدلًا من الشرط، أو رُفع وكان في موضع نصب على الحال"[3].

وقد رفع سيبويه الفعلين المضارعين (تمشي، تسألنا) المتوسطين بين فعل الشرط وجوابه على الحالية، وجوَّز -رحمه الله- جزم الفعل الأول على

---

[1]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 289/3، شرح المفصل، لابن يعيش، 282/4.
[2]- الكتاب، 85/3-87.
[3]- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ص1607/2.

البدل الحقيقي من فعل الشرط؛ لأن المشي هو الإتيان، وجزم الفعل الثاني على بدل الغلط والنسيان؛ لأن السؤال ليس تفسيرًا للإتيان.

ومن إبدال الفعل من الفعل قوله -تعالى-: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَّشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَّشَاءُ﴾[1]، في قراءة من قرأ (يغفر) دون فاء[2]، على بدل البعض من الكل[3]، وكذا قال ابن جنى؛ إذِ المغفرة والعذاب تفسير للمحاسبة عنده، وقال أبو حيان: ليسا بتفسير للمحاسبة؛ بل هما مترتبان عليها[4].

فيكون لهذا الفعل المتوسط "وجهان يعتمدان على العلاقة المعنوية القائمة بين فعل الشرط والفعل المتوسط بين الشرط وجوابه؛ حيث يمكن أن يكون المعنى فيه ترادف أو تضمن معنوي، فيكون الثاني بدلًا من الأول، فيجزم جزمه، أو يكون المعنى غير قائم على الترادف فيُرفع، وتكون جملته في محل نصب على الحالية"[5].

وبدل الفعل من الفعل بدل كل؛ لأنه لا يبدل الفعل إلا من شيء هو هو، وهو في معناه؛ لأنه لا تبعيض فيه ولا اشتمال، فأن يقول القائل: إن تأتني تمشِ أمشِ معك، كأنه قال: إن تمشِ أمشِ، وإن قال: إن تأتني تسألْ أعطك، كأنه أراد: إن تسألْ أعطك، فسبقه لسانه إلى: (تأتي) فألغاه وجعل (تسأل) مكانه، وكأنه لم يُذكر[6].

---

(1)- البقرة، 284.

(2)- قرأ بها: ابن مسعود والجعفي وخلاد وطلحة بن مصرف، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق علي ناصف- عبد الحليم النجار-عبد الفتاح شلبي، دار سزكين، 1986م،149/1، تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، 376/2.

(3)- ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لناصر الدين المالكي، تعليق خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م، ص158.

(4)- ينظر: المحتسب، لابن جنى، 149/1، تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، 376/2.

(5)- النحو العربي، لإبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2007م، 365/5.

(6)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 290/3، البهجة المرضية، للسيوطي، ص424.

وحيث إن الحال متغير، والمتكلم اشترط حالًا فالمعنى أنه تعود إتيان المخاطب على عدة أحوال؛ لكنه لن يعطيه أو يمشي معه إلا إذا جاءه على هذه الحال (سائلًا-ماشيًا)؛ ولأن المبدل ينوب عن المبدل منه؛ فالسؤال ناب عن الإتيان، ولأن المتكلم لم يتعود إتيان المخاطب إلا سائلًا لم يشترط إتيانه؛ لأنه بات معلوما عنده أنه إذا أتى فهو يسأل عطاءه فسيعطيه، فاستوى عنده قولك: إن تأت أعطك وقولك: إن تسأل أعطك، وكذا في مثال المشي.

- **الرفع استئنافًا والجزم جوابًا للأمر**

يمضي سيبويه –رحمه الله- في استقصاء ظاهرة الجواز الإعرابي في سياق جواب الأمر؛ وأثرها في السياق؛ ليبين لنا الفروق الدلالية بين رفع الفعل المضارع وجزمه؛ فيقول: **"وَتَقُولُ: قُمْ يَدْعُوكَ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ**

دُعَاءً بَعْدَ قِيَامِهِ، وَيَكُونُ الْقِيَامُ سَبَبًا لَهُ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ: قُمْ إِنَّهُ يَدْعُوكَ، وَإِنْ أَرَدْتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى جَزَمْتَ"[1].

جوَّز –رحمه الله- الرفع والجزم في جواب الأمر، أما الرفع فعلى أن التركيب اللغوي (قم يدعوك) مكون من الجملة الإنشائية الطلبية (قم)، ومن الجملة الخبرية (يدعوك)، والتقدير: قم إنه يدعوك، وأما الجزم فعلى أن الفعل واقعٌ جوابًا للطلب[2].

واختلف النحاة في عامل الجزم في جواب الأمر على عدة مذاهب؛ أولها: أنَّ الجازم هو (إنْ) الشرطية مقدرة، وهو مذهب سيبويه، ونقله الرضي، وبيَّنه عبد السلام هارون بقوله: إن النحاة اشترطوا لجزم الفعل بعد الأمر صحة المعنى بتقدير (إنْ تفعل)[3].

وثانيها: أنَّ الجازم هو الطلب الذي تضمن معنى الشرط، وهو مذهب الزجاجي، والسيرافي، والأعلم الشنتمري[4].

وثالثها: إن الجازم هو الطلب الذي ناب مناب الشرط، وهو مذهب الخليل والمبرد[5].

وتختلف دلالة الرفع عن دلالة الجزم؛ إذِ الرفع دلالته الاستئناف، فتكون جملة: (قم) منفصلة عن جملة (يدعوك)؛ وكأن المتكلم يقول جملتين متتاليتين (قم....،إنه يدعوك)، جاعلًا الطلب مستغنيًا عن الذي بعده، خارجًا عن معنى التعلق الشرطي، وتوقف الثاني على الأول إلى معنى آخر؛ فينبه

---

(1)- الكتاب، 98/3.
(2)- ينظر: أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه، لمحمد الحمدان، ص357.
(3)- ينظر: الكتاب، 94/3، شرح الكافية، للرضي، 944/2، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5، 2001م، ص181.
(4)- ينظر: الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984م، ص210، شرح الكتاب، للسيرافي، 300/3، النكت في تفسير الكتاب، للشنتمري، 393/2.
(5)- ينظر: الكتاب، 94/3، المقتضب، 133/2.

المتكلمُ المخاطبَ قائلًا: إنه يدعوك على كل حال قمت أم لم تقم، قاصدًا تنبيهه للنداء، ولا يشترط قيامه لندائه[1].

أما الجزم فالكلام فيه جملة واحدة فيها دلالة الشرطية؛ إذِ الفعل الواقع بعد الطلب مترتبٌ على الطلب السابق له، مشروطٌ به، ويكون المتكلم مقيدًا حصول الثاني بحصول الأول، والمعنى: إن قمت دعاك وإلا فلا[2].

يضاف إلى ذلك مراد المتكلم الزمني؛ فإن أراد وقوع الدعاء قبل القيام جعل القيام استئنافًا بعد الدعاء، وإن أراد وقوع الدعاء بعد القيام جعل القيام سببًا للدعاء، وجعل الدعاء جوابًا للقيام المتقدم[3].

كما يمكن تلمس الفرق بين السياقين بقرينة التننغيم، ونبرة صوت المتكلم؛ فإذا قصد الشرط جعل الكلام سردًا واحدًا، وإذا أراد تنبيه المخاطب فصل الجملتين بسكتة بسيطة[4].

---

[1]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 280/4.
[2]- ينظر: السابق، 280/4.
[3]- ينظر: وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب، لسلوى عرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 2008م، (مقال بلا ترقيم).
[4]- ينظر: هذا البحث، ص78.

- **العطف على جملة جواب الشرط بالرفع والجزم**

أجاز سيبويه الرفع والجزم في الفعل المضارع المعطوف على جملة جواب الشرط؛ يقول: **"إِنْ تَأْتِنِي فَلَنْ أُوذِيَكَ وَأَسْتَقْبِلُكَ بِالْجَمِيلِ، فَالرَّفْعُ هَهُنَا الْوَجْهُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْمُولًا عَلَى لَنْ"**[1].

يقول السيرافي: "وقوله: (إن تأتني فلن أوذيَك، وأستقبلُك بالجميل)، وأستقبلك رفع عطفا على موضع (لن)؛ كأنه قال: إن تأتني فأستقبلُك بالجميل، ولا يجوز نصبه بالعطف على أوذيَك؛ لفساد المعنى؛ لأنه يصير في التقدير: فلن أوذيَك، ولن أستقبلَك بالجميل، وهو نقض لن أوذيك، ويجوز الجزم على موضع الفاء"[2]؛ ولا يجوز النصب؛ لأنه إما أن يؤذيه وإما أن يستقبله بالجميل ولا ثالث لهما.

وجعل منه سيبويه -رحمه الله- قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3] ، بجزم (يذرْهم) ورفعه؛ **"وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَمَلَ الْفِعْلَ عَلَى مَوْضِعِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ جَوَابًا، لِأَنَّ أَصْلَ الْجَزَاءِ الْفِعْلُ، وَفِيهِ تَعْمَلُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ؛ وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يَضَعُونَ فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ غَيْرَهُ"**[4].

فبرفع (أستقبلك) التقدير: إن تأتني فأستقبلُك، الفاء استئنافية، وجملة (أستقبلك) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (أنا)، وتقدير الكلام: إن تأتني فأنا أستقبلُك بالجميل[5]؛ عطفا للفعل على موضع (لن)، وموضعها جواب للشرط مقترن بالفاء.

---

[1]- الكتاب، 91/3.
[2]- شرح الكتاب، للسيرافي، 295/3.
[3]- الأعراف، 186.
[4]- الكتاب، 90/3-91.
[5]- هي برفع الفعل قياسًا على قول سيبويه في موضع آخر: "وقال: إن تأتني فأكرمُك؛ أي: فأنا أكرمُك، فلابد من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدإ"، الكتاب، 69/3.

أمـا بجزمـه فالتقـدير: إن تـأتني أسـتقبلْك؛ عطفـا علـى موضـع الفـاء، وموضعها جواب للشرط.

وهنـاك فـرق دلالـي بـين أن يقـول المـتكلم: إن تـأتني فأنـا أسـتقبلُك، وأن يقول: إن تأتني أستقبلْك؛ يقول ابن الحاجب: "كل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالًا وجب دخول الفاء فيه، وكل موضع يفيد فيه استقبالًا لم يجز دخولها فيه، وكل موضع يحتمل الأمرين جاز الوجهان؛ فمثال الأول: إن تكرمني فأنـا أكرمُك.....ومثـال الثـاني: إن تكرمنـي أكرمتُـك.....، ومثـال الثالـث: إن تكرمني أكرمْك"[1].

وعليـه لنـا أن نقـول: إن دلالـة الرفـع قطعيـة، أمـا دلالـة الجـزم فهـي احتماليـة؛ لأن ابـن الحاجـب بقولـه السـابق وضَّـح لنـا الفـارق الزمنـي بـين التـركيبين؛ فـإذا قـال المتكلم: إن تـأتني فلـن أوذيَك وأستقبلُك علـى تقدير: إن تـأتني فأنـا أسـتقبلُك؛ فهـو يقصـد الحاليـة؛ وإذا قـال: إن تـأتني فلـن أوذيَـك وأستقبلْك على تقدير: إن تأتني أستقبلْك؛ فهو يحتمل الحالية والاستقبال.

إضافة إلى أنه إذا عطف بالجملة الخبرية، فرفع فقال: فأنـا أستقبلُك فهو يقصـد فأنـا ممن يستقبلك؛ وكأنـه يخبـر المخاطـب بأنـه ممن يستقبلونه، ولا ينفـي مشـاركة آخـرين فـي الاسـتقبال، أمـا إذا عطـف بـالجزم فهـو يـربط الاستقبال الجميل بالإتيان ويقصره على نفسه.

---

[1]- الأمالي، لابن الحاجب، ص731.

المبحث الثاني: الجوازات الثلاثية

المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء

المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال

المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء

أخبرَنا سيبويه – رحمه الله- وفق ما ذكرت في الفصل السابق أن الجر خاص بالأسماء، والجزم خاص بالأفعال[1].

[1]- ينظر: الكتاب، 120/4.

أما الرفع والنصب فهما مشتركان بينهما، وبهذا سيكون الجواز الإعرابي الثلاثي على قسمين؛ قسم في الأسماء، وآخر في الأفعال؛ أما القسم الأول فيجوز فيه الرفع والنصب والجر، وأما القسم الآخر فيجوز فيه الرفع والنصب والجزم.

ويتمثل الجواز الإعرابي الثلاثي في الأسماء في ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر، وسأدرسه في الآتي:

- **الرفع والنصب والجر في التمييز**

تكلمت في الجواز الثنائي عن النصب والجر في تمييز المقدار، وسأتكلم في هذا الفرع من الجواز الثلاثي عن الرفع والنصب والجر في تمييز غير المقدار.

وتمييز "غير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص، يليه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه، نحو: خاتمٌ حديدًا"[1].

جاء في الكتاب: **"هذا راقودٌ خلًا، وَعَلَيْهِ نِحْيٌ سَمْنًا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: رَاقُودُ خَلٍّ.....هَذَا رَاقُودٌ خَلٌّ، وَهَذِهِ صُفَّةٌ خَزٌّ"**[2].

لقد جوز سيبويه رفع تمييز غير المقدار ونصبه وجره، ورجّح الجر، ووجَّه الرفع على الإتباع، أو الخبرية، واستقبح الأول، واستحسن الثاني، فقال: **"هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يَكُونَ صِفَةً.....هَذَا رَاقُودٌ خَلٌّ، وَهَذِهِ صُفَّةٌ خَزٌّ، وَهَذَا قَبِيحٌ أُجْرِيَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَلَكِنَّهُ حَسَنٌ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْمُبْتَدَإِ.....وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْمُبْتَدَإِ قَوْلُكَ: جُبَّتُكَ خَزٌّ، وَلَا يَكُونُ صِفَةٌ**

---

[1]- شرح الكافية، للرضي، 696/2.
[2]- الكتاب، 117/2.

فَيُشْبِهُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي أُخِذَتْ مِنَ الْفِعْلِ"[1]؛ لأنها جواهر، والجواهر لا يوصف بها[2].

في حين رفعه المبرد على البدلية، فقال: "ويقال للذي أجاز هذا على النعت: إن كنت سمعته من العرب مرفوعًا فإن رفْعه غير مدفوع، وتأويله البدل؛ لأن معناه: خاتمٌ حديدٌ، وخاتمٌ من حديدٍ، فيكون رفعه على البدل والإيضاح، فأما ادعاؤك أنه نعت، وقد ذكرت أن النعت إنما هو تحلية، فقد نقضت ما أعطيت، والعلة أنت ذكرتها"[3]؛ وكأن المبرد يرد على سيبويه الرفع على الوصفية، ويحتج عليه بحجة من كتابه فيقول له: كيف ترفعه على الوصفية وقد ذكرت أن الوصف بالجوهر لا يجوز؟!

ووجَّه سيبويه النصب على الحالية؛ فقال: **"فَالْحَالُ قَوْلُكَ: هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا"**[4]؛ لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز، وإنما الخزُّ بيَّن حالة كونها خزًّا[5]، وكذلك الراقود والحديد في الأمثلة السابقة، **"وَإِنَّمَا فَرَرْتَ إِلَى النَّصْبِ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا فَرَرْتَ إِلَى الرَّفْعِ فِي قَوْلِكَ: بِصَحِيفَةٍ طِينٌ خَاتَمُهَا؛ لِأَنَّ الطِّينَ اسْمٌ، وَلَيْسَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ"**[6].

ووافقه الرضي في النصب على الحالية؛ فقال: "إن لم تتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو: قطعة ذهبٍ، وقليل فضةٍ لم يجز انتصاب الثاني على التمييز"[7].

وخالفه المبرد؛ إذْ نصبه على التمييز فقال: "وإذا قال: هذا خاتمك حديدًا، فالحديد لازم، فليس للحال ههنا موضع بيّن، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء"[1].

---

(1)- السابق، 2/117-118.
(2)- ينظر: السابق، 2/117.
(3)- المقتضب، للمبرد، 3/259.
(4)- الكتاب، 2/118.
(5)- ينظر: أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابه عند سيبويه، لمحمد الحمدان، ص314.
(6)- الكتاب، 2/117.
(7)- شرح الكافية، للرضي، 1/696.

وجمع السيوطي بين الرأيين؛ فقال: "إذا تغيرت تسمية التمييز بالتبعيض كـ "جبة خزّ، وخاتمُ فضةٍ، وسوارُ ذهبٍ، فإنها أسماء حادثة بعد التبعيض....، فلك في هذا النوع.....النصب على الحال والتمييز"[2].

ورجح سيبويه في تمييز غير المقادير إضافتها؛ "لأن القليل والكثير يضاف إلى جنسه"[3]، فقال: **"إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ: هَذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ"**[4]؛ لأنه **"جَوْهَرٌ، يُضَافُ إِلَيْهِ مَا كَانَ مِنْهُ"**[5]؛ و"لِمَا فيه من التخفيف، ولسلامته مما يَرِد على النصب"[6]؛ إذ يَرِد على النصب على الحال أنه" يحوج إلى التأويل بمشتق، والتمييز باب ضعيف؛ لكونه خامس رتبة من الفعل؛ لأن النصب

فيه على التشبيه بـ(أَفْعَلَ مِنْ)، و(أَفْعَلُ مِنْ)-أي أفعل التفضيل- مُشَبَّهٌ بالصفة المشبهة، وهي مشبهة باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلا عند تعذر الإضافة"[7]، ورُجِّح الخفض مع أن النصب هو الأصل في التمييز؛ لأن تمييز غير المقدار هو إضافة الشيء إلى أصله كما سبق ذكره في مستهل المسألة؛ ولأن "الخفة مع الجر أكثر؛ لسقوط التنوين والنونين بالإضافة"[8].

أما من ناحية الدلالة فالرفع فيه وجهان؛ المشابهة إذا ردت الوصف، والجنس إذا أردت الإخبار؛ والأشهر "أنك عندما تقول: عندي خاتمٌ ذهبٌ

---

(1)- المقتضب، للمبرد، 272/3.
(2)- همع الهوامع، للسيوطي، 264/2.
(3)- التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد في شرح كتاب سيبويه، لفهد الأحمد، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف عبد الله القرني، 1428ه، ص204.
(4)- الكتاب، 23/2.
(5)- السابق، 117/2.
(6)- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمى البهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوفية في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، لمحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2000م، ص294.
(7)- همع الهوامع، للسيوطي، 264/2.
(8)- شرح الكافية، للرضي، 296/2.

بالإتباع لا تقصد بذلك بيان الجنس"[1]، بل يراد به التشبيه؛ فتقصد أن عندك خاتمٌ مثل الذهب؛ لأن الذهب جوهر؛ والجواهر لا يوصف بها؛ "وإنما يكون هذا نعتًا مستكرهًا إذا أردت التمثيل"[2]، وقد يُقصد به بيان الجنس، وهو قليل[3]؛ أي: من ذهبٍ.

"فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا فَهُوَ رَفْعٌ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُخْبِرُ أَنَّ أَبَاهَا هَذَا السَّبْعُ، فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ أَبُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى رَفَعْتَ؛ إِلَّا أَنَّكَ لَا تَجْعَلُ أَبَاهُ خَلْقَهُ كَخِلْقَةِ الْأَسَدِ وَلَا صُورَتُهُ، هَذَا لَا يَكُونُ، وَلَكِنَّهُ يَجِيءُ كَالْمِثْلِ"[4].

فرفَع الجوهر (أسد) في مثال الرجل؛ ليدل على تشبيهه به، ومماثلته له في الشجاعة والجرأة و.....إلخ، ورفَعه في مثال الدابة؛ ليدل على بيان جنسها.

وقال أبو البركات الأنباري: "وتقول: مررت بدارٍ ساجٍ بابها؛ إن أردت الساج بعينه لم يجز فيه إلا الرفع، وإن أردت الصلابة جاز جره"[5].

أما بالنصب فيكون الكلام قد تم بكلمة (خاتم) المنونة، ثم جئت بما يفسر الخاتم؛ فكأنك أخبرت بخبرين؛ الأول: عندي خاتمٌ، حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام، وظن المخاطب أنه تمّ؛ قلت: (ذهبًا)، بخلاف قولك: عندي خاتمُ ذهبٍ، فقد جعلت الكلام سردًا واحدًا، ولم يتم الكلام بكلمة (خاتم)؛ بل إن السامع ينتظر بقية الكلام[6].

---

[1]- معاني النحو، للسامرائي، 325/2.
[2]- المقتضب، للمبرد، 272/3.
[3]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 325/2.
[4]- الكتاب، 19/2.
[5]- منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، ط 1، 1990م، مسألة 102، ص62.
[6]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 323/2-324.

فالتمييز منتصب بعد تمام الكلام؛ لأن المتكلم إذا نصب فقد أراد إبهام الأمر على السامع أولًا، ثم إيضاحه فيما بعد إذا رأى المقام يستدعي ذلك؛ كأن يكون الخاتم من نوع ثمين أو معدن نادر يستدعي الإبهام، أو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده مثل هذا الخاتم أو لغير ذلك، فيُبهم الأمر عليه، ثم يُوضحه له، وهذا المعنى غير موجود في الإضافة التي يكون فيها الكلام على وتيرة واحدة[1].

وقد يختلف المعنى بين النصب والجر من وجه آخر، نحو: هذا مقصٌّ حديدٍ وهذا مقصٌّ حديدًا؛ فإذا أضاف المتكلم فالدلالة احتمالية؛ إذ يُحتمل أن يكون المقص من حديدٍ ويُحتمل أنه للحديد، أما إذا نصب فالدلالة قطعية؛ إذ لا يُحتمل إلا أنه من حديدٍ[2].

- **الرفع والنصب والجر في الصفة**

المنعوت إما أن يكون معرفة أو نكرة، والقصد من نعت المعرفة توضيحها، ومن نعت النكرة تخصيصها، وتوضيح المعرفة قد يحتاج إلى

---

[1]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 2/323-324.
[2]- ينظر: السابق، 2/323-324.

النعت؛ فيوجب الإتباع، وإن لم يحتج إليه جاز للمتكلم القطع في معرض المدح أو الذم أو الترحم[1].

وقطع النعت ظاهرة شائعة في لغة العرب، والمراد منها المغايرة بين النعت ومنعوته في العلامة الإعرابية، وحقيقة هذه الظاهرة أن تجعل النعت خبراً لمبتدإٍ واجب الحذف، أو مفعولًا به لفعل واجب الحذف؛ على أن يكون ذلك في مدح أو ذم أو ترحم[2].

وبه تحصل مخالفة إعرابية بين الصفة وموصوفها، فلا تجري عليه بسبب القطع، وقد كان لسيبويه السبق في تبيين هذه المسألة، وتحليل أمثلتها وشواهدها، وكشف دلالاتها، باسترجاع عناصر الخطاب (المتكلم_ المخاطب_ أحوال الخطاب)[3].

والمنعوت إذا كان مجرورًا جاز في نعته الإتباع، والرفع، والنصب، ولكل منها معنىً مختلف، يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً فَجَرَى عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ فَابْتَدَأْتَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدَ هُوَ....وَلَوْ ابْتَدَأْتَهُ فَرَفَعْتَهُ كَانَ حَسَنًا"**[4].

جوز سيبويه الرفع والنصب والجر في النعت في المثال السابق؛ وجعل فيه ثلاثة أوجه؛ إما الجر على الوصفية، وإتباع الثاني للأول، والقصد فيه

---

[1]- ينظر: أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، لمحمد الرهاوي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، أكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية، إسطنبول، المجلد الرابع، العدد الأول، 2018م، ص50.

[2]- ينظر: الجملة الواقعة نعتا، لسميرة بن عمور، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، بنغازي،العدد الثلاثون، 2017م، ص11.

[3]- ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه، لأسعد العوادي، ص198.

[4]- الكتاب، 62/2.

المدح والثناء، وإما النصب على المفعولية على إضمار(أذكر)، وإما الرفع على الخبرية على إضمار(هو)[1].

فيكون التقدير الحمد لله هو الحميدُ، والحمد لله أذكر الحميدَ، والحمد لله الحميدِ، وبَيْنَ هذه التراكيب فروق على مستوى الدلالة؛ إذ لكلّ منها معنى يقصده المتكلم، وينبغي على المخاطب فهمه.

وقبل التفصيل في الفروق الدلالية بين التراكيب الثلاثة سأَعرض إجمالًا للفرق الدلالي بين الإتباع والقطع في النحو؛ إذِ الأصل في النعت الإتباع، ويحصل القطع في العربية لأغراض دلالية تتلخص في التجدد، والتنبيه، والتشويق، وعلم المخاطب، وشهرته بالصفة، خلافًا لمن يرى أن سبب القطع بلاغي محض، ولمن يرجع تلك الظاهرة إلى الناحية الصوتية فقط؛ فيقول: على المتكلم إذا قطع أن يقف يسيرًا عند التابع الذي قطعه، ومن ثَم يبتدئ الكلام، ولا بد للمتكلم من نغمة تظهر عند القطع، مصاحبًا ذلك الوقوف وتلك النغمة بحركات وأوضاع معينة، على حسب مقتضى الكلام؛ كالمدح أو الذم أو الترحم[2]، ومنهم من قال: إن القطع لا يفيد إلا الترخص في العلامة الإعرابية[3].

نقول: بل القطع في مثالنا يفيد تجديد المدح[4]، قال ابن القيم: "وفائدة القطع من الأول أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلام؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ"[5].

---

[1]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 395/2.

[2]- ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشروق العربي، بيروت، ط 3، 250/2-251.

[3]- ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، ص298.

[4]- ينظر: أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، لمحمد الرهاوي، ص51.

[5]- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران، إشراف بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة، 330/1.

كما يفيد "لفت انتباه السامع، وتوجيه اهتمامه وعنايته إلى اللفظ المقطوع من خلال المخالفة"[1]؛ فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن إلى شيء غير معتاد؛ فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق يثير انتباهك، ويلفت نظرك إلى الصفة المقطوعة، التي دل اتصاف الموصوف بها على بلوغه حداً يثير الانتباه[2].

وكأن المتكلم بقطع النعت والاستئناف بالكلام والخروج به عن أصله لا يريد المخاطب أن يظل على حالة واحدة من الاتصال؛ فيقطع ليشوقه بالاتساع في الخطاب؛ لأن "الافتنان في مخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع، سيما مع حذف الفعل أو المبتدإ فإنه دليل على الاهتمام"[3]، إضافة إلى الاختصار والإيجاز[4].

ومن ناحية أخرى فإنك إذا قطعت فأنت تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، كما يدل على شهرته بهذه الصفة، وكأنك أمنت التباسه بآخر، فقطعت؛ لأنك لست تريد أن تعلمه بما هو معلوم عنده، وإنما أردت مدحه والثناء عليه[5].

فإذا رفع المتكلم على الخبرية فهو لبيان أن صفة الحمد ثابتة لله وحده متأصلة فيه[6]؛ إذِ الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام[7].

---

[1]- أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، لمحمد الرهاوي، ص51.
[2]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 193/3.
[3]- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، للشيخ يس الحمصي، في هامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، 117/2، نقلا عن سياق الحال في كتاب سيبويه، لأسعد العوادي، ص199.
[4]- ينظر: التوسع بالقطع في كتاب سيبويه، مقتضياته وأحكامه، لهيثم رباع، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، إشراف هاني البطاط، 2014م، ص51.
[5]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 195/3-196.
[6]- ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، 34/1.
[7]- ينظر: أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، لمحمد الرهاوي، ص51.

أما إذا نصب على المفعولية فهو لإفادة التجدد والحدوث؛ لأن الجملة الفعلية المتكونة بالقطع تفيد ذلك؛ يقول سيبويه: **"وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ نَصْبَ هَذَا عَلَى أَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُحَدِّثَ النَّاسَ وَلَا مَنْ تُخَاطِبُ بِأَمْرٍ جَهِلُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا مَنْ ذَلِكَ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَجَعَلَهُ ثَنَاءً وَتَعْظِيمًا، وَنَصَبَهُ عَلَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَذْكُرُ"**[1].

وأما الإتباع فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخص آخر، وذلك أن صفة المعرفة يُؤتى بها غالبا للإيضاح وإزالة الشك الذي يكون في المعرفة"[2].

وبهذه العلاقات الإعرابية بين أحوال المتكلم والمخاطب وأحوال الخطاب نُذكِّر بمنهج سيبويه في كتابه، الذي ينص على ربط أبناء العربية بتحليل التراكيب وتحديد العلاقة بينها وبين الإعراب.

- **الرفع والنصب والجر في الاسم الواقع بعد (حتى)**

---

[1]- الكتاب، 2/65-66.

[2]- أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، لمحمد الرهاوي، ص51.

(حتى) من حروف المعاني التي كثر الحديث عنها في كتب النحو، وقيلت في (حتى) أقوال وآراء، فهي حثت قلوب العلماء، ومنهم من يموت وفي نفسه شيء منها؛ لأنها ترفع وتنصب وتجر[1].

وهي تنقسم قسمين؛ إما أن يكون بعدها فعل، وهذا ما سأدرسه في الفصل الثالث.

وإما أن يكون بعدها اسم، وهذا الاسم إما أن يكون اسما فقط، أو اسما بعده اسم، أو اسما بعده فعل، والأخير هو محل المسألة هنا.

فإذا كان بعد (حتى) اسم يليه فعل جوَّز سيبويه في هذا الاسم الرفع والنصب والجر، يقول: **"وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِنَصْبِ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ، وَالْفَاءِ، وَثُمَّ، قَوْلُكَ: لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، حَتَّى عَبْدَ اللهِ لَقِيتُهُ....وَقَدْ يَحْسُنُ الْجَرُّ فِي هَذَا كُلِّهِ، .....وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدِ اللهِ لَقِيتُهُ.....وَالرَّفْعُ جَائِزٌ كَمَا جَازَ فِي الْوَاوِ وَثُمَّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدُ اللهِ لَقِيتُهُ"**[2].

ورفعَه سيبويه على أن (حتى) حرف ابتداء؛ يقول: **"جَعَلْتَ عَبْدَ اللهِ مُبْتَدَأً، وَجَعَلْتَ لَقِيتُهُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ، كَمَا جَازَ فِي الابْتِدَاءِ"**[3]؛ أي: الاسم بعدها مبتدأ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر له، وأوجب البصريون أنه إذا قلت: حتى عبدُ الله بالرفع لا بد أن تقول: ملقيٌّ؛ وكأنك قلت: حتى عبدُ الله ملقيٌّ[4].

والجملة الاسمية من المبتدإ والخبر ابتدائية لا محل لها من الإعراب عند ابن هشام، خلافا للزجاج وابن دستوريه، اللذَين زعما أنها في محل جرّ

---

(1)- ينظر: أثر المعنى في تقدير التراكيب وإعرابها في كتاب سيبويه، لمحمد الحمدان، ص316.
(2)- الكتاب، 96/1-97.
(3)- السابق، 97/1.
(4)- ينظر: السابق، 97/1، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 540/1، البسيط في شرح جمل الزجاجي، للأشبيلي، ص907، مغني اللبيب، لابن هشام، ص149، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 278/4.

ب (حتى)، ويرده ابن هشام بأن حروف الجر لا تُعلَّق عن العمل؛ وإنما تدخل على المفردات، أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها (إنّ) كسروها؛ فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حروف الجر إذا دخلت على (إنّ) فُتحت همزتها[1]؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[2].

ونصَبه –رحمه الله- على العطف أو على إضمار (أنْ)؛ أما على الأول فيكون الاسم معطوفًا على ما قبله، وتكون الجملة الفعلية الواقعة بعده توكيدية، لا محل لها من الإعراب، وأما على الآخر فتكون المسألة على الاشتغال؛ كأنك قلت: حتى لقيتُ عبدَ الله لقيته، والجملة الفعلية بعده تفسيرية[3]، والعطف بـ(حتى) قليل عند البصريين، ممنوع عند الكوفيين، ويحملونها في هذا المعنى أنها ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل[4].

وللعطف بها عند البصريين شروط؛ فاشترطوا أن يكون المعطوف بها اسمًا ظاهرًا، وأن يكون جزءًا من المعطوف عليه، وأن يكون المعطوف غاية لما قبلها، وأن يكون مشتركًا مع المعطوف عليه في العامل[5].

وأما الجر فلم يجوّزه نحاة الكوفة، وقد صرَّح الكسائي بعدم جوازه، وهي عند البصريين بمعنى (إلى)[6]، وقال ابن الحاجب: إن (حتى) تكون

---

(1)- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 150/1.
(2)- الحج، 62.
(3)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي،401/1، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 541/1، البسيط في شرح جمل الزجاجي، للأشبيلي، ص 906-907، مغني اللبيب، لابن هشام، ص150.
(4)- ينظر: مغني اللبيب، 147/1، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 284/5.
(5)- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 146/1، نحو اللغة العربية، لمحمد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 1997م، ص859-860، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 284/5-288.
(6)- ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 540/1، شرح الكافية، للرضي، 860/2. همع الهوامع، للسيوطي، 342/2

بمعنى (مع) كثيرًا[1]، وعدَّه الرضي توهمًا من ابن الحاجب، وقال بل هي حرف عطف؛ للترتيب بمهلة[2].

وعدَّ سيبويه الجملة الفعلية بعد الاسم المجرور بعد (حتى) جملة توكيدية؛ يقول: **"فإنما جاء بـ(لقيته) توكيداً بعد أن جعله غايةً"**[3]، وكذا قال السيرافي وابن عصفور وابن هشام [4].

واختلفوا في الخافض بعد (حتى) في الغاية؛ فمذهب سيبويه والخليل أن الخافض هو (حتى) نفسها؛ لأنها حرف جر بمعنى (إلى) ؛ ولأن (إلى) تخفض ما بعدها فكذلك ما يقوم مقامها، وذهب الكسائي إلى أن الخافض (إلى) مضمرة[5].

ورد الأنباري مذهب الكسائي، وقال: إنه "ظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى (حتى)؛ وذلك أن موضع (حتى) في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها"[6].

واستدل سيبويه وأستاذه بظهوره الخفض بعدها في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ[7]﴾[8].

ووافقهما أبو علي الفارسي، ورأى أن (حتى) حرف جر؛ فقال عنها: وهي مع عبدِ الله في موضع نصب، كما أن الباء مع الضمير في قولك:

---

[1]- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 207/2.
[2]- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 1156/2-1304.
[3]- الكتاب، 97/1.
[4]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 402/2، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 542/1، البسيط في شرح جمل الزجاجي، للأشبيلي، ص908، مغني اللبيب، لابن هشام، 150/1.
[5]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 402/1، الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ص478، شرح المفصل، لابن يعيش، 467/4.
[6]- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ص480.
[7]- القدر، 5.
[8]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 467/4.

(مررت به) في موضع نصب، وردَّ الكسائي ظهور الخفض بعدها في آية القدر بتقدير حرف جر؛ أي: إلى بعدها حتى انتهى إلى مطلع الفجر[1].

ولرفع ما بعد (حتى) ونصبه وجره في هذا التركيب تأثير في مستوى الدلالة؛ فالرفع على الاستئناف ينتج عنه جملتان بينهما سكتة بسيطة؛ فكأن المتكلم قال: لقيت القوم، ثم سكت هنيهةً، ثم قال: حتى عبدُ الله لقيته؛ وكأنه بهذا القطع في العطف والإخبار عن عبد الله خاصة يريد الإشارة إلى أهميته، مغيرًا مسار الكلام إلى اتجاه مختلف؛ لينبه المخاطب على أنه لقي القوم كلهم بما فيهم عبد الله المهم.

أما النصب على العطف فـ(حتى) فيه بمنزلة الواو[2]، فإذا قال المتكلم: لقيتُ القوم حتى عبدَ الله لقيته فقد جمع بين عبد الله وقومه في اللقاء دون ترتيب ولا مهلة؛ فقد يكون لقي القوم أولًا، وقد يكون لقي عبدَ الله أولًا، وقد يكون لقيهما معًا في آن واحد.

أما من جرَّه بعدها فقد جعلها غائيةً بمعنى (إلى)[3]؛ فإذا قال المتكلم: لقيت القوم حتى عبدِ الله لقيته، كأنه قال: إلى عبدِ الله، وجعل لقيتُه توكيدًا؛ أي: لقيت القوم واحدًا واحدًا إلى أن انتهيت بلقائي بعبد الله[4]، وعلى هذا فقد لقي القوم أولًا ثم لقي عبد الله؛ قاصدًا التدريج في اللقاء؛ مبتدئًا بهم، منتهيًا بـ (عبد الله).

و يجدر بنا هنا الإشارة إلى اشتراك العاطفة مع الجارة فيما قبل (حتى)، وافتراقهما فيما بعدها؛ فلا بد مع العاطفة والجارة أن يكون ما قبل (حتى) ذا أجزاء، أما ما بعد العاطفة فيجب أن يكون جزءًا مما قبلها، وما بعد الجارة اختلف فيها النحاة؛ فرأى ابن يعيش وابن الحاجب والرضي

---

[1]- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 126/1، شرح الكافية، للرضي، 860/2.
[2]- ينظر: الكتاب، 96/1.
[3]- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 207/2، معاني الحروف، للرماني، ص119.
[4]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 401/1.

وجوب أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، شأنها شأن العاطفة، ورأى ابن هشام جواز عدم كون ما بعدها جزءًا مما قبلها[1].

ودخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها، أو عدم دخوله هو ميدان الدلالة، فقد اتفق النحاة على وجوب دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها، ومن رأى وجوب دخول ما بعد الجارة في حكم ما قبلها فقد حملها على العاطفة، وجعل معناهما واحدًا في إفادة الاختصاص لما بعدها، وهذا الاختصاص إما لرفعته أو دناءته؛ فالقوم عند من تخاطبه معروفون، وفيهم رفيع ودنيء، فإذا قلت لقيت القوم حتى عبدِ الله، فلا بد من أن يكون عبدُ الله ارفعَهم أو أدناهم؛ لتدل بذكره على أن اللقاء قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء؛ فإن لم يكن عبد الله هذه صفته لم يكن لذكره فائدة؛ إذْ كان قولك: لقيت القوم يشمل على عبد الله وغيره[2].

وكذا في العاطفة؛ لأن الأصل فيها دخول ما بعدها في حكم ما قبلها؛ لتفيد بذلك الدخول التعظيم، أو التحقير؛ يقول الرضي: "والذي أرى: أن (حتى) لا مهلة فيها؛ بل (حتى) العاطفة تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائق، إما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه.....، فالمقصود أن التعبير الخارجي لا يُعتَبر فيها، كما لا يُعتبر فيها المهلة؛ بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها، ذهنًا من الأضعف إلى الأقوى كما في: مات الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف كما في: قدم الحجاج حتى المشاة"[3].

---

[1]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 4/465-466، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 207/2، شرح الكافية، للرضي، 1304/2، مغني اللبيب، لابن هشام، 147/1.
[2]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 4/465-466.
[3]- شرح الكافية، للرضي، 1323/2.

المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال

ويتمثل الجواز الإعرابي الثلاثي في الأفعال فيما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم، وسأدرسه في الآتي:

- **الرفع والنصب والجزم في المضارع بعد (إذن)[1]**

اختلف النحاة في حقيقة (إذن)؛ فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط[2]، وذهب بعضهم -ومنهم الخليل في أحد أقواله- إلى أنها حرف مركب من (إذْ أنْ)[3]، وذهب الرضي وبعض الكوفيين إلى أنها اسم منوّن،

---

[1]- اختلف النحاة في كتابتها؛ فمنهم من قال: تكتب بالألف دائما، ومنهم من قال: تكتب بالنون دائما، ومنهم من قال: تكتب بالنون إعمالاً وبالألف إهمالًا والعكس، ومنهم من قال: تكتب بالنون حشوًا وبالألف وقفًا، ينظر: شرح الكافية، للرضي، 849/2، المعجم المفصل في النحو العربي، لعزيزة بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص 79، رصف المباني، للمالقي، ص67-68.

[2]- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة- محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص363.

[3]- ينظر: السابق، ص363، شرح الكافية، للرضي، 850/2.

أصلها: (إذِ) الظرفية، لحقها التنوين عوضًا عن الجملة المضافة إليها، ونُقلت إلى الجزائية[1]؛ لذلك قال سيبويه: **"وَمَعْنَاهُ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ"**[2].

فلما لم يكن فيها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضّد معنى الاسمية فيها؛ صارت حرفًا يقرب من حروف الشرط، مختصًّا بالفعلُ، مخلصًا له للاستقبال كسائر نواصب الأفعال، إلا أنها لم تقوَ قوة أخواتها؛ لأن العمل فيها ليس أصليًّا؛ فأُلْغِيَتْ تارةً وأُعْمِلَتْ أخرى[3]، "وإنما تنصب مستقبلًا وَلِيَها مصدَّرةً"[4].

فإذا كان الفعل للحال لم تنصبه؛ لأنه من شأن الناصب أن يخلص الفعل للاستقبال، وإذا فُصل بينها وبين الفعل بفاصل لم تعمل، وأجاز سيبويه الفصل بالقَسَم، وأجاز السيوطي الفصل بالقَسَم ولا النافية، وأجاز الرضي الفصل بالقَسَم والنداء والدعاء، وإذا لم تكن مصدَّرة أُلْغِيَتْ؛ لأن نصب الفعل لغرض التنصيص على الشرط، والشرط مرتبته الصدارة[5].

وأجاز سيبويه عمل (إذن) المتوسطة بشرط عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ أي: لا تكون بين متلازمين[6].

وأجاز الكسائي إعمالها بين اسمي (كان، وإنَّ) وخبريهما، ووافقه الفراء في (إنَّ)، وخالفه في (كان)[7].

---

(1)- ينظر: السابق، 841/2-850، همع الهوامع، للسيوطي، 294/2.
(2)- الكتاب، 234/4.
(3)- ينظر: بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، 171/1.
(4)- همع الهوامع، للسيوطي، 293/2، ينظر شروط عملها: شرح المفصل، لابن يعيش، 126/5، شرح الكافية، للرضي، 847/2، الجنى الداني، للمرادي، ص361، معاني النحو، للسامرائي، 350/3.
(5)- ينظر: الكتاب، 12/3-13-16، شرح الكافية، للرضي، 847/2، همع الهوامع، للسيوطي، 294/2.
(6)- ينظر: الكتاب، 14/3.
(7)- ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 295/2.

وقد ألغاها سيبويه مع توافر شروطها؛ فقال: **"وَزَعَمَ عِيسَى بِنْ عُمَرَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: إِذَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ، فِي الْجَوابِ، فَأَخْبَرْتُ يُونُسَ بِذَاكَ، فَقَالَ: لَا تُبْعِدَنَّ ذَا، وَلَمْ يَكُنْ يَرْوِي إِلَّا مَا سَمِعَ"**[1]، وأجاز إعمالها وإهمالها إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل؛ فقال: **"وَاعْلَمْ أَنَّ (إِذَنْ) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَإِنَّكَ فِيهَا بِالْخَيَارِ: إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَهَا.....وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ (إِذَنْ)"**[2].

فـ"إن وليت عاطفًا قلَّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها؛ قال -تعالى-: ﴿وَإِذاً لاَ يَلْبِثُونَ خِلَفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[3]، ﴿فَإِذًا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[4]، قُرئ شاذًا(لا يلبثوا) و(لا يأتوا)[5]".

وتأتي (إذن) مع الواو بعد جواب الشرط التام، فيجوز في المضارع بعدها ثلاثة أوجه؛ يقول سيبويه: **"وَتَقُولُ: إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ، وَإِذَنْ أُكْرِمْكَ، إِذَا جَعَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى أَوَّلِهِ وَلَمْ تَقْطَعْهُ، وَعَطَفْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مُسْتَقْبَلًا نَصَبت، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ أَلْغَى، وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ، وَهُوَ حَسَنٌ"**[6]، وكذا قال المبرد والرضي[7].

وتوجيه الرفع على الاستئناف بإضمار مبتدإٍ بعدها؛ والتقدير: أنا أكرمُك، والنصب على الاستئناف أيضا، وعطف (إذن) مع الفعل وهما كالجملة الشرطية على الجملة الشرطية، والفعل المنصوب المقدر بالمصدر

---

(1)- الكتاب، 16/3، "وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصْريون بالقَبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها، قال أبو حيان: ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة ناذرة جدًا؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذِهما بالشاذّ والقليل"، همع الهوامع، للسيوطي، 296/2-297.

(2)- الكتاب، 13/3.

(3)- الإسراء، 76.

(4)- النساء، 53.

(5)- همع الهوامع، للسيوطي، 296/2.

(6)- الكتاب، 15/3.

(7)- "واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك؛ وذلك قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك؛ إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت"، المقتضب، للمبرد، 11/2، "ويجوز في قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى.....والنصب على الاستئناف.....والرفع على إضمار المبتدإ"، شرح الكافية، للرضي، 852/2.

مبتدأ، خبره محذوف وجوبًا، بمعنى: إذن إكرامُك حاصلٌ أو واجبٌ، والجزم بعطف الفعل بعدها على جواب الشرط[1].

واختلف النحاة في الناصب بعدها؛ فـ "مذهب سيبويه أن (إذن) هي العاملة الناصبة"[2]، وعلى هذا أكثر النحاة[3]؛ وهو مذهب الجمهور، الذين قالوا: إنها حرف بسيط، ومذهب الخليل أنها تنصب بإضمار (أن) بعدها، وكذا مذهب الزجاج والفارسي[4]، وردَّ سيبويه على الخليل فقال: **"وَقَدْ ذَكَرَ لِي بَعْضُهُمْ أَنَّ الْخَلِيلَ قَالَ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ (إِذَنْ)، وَلَوْ كَانَتْ مِمَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ) فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (اللَّامِ وَحَتَّى) لَأَضْمَرْتَهَا إِذَا قُلْتَ: عبدُ اللهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَنْصِبَ إِذَنْ يَأْتِيَكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَلَمْ يُغَيَّرْ فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ فِي قَوْلِهِ: إِذَنْ يَأْتِيَكَ عَبْدُ اللهِ، كَمَا يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى فِي (حَتَّى)، فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَهَذَا مَا رَوَوا، وَأَمَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ فَالْأَوَّلُ"**[5].

وجعل الخليل النصب بعدها بإضمار (أن)؛ قياسًا على (حتى، وكي، ولامها، ولام الجحود)، ولا يصح هذا القياس؛ لأن (حتى، وكي، واللاَّمَين) إنما تنصب بإضمار (أن)؛ لجواز دخولها على المصادر، ولما كانت (إذن) لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به أو مقدر لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذُكر[6]، وربما لأن العمل فيها غير أصلي، وهي حرف غير مختص؛ ولذلك قوتها ليست كقوة أخواتها النواصب، كما قال ابن تيم الجوزية في بداية المسألة، فلا تُقاس عليهن.

---

(1)- ينظر: المقتضب، للمبرد، 12/2. شرح الكافية، للرضي، 848/2-853.
(2)- النكت في تفسير الكتاب، للشنتمري، ص363، يُفهم من احتجاجه على الخليل في آخر باب إذن، الكتاب، 16/3.
(3)- ينظر: رصف المباني، للمالقي، ص69.
(4)- ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 294/2.
(5)- الكتاب، 16/3.
(6)- ينظر: رصف المباني، للمالقي، ص69.

في حين علل الزجاج والفارسي مذهبهم بأن (إذن) "غير مختصة؛ إذ تدخل على الجمل الابتدائية؛ نحو: إذن عبدُ الله يأتيَك، وتليها الأسماء مبنيةً على غير الفعل"[1].

ومذهب بعض الكوفيين -الذين رأوا أن (إذن) مركبة من (إذْ) الظرفية و(أنْ)- أنّ النصب بـ (أن) المنطوق بها، إلَّا أنها سُهِّلت همزتها بنقلها إلى الذال قبلها[2].

وكونها مركبةً فاسد من وجهين؛ أن الأصل في الحروف البساطة، وأنها لو كانت مركبة لكانت عاملة على كل حال تقدمت أو تأخرت، وعدم عملها في بعض المواضع دليل على عدم تركيبها، وإذا فسد المذهبان صحَّ مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها، حيث طلبها المعمول واعتمد الكلام عليها[3].

وترفع وتنصب وتجزم بحسب المعنى والقصد الذي يستدعيه المقام؛ فالرفع على الاستئناف؛ بتقدير: إن تأتني آتك، وإذن أنا أكرمُك، فيه معنى الإخبار، وكأنك تخبر المخاطب بإكرامك له في جملة مستقلة عن جملة الشرط؛ **"لِأَنَّكَ إِذَا قَطَعْتَهُ مِنَ الْأَوَّلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: فَإِذَنْ أَفْعَلُ، إِذَا كُنْتَ مُجِيبًا رَجُلًا"**[4]؛ يقصد: مُخْبرًا رجلًا.

والجزم على أن الإتيان والإكرام مشروطان بإتيانه هو، وإن نصبتَ فعلى أنك ستكرمه في المستقبل[5]، يقول سيبويه: وتقول **"إِذَنْ يَضْرِبَكَ إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ فِي حَالِ ضَرْبٍ لَمْ يَنْقَطِعْ"**[6]؛ يقصد أنها حال[7].

---

(1)- همع الهوامع، للسيوطي، 294/2.
(2)-ينظر: رصف المباني، للمالقي، ص69-70.
(3)-ينظر: السابق، ص69-70
(4)- الكتاب، 15/3.
(5)- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 349/3-350.
(6)- الكتاب، 16/3.
(7)- سبقت الإشارة إلى أن سيبويه قد سمى الحال خبرا، ص125 من هذا البحث، ينظر: الكتاب، 49/2.

وخلاصة القول في الفرق بين الإخبار في الرفع والإخبار في النصب: أن الإخبار الأول إخبار عن الحال، والإخبار الثاني إخبار عن الحال والاستقبال.

- **الرفع والنصب والجزم في المضارع المعطوف على جواب الشرط**

إذا جئت بفعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه؛ الرفع على الاستئناف، والنصب على المعية، والجزم على الإتباع[1]؛ يقول سيبويه: **"وَتَقُولُ: إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثْكَ، هَذَا الْوَجْهُ، وَإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَ،...وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ، كَمَا نَصَبْتَ بَيْنَ الْمَجْزُومَيْنِ"**[2].

والجزم والرفع جيدان مختاران، والنصب دونهما، وذكر سيبويه أن النصب ضعيف، وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب، وسبيله أن يعطف عليه أو يستأنف كما يعمل بالخبر المبتدأ؛ إذا قلت: آتيك فأحدثك، والنصب في المبتدأ الذي ليس بجواب أقبح منه في جواب الشرط؛ إذا قلت: آتيك فأحدثَك فهو قبيح، ولم يجز ابن يعيش النصب[3].

"والذي حسّنه قليلًا كونه معطوفًا على الجزاء، والجزاء لا يجب إلا بوجوب الشرط، وقد يتحقق، وقد لا يتحقق فاعرفه"[4].

وجاز النصب بعد الفاء والواو إثر الجزاء؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه؛ فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام[1].

---

[1]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 117/4-118.
[2]- الكتاب، 89/3.
[3]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 292/3-293، شرح المفصل، لابن يعيش، 283/4، شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1603/2.
[4]- شرح المفصل، لابن يعيش، 285/4.

أما الرفع فللقطع والاستئناف، وأما الجزم فللعطف على جواب الشرط، وأما النصب فبإضمار (أن) على السببية[2].

وقد قُرئ بالأوجه الثلاثة قولُه -تعالى-: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَآءُ﴾[3]، برفع (يغفر) ونصبه وجزمه[4].

وقراءة الرفع على الاستئناف، وقراءة النصب على إضمار (أن)، وقراءة الجزم عطفًا على جواب الشرط[5].

ولم ينسب سيبويه قراءة النصب إلى أحد[6]، ولم يعثر ابن مالك على القارئ بها فقال: "ولم أعثر على من نسبها، ويظهر أن المصنف لم يعرف قارئها، فاكتفى بالنقل عن سيبويه وهو ثقة، فقال: ونصْبه نقل عن عمرو، وقد عُرف"[7].

وتختلف دلالة القراءة بالرفع عن دلالة القراءة بالنصب، وعنهما بالجزم؛ فبالرفع يغفر الله لهم على كل حال، سواءً أخفوا ما في أنفسهم أو أبدوه، وبالنصب يكون إبداء ما في أنفسهم أو إخفاؤه سبب لمغفرة الله لهم، أما بالجزم فالمغفرة مرتبطة بالشرط مبنية عليه.

---

(1)-ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1604/2.

(2)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 292/3، شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1603/2.

(3)- البقرة، 284.

(4)- ينظر: الكتاب، 90/3، الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1979م، ص104، شرح المفصل، لابن يعيش، 284/4، شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1603/2، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 39/4.

(5)- ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم والمبيّن لما تضمّنه من السُّنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الله التركي- محمد رضوان، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م، 490/4، التحرير والتنوير، لابن عاشور، دار السداد، تونس، 1984م، 131/3، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي، تحقيق محمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، ط1، 2000م، 237/1، البحر المحيط، للأندلسي،376/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 284/4.

(6)- ينظر: الكتاب، 90/3.

(7)- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1603/2، هامش رقم (5).

يقول سيبويه عن (الفاء) في سياق مقارب: **"وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ائْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، تَرْفَعُ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ: أَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الْإِتْيَانَ سَبَبًا لِحَدِيثٍ، وَلَكِنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: ائْتِنِي، فَأَنَا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ الْبَتَّةَ، جِئْتَ أَمْ لَمْ تَجِيءْ"**[1].

وكذا في المثال تختلف الدلالة باختلاف الفاء؛ إذْ تكون الفاء تارةً حرف ابتداء واستئناف فترفع، وتارة تكون للمخالفة فيما بعدها لما قبلها، فتنصب على إضمار (أن)، وتارة للعطف فتجزم[2].

فإذا رفعتَ في المثال فالتقدير: إن تأتني آتك فأنا أحدثُك؛ بمعنى: أنك سوف تحدثه على كل حال، أتى أو لم يأتِ؛ لأن حديثك معه ليس مرتبطًا بالشرط، وإذا نصبتَ فإتيانه سبب لحديثك معه، وإذا جزمت كان الحديث مرتبطًا بالإتيان متوقف عليه[3].

_ الرفع والنصب والجزم في المضارع بعد (أنْ)

---

[1]- الكتاب، 36/3.
[2]- ينظر: رصف المباني، للمالقي، ص380.
[3]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 118/4.

(أن) تكون اسمًا، وتكون حرفًا؛ فأما الحرفية فذكر لها النحاة عدة أنواع؛ ومنهم من قسَّمها إلى عشرة؛ وجلُّهم جعلها على أربعة[1]؛ يقول سيبويه: **"فَـ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ تَكُونُ عَلَى وُجُوهٍ: فَأَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ فِيهِ (أَنْ) وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ مَصَادِرِهَا، وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ (أَيْ)، وَوَجْهٌ آخَرَ تَكُونُ فِيهِ لَغْوًا، وَوَجْهٌ آخَرَ هِيَ فِيهِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ"**[2].

ومذهب البصريين أنَّ (أنْ) المفسرة قسم بذاتها، ومذهب الكوفيين أنها المصدرية[3].

ولها شروط؛ أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول دون حروفه، والثاني: ألَّا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنه إذا اتصل به شيء صار من جملته وليس تفسيرًا له، والثالث: أن تكون بعد

كلام تام؛ لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها[4].

وإن ولِيَها مضارع معه (لا) جاز في المضارع رفعه ونصبه وجزمه؛ يقول سيبويه: **"وَتَقُولُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَقُلْ ذَاكَ، وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ، وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَقُولُ ذَاكَ"**[1]؛ برفع المضارع ونصبه وجزمه.

---

[1]- ينظر: المقتضب، للمبرد، 358/2-359، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 74/3، الجنى الداني، للمرادي، ص219-226، معاني الحروف، للرماني، ص73.

[2]- الكتاب، 152/3.

[3]- ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص221.

[4]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 402/3، النكت في تفسير الكتاب، للشنتمري، ص420، أمالي ابن الشجري، للعلوي، 3/ 159، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م، 122/4-123، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 75/3-76، المحيط في أصوات العربية، للأنطاكي، 111/3، المعجم المفصل، لعزيزة بابستي، 251/1، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 459/2.

أما الرفع فعلى جعْل (أنْ) مفسرة و(لا) نافية، والفعل بعدهما مرفوع لتجرُّده من الناصب والجازم، وأما النصب فعلى جعْل (أنْ) مصدرية و(لا) نافية، والفعل بعدهما منصوب بـ(أنْ) المصدرية[2].

يقول المبرد في باب أنْ: "وأعلم أنها إذا وقعت بعدها الأفعال المستقبلة وكانت بينها وبينها (لا) فإن عملها على حاله"[3].

وأما الجزم فعلى جعْل (أن) مفسرة (لا) ناهية، والفعل بعدهما مجزوم بـــ(لا) الناهية[4].

ودلالة الرفع الإخبار؛ فهي **"عَلَى قَوْلِكَ: لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَاكَ أَوْ بِأَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَاكَ، تُخْبِرُهُ أَنَّ ذَا قَدْ وَقَعَ مِنْ أَمْرِهِ"**[5]، ودلالة النصب التعليل؛ إذ يتأول الجمهور إتيان أنْ للتعليل، وذكرها الزركشي صراحة ضمن حروف العلة[6]؛ والمعنى بالنصب **"لِئَلَّا يَقُولَ ذَاكَ"**[7]، ودلالة الجزم النهي عن القول والأمر بعدمه **"فَأَمَّا الْجَزْمُ فَعَلَى الْأَمْرِ"**[8].

والخلاصة أن المتكلم عندما يرفع هو عالمٌ بأن المخاطب لن يقول ذلك الشيء، لكنه يخبره بأنه يعرف أنه لن يقول؛ وكأنه يُبْلِغُه أنه أهلٌ للثقة، وعندما ينصب هو يعلل، ويذكر سبب كتابته له؛ فيقول: كتبتُ إليه بعدم القول؛ لكي لا يقول، وكأنه يذكّرُه بعدم القول، وعندما يجزم هو يكتب له

---

(1)- الكتاب، 166/3.
(2)- ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص220-221.
(3)- المقتضب، للمبرد، 5/3.
(4)- ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ص220-221.
(5)- الكتاب، 166/3.
(6)- ينظر: البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، 92/3، معاني النحو، للسامرائي، 338/3.
(7)- الكتاب، 166/3.
(8)- السابق، 166/3.

أمراً بعدم القول؛ بأن كتب له نصًّا مفادُه: لا تقلْ ذاك الشيء؛ فهو في الأولى يخبر، وفي الثانية يذكّر، أمّا في الأخيرة فيأمر.

الفصل الثالث

الجوازات من حيث أحوال العامل وإعراب المعمول

المبحث الأول: من حيث أحوال العامـــــــــل

المبحث الثاني: من حيث إعراب المعمـــول

المبحث الأول: من حيث أحوال العامل

المطلب الأول: إضـــمـــار الـــعـــامـــل الفـــعـــلـــي

المطلب الثاني: تـــغـــاير مـــعـــانـــي العـــامـــل الحرفـــي

المطلب الأول: إضـــمـــار الـــعـــامـــل الفـــعـــلـــي

أولًا: ما يجوز فيه النصب والرفع

- **النصب والرفع في المفعول المطلق**

المفعول المطلق أنواع؛ ما يجوز إظهار فعله وإضماره، وما تُرك إظهار فعله، وما لا فعل له البتة؛ يقول ابن يعيش: المصدر ينتصب بالفعل، وهو أحد المفعولات، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه وهو على ثلاثة

أضـرب: منهـا ضـرب يحـذف فعلـه ويجـوز إظهـاره، وضـرب لا يجـوز استعمال فعله، ولا إظهاره، وضرب ليس له فعل البتـة؛ فـالأول كقولك لمن رأيتـه عائداً من الحج: حجّـاً مبروراً، أو من أي سفرٍ: خيرَ مقدمٍ، والثـاني كقولك: سقياً ورعياً وشكراً، والثالث كقولك: هذا عبد الله حقّاً، وثلاثتها تـأتي للدعاء وغير الدعاء[1].

وفي هذه المسألة سأبين توجيه ودلالة الجواز الإعرابي في أمثلة سيبويه في النوعين الأول والثاني من المفعول المطلق.

أمـا فـي الأول فيقـول سـيبويه: **"وَمِمَّـا يَنْتَصِـبُ عَلَـى إِضْـمَارِ الْفِعْـلِ الْمُسْـتَعْمَلِ إِظْهَـارُهُ أَنْ تَـرَى الرَّجُـلَ قَـدْ قَـدِمَ مِـنْ سَـفَرٍ، فَتَقُـولَ: خَيْـرَ مَقْدَمٍ.....وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: خَيْرُ مَقْدَمٍ"**[2].

وأما في الآخر فيقول: **"هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: سَقْيًا وَرَعْيًا.....وَمِنْهُ قَوْلُكَ: تَعْسًا وَتَبًّا"**، و**"هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ فِي غَيْرِ الدُّعَاءِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: حَمْدًا وَشُكْرًا"**[3].

وقد وجَّه النحاة النصب على إضمار فعل[4]، والرفع على أنها مبتدآت لأخبار محذوفة على رأي سيبويه والمبرد والرضـي[5]، أو أخبار لمبتدآت محذوفة على رأي ابن يعيش[6].

أَمَّا توجيه النَّصب في الْمستعمل إظهاره فكأنه قال: قدمت خيرَ مقْدمٍ، أو قال: رجعت مبرورًا، وإن لم يسمع منه هذا اللفظ[1].

---

(1)- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 278/1-284، شرح الكافية، للرضي،353/1.
(2)- الكتاب، 270/1.
(3)- السابق، 311/1-318.
(4)- ينظر: السابق، 311/1-319، المقتضب، للمبرد، 226/3، شرح المفصل، لابن يعيش، 278/1، شرح الكافية، للرضي، 355/1.
(5)- ينظر:الكتاب، 319/1-320، المقتضب، للمبرد، 220/3-221، شرح الكافية، للرضي، 357/1.
(6)-ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 279/1.

وأمَّا في الْمتروك إظهاره فكأنه ذكر له مذكور فدعا لـه أو عليـه، فقـال: سقاك الله سُقيًا، َورعاك رعيًا، وأتعسك تعسًا، أو لغير دعـاءٍ فقـال: أحْمَـدُ اللهَ حَمْدًا وَأَشْكُرُهُ شَكْرًا وأما توجيه الرفع في الأول فكأنه قال: هذا خيرُ مقدمٍ[2].

وفي الثاني يقول سيبويه: **"وَسِمِعْنَا بَعْضَ الْمَوْثُوقِ بِهِ، يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَيَقُولُ: حَمْدُ اللهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى مُضْمَرٍ فِي نِيَّتِهِ هُوَ الْمُظْهَرُ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَمْرِي وَ[شَأْنِي] حَمْدُ اللهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ"[3].**

والمعنى الذي في نصبها غير المعنى في مجيئها مرفوعة؛ لأن النصب يولّد جملـةً فعليـة، والرفـع يولّـد جملـة اسـمية، والجملـة الفعليـة تفيـد التجـدد والحدوث، والجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستقرار؛ لذا جاء قوله –تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[4] بالرفع؛ للدلالة على الصبر الطويل[5]؛ يقول الرضـي: "فاستُحسِن حذف الفعل في بعض المواضع؛ إما إبانةً لقصد الدوام واللزوم، بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث والتجدد؛ أي الفعل، كما فـي نحـو: حمـدًا لـك وشكرًا لك ..... وإما لتقدم ما يدل عليه"[6].

"وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابُ: أَنَّ مَثَلَهُ قَوْلُكَ لِلرَّجُلِ: سَلَامًا، تُرِيدُ تَسَلُّمًا مِنْكَ،.... فَكُلُّ هَذَا يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ حَمْدًا وَشُكْرًا"[7].

ومن المصدر المنصوب قوله – تعالى-: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[8]، نُصِب المصدر لإفادة التوقيت[9]، ومنه رفعًا قوله –تعالى-: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ

---

(1)- ينظر: الكتاب، 270/1.
(2)- ينظر: الكتاب، 271/1-319.
(3)- السابق، 319/1-320.
(4)- يوسف، 18.
(5)- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 168/2.
(6)- شرح الكافية، للرضي، 355/1.
(7)- الكتاب، 324/1-325.
(8)- محمد، 4.
(9)- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 169/2.

أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾[1]، ورُفع المصدران لإفادة الثبوت والدوام، والدلالة على أنها ليست حالة موقوتةً[2]؛ إذْ سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعًا كما في آية البقرة، وسبيل المندوبات الإتيان بالمصدر منصوبًا كما في آية محمد[3]؛ ويؤيد ذلك قوله-تعالى-: ﴿قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾[4]؛ إذ كان سلام الملائكة مندوبا فجاء منصوبًا، وكان ردُّ السلام من قِبَل سيدنا إبراهيم –عليه السلام- واجبًا، فجاء مرفوعًا، والنكتة في ذلك أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والتقرير، والفعلية تدل على الحدوث والتجدد، فكان سلامه – عليه السلام- أكمل من سلامهم؛ لأن الجملة الاسمية أثبت و آكد من الجملة الفعلية[5].

ويذكر النحاة فرقًا آخر بين المرفوع والمنصوب من المصادر، وهو أن المرفوع قد يفيد أن الشيء قد حصل واستقر؛ فإذا قلت: رحمةٌ له، وويلٌ له فالمعنى حصل له ذلك وتبث، أما إذا قلت: رحمةً له وويلًا له فأنت تدعو له أو عليه، ولم يحصل ذلك بعد[6].

---

[1]-البقرة، 229.
[2]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 169/2.
[3]- ينظر: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، إعداد وفهرسة عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998م، ص1014،
[4]- الذاريات، 25.
[5]- ينظر: الكليات، للكفوي، ص1014، بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، 637/2.
[6]- ينظر: المقتضب، للمبرد، 220/3-221، معاني النحو، للسامرائي، 169/2.

- **النصب والرفع في المفعول به**

هو ما اصطلح عليه عند النحاة بـ (الاشتغال)، وهو – عندهم -: اسم بعده فعل أو ما شابهه، اشتغل عنه بضميره أو متعلَّقه، ولو لم يشتغل عنه لنصبه؛ نحو: زيدًا ضربته[1].

وله خمسة أقسام؛ لازم النصب، ولازم الرفع، ومستوي الأمرين، وراجح النصب، وراجح الرفع، أما الأول: فيكون فيما ولي ما يختص بالفعل؛ نحو: (إن زيدًا رأيته فاضربه)، وأما الثاني: فيكون فيما ولي ما يختص بالابتداء؛ نحو: (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو)، وأما الثالث: فمثاله: (زيدٌ قام وعمرٌو أو عمرًا كلمته)، وأما الرابع: فيكون فيما ولي ما يغلب عليه أن يليه فعل؛ نحو: (زيدًا اضربه وخالدًا لا تشتمه)، وأما الخامس: فيكون إن خلا الاسم السابق من الموجب لنصبه، ومن المانع منه، ومن المسوّي للنصب وغيره، ومن المرجّح له؛ ومثاله: (زيدًا ضربته)[2]، وهذا الأخير هو مدار الجواز الإعرابي في مسألتنا هذه؛ لأنه "موضع الاشتغال، ولأجله خُلق الباب وأُطيلت أبحاثه"[3].

يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ، قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْمِ، فَإِذَا بَنَيْتَ الاسْمَ عَلَيْهِ قُلْتَ:**

---

[1]- ينظر: المقرب، لابن عصفور، 87/1، شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص218، البهجة المرضية، للسيوطي، ص220، همع الهوامع، للسيوطي، 102/3.

[2]- ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص 172-175، المقرب، لابن عصفور، 82/1-87، شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص219-220، البهجة المرضية، للسيوطي، ص221-226، المعجم المفصل، لعزيزة بابستي، ص167-169، معاني النحو، للسامرائي، 128/2.

[3]- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص92.

ضَرَبْتُ زَيْدًا.....وَإِنْ قَدَّمْتَ الاسْمَ فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ.....فَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ عَلَى الاسْمِ قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فَلَزِمَتْهُ الْهَاءُ"[1].

فجاز في هذا المثال النصب والرفع للاسم، والرفع راجح؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير فعل، والنصب مرجوح؛ لأنه يحتاج إلى تقدير فعل، ومنهم من منع النصب فيه، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[2] بالنصب[3].

والنصب على المفعولية، والرفع فيه على الابتداء، والجملة بعده في محل رفع على الخبرية[4]، واختلف النحاة في الناصب؛ فذهب الجمهور[5] إلى أن المشغول عنه منصوب بفعل مضمر وجوبًا، مماثل للفعل المذكور[6]، والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى نصبه بالفعل الواقع على الهاء؛ فينصب الفعل المذكور الضمير والمشغول عنه معًا؛ لأنهما واحد في المعنى، قياسًا على قولهم: أكرمتُ أباك زيدًا، وأفسده ابن الأنباري؛ لأن المقيس عليه منصوب على البدلية، ولا بدلية في المشغول عنه؛ لأنه تقدم على الهاء، ولا يتقدم البدل على المبدل منه، وذهب الكسائي إلى نصبه بالفعل المؤخر المذكور، وأن الضمير

---

(1)- الكتاب، 1/80-81.

(2)- النحل، 31.

(3)- ينظر: كشف المشكل في النحو، لابن الحيدرة، ص250-251، شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص220، البهجة المرضية، للسيوطي، ص226، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص176، إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص93.

(4)- ينظر: الكتاب، 81/1، همع الهوامع، للسيوطي، 106/3، شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص219.

(5)- وهم نحاة البصرة، وابن هشام، وابن مالك، والرضي، وغيرهم، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص77، شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص219، الكافية الشافية، لابن مالك، ص614، شرح الكافية، للرضي، 518/1.

(6)- ينظر: الكتاب، 81/1، شرح الكافية، للرضي، 520/1، معاني النحو، للسامرائي، 125/2.

ملغي[1]، ورُدَّ الرأيان الأخيران بنحو: "سعيدًا مررتُ به؛ فإن الفعل (مرَّ) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم كما لا يصح أن يلغي الضمير المجرور؛ لأن الفعل لا يتعدَّى إليه إلا بالحرف"[2].

ومسألة جواز الأمرين في المشغول عنه فيها نظرة دلالية؛ ولكل معنى تعبير يؤدّيه؛ إذِ "الفرق بين (ضربتُ زيدًا وزيدٌ ضربتُه) أنك إذا قلت: ضربتُ زيدًا فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيدٌ ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد"[3].

فالحديث بالرفع والنصب يدور بين شيئين؛ المرفوع: وهو عمدة في الجملة، وهو محور الحديث وأساسه، والمنصوب: وهو فضلة في الجملة، وتتمة للحديث، فهو يُتحدَّث عنه –أيضا-، لكنه لا يرقى للمبتدإ؛ لأن المتكلم مع المبتدإ يخبر عن نفسه بشكل أساسي، وهو محور الحديث، والمتكلم مع المفعول به يخبر عن الفاعل أساسًا، وعن المنصوب بشكل ثانوي؛ بتركيز حديثه عن وقوع الفعل فيه[4].

ومن الرفع قوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[5]؛ لأن الكلام عليهما أساسًا، ومن النصب قوله –تعالى-: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[6]؛ لأن الكلام عن الله سبحانه – وتعالى- بشكل أساسي، وعن وقوع فعل الخلق في السماء بشكل ثانوي[7].

وأضاف الزركشي دلالة أخرى للاشتغال، فقال: إن الشيء إذا أُضمر ثم فُسّر، كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار؛ ألا ترى أنك تجد اهتزازًا في نحو

---

[1]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص77، شرح الكافية، للرضي، 518/1، همع الهوامع، للسيوطي، 107/3، معاني النحو، للسامرائي، 125/2.
[2]- السابق، 126/2.
[3]- الإيضاح، للزجاجي، ص136-137.
[4]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 131/2-132، إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص93.
[5]- المائدة، 38.
[6]- الرحمن، 7.
[7]- معاني النحو، للسامرائي، 135/2.

قولـه – تعـالى-: ﴿فَرِيقـاً هَـدَى وَ فَرِيقـاً حَـقَّ عَلَـيْهِمُ الضَّـلَالَةُ﴾[1]، والتقـدير: هـدى فريقًـا وأضـلّ فريقًـا؛ إذِ الفعـل المفسَّـر فـي تقـدير المـذكور مرتين، فهذه فائدة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[2].

ثانيًا: ما يجوز فيه النصب والجر

- **الـنصـب والجر في المفعول معه**

يراد به "الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع"[3]، وتتمثل أنماط الصراع في هذا الباب في معنى الواو، الذي تنازعه بابا العطف والمعية، ونصب أو جر الاسم الواقع بعد هذه الواو المسبوقة باسم ظاهر مجرور بالشأن أو اللام، ونصبه أو رفعه بعد الواو المسبوقة بفعل[4].

فاشترطوا في الواو دلالتها على المصاحبة، وقد عرفها السامرائي بأنها الواو التي تفيد التنصيص على المعية[5].

---

[1]- الأعراف، 30.
[2]- البرهان، للزركشي، 90/3، بتصرف.
[3]- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 202/2.
[4]- ينظر: الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويه، لعبد الله الكناعنة، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة والنحو، جامعة اليرموك، الأردن، إشراف يحيى العباينة، 2004م، ص77.
[5]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 237/2.

وقد يتبين الفرق بين الواو العاطفة وواو المعية في قول سيبويه: **"وَلَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا، إِنَّمَا أَرَدْتَ:.....وَلَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ مَعَ فَصِيلِهَا"**[1].

فإذا كانت الواو عاطفة؛ فالمعنى أن تركك للناقة وتركك لفصيلها هو المسبب في إرضاع الفصيل، وهذا ليس المقصود، ولا رابط بين الترك والإرضاع، أما إذا كانت الواو للمعية، فإن المعنى أن تركك للناقة مع فصيلها متصاحبين في المكان والزمان مسبب في إرضاع الفصيل، وهو المعنى المقصود والمناسب[2].

ولم يعرّف سيبويه المفعول معه تعريفًا دقيقًا، ولم ينص عليه صراحة؛ بل عالجه في ثلاثة أبواب متتالية، تحت عنوان **"هَذَا بَابُ مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ، وَيَنْتَصِبُ فِيهِ الاسْمُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَمَفْعُولٌ بِهِ"**، و**"هَذَا بَابُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ كَمَعْنَاهَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ"**، و**"هَذَا بَابٌ مِنْهُ يُضْمِرُونَ الْفِعْلَ لِقُبْحِ الْكَلَامِ إِذَا حُمِلَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ"**[3].

ومظاهر الصراع في هذه الأبواب تثبت أن أحكام سيبويه تستند إلى التداول، ودلالة السياق الاستعمالي[4]، فالسياق هو الحَكَم في الجواز الإعرابي اللاحق بالمفعول معه، فإما أن يكون السياق فيه فعل أولًا، وإما أن يكون فيه اسم ظاهر أو لا، فإن كان فيه فعل جاز فيه النصب والرفع، وإن كان فيه اسم ظاهر مسبوق باللام أو الشأن جاز فيه النصب والجر.

---

[1]- الكتاب، 297/1.
[2]- ينظر: نحو اللغة العربية، لمحمد النادري، ص671-672.
[3]- الكتاب، 297/1-299-307.
[4]- ينظر: الصراع بين التراكيب، دراسة في كتاب سيبويه، لعبد الله الكناعنة، ص77.

يقول سيبويه: **"فَإِذَا أَظْهَرَ الاسْمَ فَقَالَ: مَا شَأْنُ عَبْدِ اللهِ وَأَخِيهِ يَشْتِمُهُ، فَلَيْسَ إِلَّا الْجَرُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَسُنَ أَنْ تَحْمِلَ الْكَلَامَ عَلَى عَبْدِ اللهِ؛ لِأَنَّ الْمُظْهَرَ الْمَجْرُورَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمجْرُورُ..... لَمَّا أَظْهَرُوا الاسْمَ حَسُنَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا عَلَيْهِ الْكَلَامَ الْآخِرَ..... وَالْجَرُّ فِي قَوْلِكَ: مَا شَأْنُ عَبْدِ اللهِ وَ زَيْدٍ أَحْسَنُ وَأَجْوَدُ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: مَا شَأْنُ عَبْدِ اللهِ وَشَأْنُ زَيْدٍ"**[1].

فعندما قال: **"فَلَيْسَ إِلَّا الْجَرُّ"**[2] "أَوْهَم أن النصب ممتنع، وهو لا يريد ذلك؛ لأنه قال بعد قليل: ومن قال: ما أنت وزيداً قال: ما شأن عبد الله وزيدًا، فعُلم بهذا أن مذهبه جواز النصب، لكنه غير الوجه المختار، وتبين أنه أراد بقوله أوّلًا، ..... ما أردوا به: لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار"[3]،

وجه -رحمه الله- النصب على المفعولية، والجر على العطف ولم يَعنِ بالعطف حقيقة العطف، وإنما يعني العطف اللّفظي[4].

واختلف النحاة في العامل في المفعول معه بالنصب؛ فجعل – رحمه الله - العامل في المفعول معه الفعل، والواو واسطة الفعل للعمل فيما بعده وأنكر ابن الحاجب النصب على المفعولية، وأوجبه ابن عقيل ومنع العطف[5].

و نُسب إلى الزجاج أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو، يقدر بمعنى الملابسة[6]، وعند الجرجاني العامل فيه هو الواو، قال: "ما ينصب من

---

(1)- الكتاب، 309/1.
(2)- السابق، 309/1.
(3)- شرح التسهيل، لابن مالك، 198/2.
(4)- نظر: المفعول معه في النحو العربي نصبا ورفعا وجرا، لعبد الجبار زيدان، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2010م، ص206.
(5)- ينظر: الكتاب، 297/1، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 324/1، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 202/2.
(6)- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م، 1484/3.

الحروف سبعة؛ الأول: الواو بمعنى مع"[1]، وعند ابن عقيل "ما تقدمه من الفعل وشبهه"[2]، وهو مذهب ابن السراج[3]، وقد وافق الأخيرين رأي سيبويه؛ لأنه يرى أن الواو ليست عاملًا مباشرًا؛ وإنما هي واسطة لعمل الفعل.

أما من ناحية الدلالة فالجر دالٌّ على العطف والاشتراك، مفيدٌ سؤال المتكلم عن شأن عبد الله وعن شأن أخيه، كل على حدة، و(يشتمه) حال من الأخ، فالأخ هو الشاتم؛ لأنهما جملتين، والنصب على المفعولية يفيد سؤال المتكلم عن شأن عبد الله ملابسًا شأن أخيه، و (يشتمه) حال من عبد الله، أي عبد الله هو الشاتم، "والاسم المنصوب بعد هذه الواو من تمام الحديث وليس بمتحدثٍ عنه"[4] كما هو الحال في العطف.

هذا فيما يتعلق بالجواز الإعرابي في المفعول معه الذي يسبق واوه اسم ظاهر، أما الذي يسبقها فعل فسأدرسه في المطلب التالي.

---

[1]- شرح الجمل للجرجاني، لخديجة باكساني، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية، فرع النحو، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف محسن العميري، 1408هـ، ص98.

[2]- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 202/2.

[3]- ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996م، 209/1.

[4]- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص97.

- **النصب والجر في المعطوف على مفعول المصدر**

يمضي سيبويه في تفسير معنى كل وجه محتمل من أوجه الإعراب، معتمدًا على سياق الحال، واختلاف المواقف التي تولد فيها الجملة، واختلاف أحوال أطراف الخطاب، موجهًا كل علامة إلى إعرابها، بحسب تلك المواقف والأحوال، مستوحيًا لكل توجيه دلالته التي يقصدها المتكلم، ويفهمها المخاطب ولأجلها قيل الخطاب؛ فالنصب يختلف عن الجر في تابع مفعول المصدر، وإليك تحليل مثاله من كتاب سيبويه.

إذا عطفت على مفعول المصدر جاز لك في المعطوف وجهان: النصب والجر، فالنصب مراعاةً للمحل عند جمهور النحاة، وتقدير فعل محذوف عند سيبويه والسيرافي وابن يعيش، والجر مراعاة للفظ، وهو الأرجح[1]؛ يقول سيبويه: **"تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، إِذَا أَشْرَكْتَ بَيْنَهُمَا.....وَمَنْ قَالَ:.....عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرًا، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ: وَيَضْرِبُ عَمْرًا، [أَوْ ضَرَبَ عَمْرًا]"**[2].

فالنصب –عند سيبويه ومن تبعه- على أنه مفعول به لفعل مضمر؛ وكأنك قلت: عجبتُ من ضرْب زيدٍ أن يضربَ عمرًا، أو أن ضرب عمرًا،

---

[1]- ينظر: الكتاب، 191/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 48/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 81/4، شرح الكافية، للرضي، 719/2، البهجة المرضية، للسيوطي، ص341.

[2]- الكتاب، 191/1.

وعند الجمهور على أنه عطْفٌ على محل زيد، والجر حملًا على اللفظ؛ عطفًا على زيدٍ المجرورة لفظًا، بإضافتها إلى المصدر، على نية تكرار العامل (المصدر)؛ وكأنك قلت: عجبتُ من ضرْب زيدٍ وضرْب عمرٍو[1].

والجر هو الأرجح عند النحاة؛ لقصد المشاكلة؛ بتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين؛ وإنما يُصار إلى العطف على المحل أو التقدير والنصب إذا تعذر الجر حملًا على اللفظ الظاهر؛ لأن المتكلم إذا نصب كان اللفظ مردودًا على الأول في معناه وليس مشاكلًا له في لفظه، وحصول اللفظ والمعنى أجود من حصول المعنى وحده[2].

"ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه أن الدلالة تختلف من وجه آخر؛ وذلك أنه يقدر فعلًا محذوفًا؛ والفعل يدل على الحدوث، بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت؛ فإن قولك: عجبتُ من ضرْب زيدٍ وعمرٍو يدل على أن الضرب لهما واحد من حيث الدلالة على الثبوت، وأما قولك: عجبتُ من

ضرْب زيدٍ وعمرًا؛ فإن قدَّرتَه: وأن يضرب عمرًا كان الضرب لعمرٍو في الاستقبال، وإن قدَّرتَه وأن ضرَب عمرًا كان الضرب له في الماضي، بخلاف عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو فإنه ليس نصًّا على زمن بعينه؛ بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت"[3].

والخلاصة في الجواز الإعرابي في هذا المثال: أنه يجوز العطف فيه على المحل، أو تقدير فعل، فيُنصب المعطوف، والعطف على اللفظ باتفاق وترجيح، فيُجرُّ المعطوف والدلالة تختلف؛ إذِ التعبير بالجملة الفعلية يدل

---

[1]- ينظر: الكتاب، 191/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 48/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 81/4، شرح الكافية، للرضي، 719/2.

[2]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 48/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 81/4، شرح الكافية، للرضي، 719/2.

[3]- معاني النحو، للسامرائي، 69/3.

على الزمن وعلى التجدد والتـــغيير، والتـــعبير بالجـــملة الاسميـــة لا ينص على زمن معين، و يدل على الثبوت والاستقرار.

المطلب الثاني: تغاير معاني العامل الحرفي

أولًا: الرفع والنصب في الأسماء

- **الرفع على العطف والنصب على المعية**

تناولت في المطلب السابق بيان السياق الأول للجواز الإعرابي في المفعول معه؛ وهو جواز النصب والجر، إذا كان في جملته اسم ظاهر؛ وسأوضح في هذا المطلب السياق الثاني له؛ وهو جواز النصب والرفع إذا كان في جملته فعل.

يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ، وَيَنْتَصِبُ فِيهِ الاسْمُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَمَفْعُولٌ بِهِ.....؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ.....وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الاسْمَ لَيْسَ عَلَى الْفِعْلِ فِي (صَنَعْتَ) أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: اقْعُدْ وَأَخُوكَ كَانَ قَبِيحًا حَتَّى تَقُولَ: أَنْتَ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُضْمَرِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا**

صَنَعْتَ أَنْتَ،.... فَأَنْتَ بِالْخَيَارِ، إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ الْآخِرَ عَلَى مَا حَمَلْتَ عَلَيْهِ الْأَوَّلَ، وَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ"[1].

فـ "إذا أكدت التاء كنت مخيراً في رفع الأب وفي نصبه؛ فقلت: ما صنعت أنت وأبوك، وإن شئت: وأباك"[2]؛ أما الرفع فعطفاً على ضمير الرفع المؤكّد، وأما النصب فعلى المفعولية.

فالفرق بينهما في معنى الواو؛ فـ "إن أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد التنصيص على ذلك عطفت"[3]؛ إذِ التنصيص على المصاحبة يفيد المعية بين ما قبل الواو وما بعدها.

أما العطف فإنه يفيد إيجاب المتكلم - لكل واحد من الاسمين- الفعلَ الذي ذُكر له من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر؛ لأن الواو تفيد الاشتراك في الحدث والحكم.

وهو ما بيَّنه السيرافي بقوله: "فمن رفع فلزوال قبح اللفظ،.....لأن كل واحد منهما صانع بالآخر شيئًا، ومُلابِس له على ضرب من الملابسة، وإن نصبت فعلى إبانة معنى (مع)، وأن صنيع الأول ملتبس بالآخر"[4].

وكلام السيرافي واضح الدلالة على أن المتكلم في النصب يريد المعية والملابسة، وفي الرفع يريد العطف والملابسة، إلَّا أنه ثمة فرق بين الملابستين؛ إذْ معيَّة النصب حاصلة من جانب واحد؛ والمعنى: ما صنعتَ أنت بأبيك، أما معيَّة الرفع فحاصلة من الجانبين؛ والمعنى: ما صنعتَ أنت

---

(1)- الكتاب، 1/297-298.
(2)- شرح الكتاب، للسيرافي، 2/196.
(3)- معاني النحو، للسامرائي، 2/237.
(4)- شرح الكتاب، للسيرافي، 2/196.

بأبيك وما صنع أبوك بك؛ أي: ما صنع بعضُكما ببعض، وإلى أي شيء انتهيتما فيما بينكما من خصومةٍ أو مواصلةٍ أو غير ذلك[1].

ويزداد الفرق بينهما وضوحاً إذا قلت: سافر عمرٌو وزيدٌ بالرفع، وزيدًا بالنصب؛ إذا المقصود في كليهما حصول السفر منهما معًا؛ إلاَّ أن معية الرفع أشدُّ من معية النصب؛ لأن المتكلم قصد حصولها برضا الجانبين؛ والمعنى: سافر عمرٌو وسافر زيدٌ، أما معية النصب فهي من جانبٍ واحدٍ (جانب عمرو)، والفعل له؛ ولهذا استعمل العرب الرفع للمعية الدائمة، والنصب للمعية المؤقتة[2].

- **الرفع على الابتداء والنصب على العطف:**

تتعدد المعاني وتختلط ولا مناص من الاحتكام للسياق؛ حيث يجعل الأداة عاطفةً أو ابتدائيةً، وعليه تصبح العلامة الإعرابية هي الفيصل في السياق اللغوي المراد بين المتكلم والمخاطب[3]؛ ويمثل سيبويه لذلك بقوله: **"كَمَا تَقُولُ: مَا كَانَ عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا، وَلَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ، إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى (كَانَ)، وَجَعَلْتَهُ غَيْرَ ذَاهِبٍ الْآنَ.....، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا(لَا) الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْاشْتِرَاكُ؛ فَتَنْصِبُ كَمَا تَقُولُ فِي (كَانَ): مَا كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا عَمْرٌو مُنْطَلِقًا"**[4].

---

[1]- ينظر: المفعول معه في النحو العربي، رفعًا ونصبًا وجرًّا، لعبد الجبار زيدان، ص185.
[2]- السابق، ص185.
[3]- ينظر: السياق في فكر سيبويه، وعلاقته بالمكون التركيبي، لعرفة عبد المقصود، الإنترنت، إهداء من شبكة الألوكة، ص18.
[4]- الكتاب، 60/1.

يعني: أنك إذا قلت: ولا زيدٌ ذاهبٌ؛ فإنما نفيت بـ (لا) نفيًا مستأنفًا، ولا تعمل شيئًا؛ لأنك تقول: لا عبدُ الله منطلقٌ، ولا زيدٌ ذاهبٌ؛ وجعلت الواو لعطف جملة على جملة[1].

فإذا قلت: ما كان عبدُ الله منطلقًا، ولا زيدٌ ذاهبٌ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء وذاهبٌ خبره، واستأنفت النفي بـ (لا)، وعطفت جملة على جملة، وإذا قلت: ما كان عبدُ الله منطلقًا و لا زيدٌ ذاهبًا؛ فأنت لم تجعل (لا) هي النافية؛ بل نفيت بـ (ما)، وجعلت (لا) لتأكيد النفي الذي قبلها، وعطفت آخر الكلام على أوله، وجعلته بالواو على العامل الأول[2].

فبرفع (ذاهبٌ) أنت تريد استئناف الكلام، وعطف جملة منفية بـ (ما) على جملة منفية بـ (لا)، والأُولى تحوي على (كان)، على نية نفي انطلاق عبد الله في الزمن الماضي، والأخرى لا تحوي عليها، على نية نفي ذهاب (زيد) في الزمن الحالي؛ فـ **"تَقُولُ: مَا كَانَ عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا، وَلَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ؛ إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى كَانَ، وَجَعَلْتَهُ غَيْرَ ذَاهِبٍ الْآنَ"**[3].

أما بنصبها فأنت تريد عطف جملة منفية بـ(ما) على جملة منفية بـ(ما) أيضًا، وجعلت (لا) مؤكدة للنفي، وكلا الجملتين تحويان على (كان)؛ على نية نفي الانطلاق والذهاب، كليهما في الزمن الماضي نفيًا مؤكدًا.

يقول السامرائي: "ونقول على هذا: ما كان زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو قاعدًا أو قاعدٌ؛ فإذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي، وإذا رفعت فالقيام منتفٍ في الماضي، والقعود في الحال"[4].

---

[1]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 330/1.
[2]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 330/1-331.
[3]- الكتاب، 60/1.
[4]- معاني النحو، للسامرائي، 266/1.

ثانيًا: الرفع والنصب في الأفعال

- **رفع المضارع ونصبه بعد الواو**

اختلف النحاة في الإعراب؛ فذهب البصريون إلى أنه أصل في الأسماء، فرع في الأفعال؛ لافتقار الأسماء إلى الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أنه أصل في الأسماء والأفعال؛ لأن الأفعال مفتقرة إلى الإعراب أيضًا، واستدلوا على افتقارها له بقولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، التركيب النحوي المشهور بثلاثة جوازات إعرابية في الفعل الواقع بعد الواو؛ إذ يجوز رفعه، ونصبه، وجزمه؛ تبعًا للمعنى المراد من المتكلم، والمفهوم لدى المخاطب، ولكل توجيهه ودلالته، فإن حُذف الإعراب لم يدْرِ المخاطب هل نهاه المتكلم عنهما على كل حال، أو عن الجمع بينهما، أو عن أحدهما، وأباح له الآخر[1].

لكن سيبويه أجاز فيه الرفع والنصب دون الجزم؛ فقال: **"وَتَقُولُ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ.....، وَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَ عَلَى النَّهْيِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.....، وَمَنَعَكَ أَنْ يَنْجَزِمَ.....؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: لَا تَجْمَعَ بَيْنَ اللَّبَنِ وَالسَّمَكَ، وَلَا يَنْهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ السَّمَكَ عَلَى حِدَةٍ، وَيَشْرَبَ اللَّبَنَ عَلَى حِدَةٍ، فَإِذَا جَزَمَ فَكَأَنَّهُ نَهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ السَّمَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ يَشْرَبَ اللَّبَنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ"**[2]، ويقول عن الواو: **"وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ.....، وَأَنَّهَا قَدْ تُشْرِكُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ.....، وَأَنَّهَا يَجِيءُ مَا بَعْدَهَا مُرْتَفِعًا مُنْقَطِعًا مِنَ الْأَوَّلِ"**[3].

أما توجيه الرفع؛ فالواو فيه استئنافية، والجملة بعدها ابتدائية، و(تشرب) فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، تقديره: أنت،

---

[1]- ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 476/2.
[2]- الكتاب، 42/3-43.
[3]- السابق، 41/3.

و(اللبن) مفعول به منصوب، والجملة في محل رفع خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: أنت؛ وكأن المتكلم قال: لا تأكل السمك، وأنت تشربُ اللبن[1].

واختلف النحاة في الناصب للفعل المضارع بعد الواو ؛ فقال الكوفيون: إنه منصوب على الصرف[2]؛ لأنه لا يصلح تكرير العامل فيه، وقال البصريون: إنه منصوب بتقدير: (أنْ)، وذهب أبو علي الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة؛ لأنها خرجت عن باب العطف، وَرَدَّ عليه الأنباري، وأبطل رأيه، فقال: لو كانت الواو عاملة لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف[3].

ووافق ابن السراج، والرماني، وابن هشام، وابن عقيل المدرسة البصرية، في أن الناصب هو (أنْ) مضمرة، فتُعطف أن والفعل على مصدر الفعل الذي قبلها[4]، فيصير التقدير: لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن[5].

والفارق الدلالي في مثال سيبويه متوقف على إعراب الواو؛ فإذا كانت استئنافيةً رُفع الفعل بعدها، وأراد المتكلم النهي عن الأول وإباحة الثاني[6]، وإذا كانت للمعية نُصب الفعل بعدها، وأراد المتكلم النهي عن الجمع بينهما، ولم يَنْهَ عن كل واحدٍ منهما على حدةٍ[7]، وإذا كانت الواو عاطفةً جُزم الفعل بعدها، وأراد المتكلم

---

(1)- ينظر: المقرب، لابن عصفور، 268/1، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 17/4.

(2)- أي: مخالفته للأول وصرفه عنه، فـ "الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها"، معاني القرآن، للفراء، 115/1.

(3)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ص 442-443.

(4)- ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 154/2، معاني الحروف، للرماني، ص62، شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، دار عالم الكتب، بيروت، ط 4، 2004م، ص72، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 17/4.

(5)- ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 154/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 235/4-236.

(6)- ينظر: دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدِّب، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط 1، 2004م، ص54، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، الهامش رقم (2)، 476/2، شرح قطر الندى، لابن هشام، ص84، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 81/2.

(7)- ينظر: المقتضب، للمبرد، 24/2، الأصول في النحو، لابن السراج، 154/2، دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدِّب، ص54، شرح الكتاب، للسيرافي، شرح المفصل، لابن يعيش، 235/4، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، الهامش رقم (2)، 476/2، شرح قطر الندى، لابن هشام، ص84، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 17/4، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 81/2.

النهي عن الفعلين على كل حالٍ[1]؛ وقد صرَّح –رحمه الله- بدلالة الجزم، لكنه منعه في هذا المثال، وردَّ سبب المنع إلى دلالته[2]؛ يقول السيرافي: "ومنع سيبويه جزم الثاني في قولك: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن؛ لأن المقصود في كلام الناس والمعتاد ألاَّ يُجمع بينهما؛ للضرر الذي يُعتقد في الجمع بينهما، ولو أراد مُريد أن ينهى عن أكل السمك على كل حال وعن شرب اللبن على كل حال لقال: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن"[3].

- **رفع المضارع ونصبه بعد (حتى)**

ذكر سيبويه تحت باب (حتى) أن المضارع يُرفع ويُنصب بعدها، لعامل واحد هو (حتى) في التركيب الظاهر، و(أن) مضمرة بعدها على التفسير العميق والقول بالتقدير، والمعمول واحد، لكنه يُرفع في سياقين، ويُنصب في سياقين[4]، ولكل سياق توجيهه ودلالته؛ يقول سيبويه: **"هَذَا**

---

[1]- ينظر: المقتضب، للمبرد، 24/2، الأصول في النحو، لابن السراج، 154/2، دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدِّب، ص54، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، الهامش رقم (2)، 476/2، شرح قطر الندى، لابن هشام، ص84، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 17/4، النحو العربي، لإبراهيم بركات، 81/2.

[2]- ينظر: الكتاب، 42/3-43.

[3]- شرح الكتاب، للسيرافي، 238/3.

[4]- ينظر: السياق في فكر سيبويه، لعرفة عبد المقصود، ص15-16.

بَابُ الرَّفْعِ فِيمَا اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ كَاتِّصَالِهِ بِالْفَاءِ، وَمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ غَايَةٌ، تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا.....وَإِنْ جَعَلْتَ الدُّخُولَ غَايَةً نَصَبْتَ فِي ذَا كُلِّهِ"[1].

ويقصد -رحمه الله- بقوله: **"هَذَا بَابُ الرَّفْعِ فِيمَا اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ كَاتِّصَالِهِ بِالْفَاءِ، وَمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ غَايَةٌ"**[2]؛ أي: باب الرفع في الفعل المتصل بالفعل الذي قبل (حتى) في قولك: سرتُ حتى أدخلُها؛ كاتصاله بفاء العطف أو الاستئناف، أو نصبه؛ لأنه غاية[3].

فإذا أردنا أن نبين متى يُرفع المضارع بعدها؟ ومتى يُنصب؟ نظرنا إلى قصد المتكلم؛ فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل في زمن الإخبار أو الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية وجب الرفع، وإن قصد أنه سيحصل بعد زمن الإخبار وجب النصب؛ فالمضارع بعد (حتى) يقف توجيهه ودلالته على زمن الفعل الذي قصده المتكلم وقت حديثه؛ فإن قصد الحال تحقيقًا أو حكايةً رفع، وإن قصد الاستقبال نصب[4].

والرفع على أنها حرف ابتداء، أو حرف عطف، فرُفع الفعل بعدها على أحد توجيهين: أن تكون (حتى) استئنافية أو عاطفة[5]، والنصب بإضمار (أنْ)، و(أنْ والفعل) مصدر مؤول مجرور بها، و(حتى ومعمولها) في موضع نصب بالفعل المتقدم[6]، هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أنها تنصب بنفسها؛ لأنها قامت مقام (كي)[7].

---

(1)- الكتاب، 20/3-21.
(2)- السابق، 20/3.
(3)- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 139/2.
(4)- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 136/2، شرح الكافية، للرضي، 858/2-865.
(5)- ينظر: الكتاب، 16/3-17، التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، الهامش رقم (4)، 136/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 247/4،
(6)- ينظر: الكتاب، 17/3، المقتضب، الهامش رقم (1)، 38/2، التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 158/2-159، والهامش رقم (1)، 136/2، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص364، أمالي الشجري، للعلوي، 214/3، شرح المفصل، لابن يعيش، 245/4.
(7)- ينظر: شرح الكافية، للرضي، 859/2 .

وللرفع دلالتان، وللنصب دلالتان، فللرفع على العطف دلالة، وللرفع على الاستئناف دلالة، وللنصب على التعليل دلالة، وللنصب على انتهاء الغاية دلالة؛ وإليك بيانها:

فدلالة الرفع تتمثل في أن الكلام جملتان[1]؛ تبعًا لمعنى (حتى):

أما بالرفع عطفًا فالمتكلم يريد الإخبار بأن دخوله متصل بمسيره بلا مهلة؛ وكأنه قال: سرتُ فأدخلها، فالسير والدخول في زمن واحد، خلاف الرفع استئنافًا، الذي يريد به الإخبار باتصالهما على تمهُّلٍ؛ وكأن السير موطّأٌ ومسهّلٌ للدخول؛ وكأنه قال: سرتُ فإذا أنا في حال دخول الآن ولا أُمنَع، وحتى أني الآن أدخلها كيفما شئت، فالسير مضى والدخول يحدث حالًا[2].

ودلالة النصب تتمثل في أن الكلام جملة واحدة؛ تبعا لمعنى حتى:

أما على أنها للغاية فالمعنى: سرتُ إلى أن أدخلَها، فغاية مسيري وحدُّه هو دخولها، أما التعليل فالمعنى: سرتُ كي أدخلَها؛ فمسيري من أجل الدخول[3]، وعن دلالة النصب يقول الفارسي: "إذا بلغ الغاية جاز أن يتوغَّلَها، وأن يقف عندها"[4]؛ وكأنه يشبه الجملة بمكان ما، والمتكلم داخل عليها؛ فإذا دخل فالرفع، وإذا وقف عند المكان ولم يدخل فالنصب، شأنه في ذلك شأن سيبويه –رحمه الله- الذي نراه في كل مثال يمر بنا يربط بين أحوال المتكلم في حياته والتراكيب النحوية؛ فها هو في هذا المثال يربط شكل التركيب من حيث الإعراب بجغرافية الأمكنة؛ وكأن المتكلم عندما يقول: سرتُ حتى أدخلها في ذهنه مكان معين، فالنصب يكون إذا لم يقترب

---

(1)- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 136/2.

(2)- ينظر: الكتاب، 3/17-18، الجمل في النحو، للزجاجي، ص191، المقتضب، للمبرد، 2/38-39، التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 136/2، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص364، شرح المفصل، لابن يعيش، 247/4.

(3)- ينظر: الكتاب، 3/16-17، الأصول، لابن السراج، 426/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 245/4

(4)- التعليقة في كتاب سيبويه، للفارسي، 139/2.

منه أو وقف عنده ولم يدخل في حدود المكان الجديد، والرفع يكون إذا شرع في الدخول، أو جاوز الحدود بالفعل إلى المكان الجديد[1].

المبحث الثاني: من حيث إعراب المعمول

المطلب الأول: الإعـراب على التـــوهم أو المـــحل

المطلب الثاني: الإعراب على التقديــر أو القياس

[1]- ينظر: السياق في فكر سيبويه، لعرفة عبد المقصود، ص16.

المطلب الأول: الإعراب على التوهم أو المحل

أولاً: الإعراب على التوهم

لقد عبر النحاة عن مادة (وهم) بعدة مصطلحات؛ لتخصيص دلالتها على التقدير المخالف لما عليه التركيب الظاهر؛ تبريرًا للحركة الإعرابية في المقام الأول؛ ولئلَّا يوصف التركيب بالشذوذ أو الغلط في مقام آخر[1]؛ فنجد سيبويه والسيرافي وابن الحاجب قد عبروا عنها بلفظ (الغلط) وعبَّر عنه سيبويه في مقام آخر بالتشبيه ونية الاستعمال، وابن السراج بالحمل على المعنى، وابن جنى بالتشبيه.....إلخ[2]، ومثَّل له سيبويه بأمثلة كثيرة منها:

- **النصب والرفع في المعطوف على اسم (إنَّ)**

---

[1]- ينظر: الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين، وتقارض المصطلحات فيه، لماهر عميرة، مجلة كلية الآداب، العدد التاسع، 2017م، جامعة بور سعيد، مصر، ص534، العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، لسيف الدين الفقراء، مجلة المنارة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2006م، جامعة مؤتة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ص335.

[2]- ينظر: الكتاب، 155/2 و29/3 و 356/4، الأصول في النحو، لابن السراج، 65/2، شرح الكتاب، للسيرافي، 482/2، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 182/2، الخصائص، لابن جنى، 277/3.

اختلف النحاة في العطف على اسم (إنَّ) قبل الخبر؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق؛ لأنه لا يعمل عاملان في معمول واحد، أما الكوفيون فاختلفوا في ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أنه يجوز على كل حال، سواءً كان اسمها معربًا أو مبنيًّا؛ نحو: إنَّ بكرًا وزيدٌ ذاهبان، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلَّا في ما لم يتبين فيه عمل (إنَّ)؛ أي يُشترط أن يكون مبنيّا، وصحح ابن الحاجب رأي البصريين[1]، واستدل الكوفيون في أحد أدلتهم بقول سيبويه: **"إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ"**[2].

وقد ردَّ الأنباري استدلال الكوفيين هذا بأن سيبويه نفسه ذكر أنه غلط من بعض العرب، وقد ردَّ عليه عبد القادر البغدادي وابن هشام، بأنَّ سيبويه لا يقصد الغلط؛ وإنما يعني التوهم[3]؛ عندما قال: **"وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَذَاكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْابْتِدَاءِ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ: هُمْ"**[4]، فيجوز النصب والرفع في (زيد)، وتعين النصب عند الجمهور، ولم يُجِزْ العكبري وابن عصفور الرفع[5].

والنصب عند سيبويه على عطف (زيد) على اسم (إنّ) المبني على الفتح في محل نصب، والرفع على توهم عدم ذكر (إنَّ)، وذكر مبتدأ وعطف (زيد) عليه؛ "قال أبو سعيد: قد ذكر بعض النحويين أن الغلط إنما وقع في (إنهم أجمعون)؛ لأن لفظ هم يكون للرفع في قولك: هم قائمون،

---

(1)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 482/2، الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص158، أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997م، ص95، الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 181/2، شرح الكافية، للرضي، 1264/2-1265.

(2)- الكتاب، 155/2.

(3)- ينظر: أسرار العربية، لابن الأنباري، ص96، إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص49-50، خزانة الأدب، للبغدادي، 315/10، مغني اللبيب، لابن هشام، 551/2، وقد أشرت في الصفحة الماضية أن سيبويه عبر عن التوهم بالغلط.

(4)- الكتاب، 155/2.

(5)- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986م، ص341، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 455/1، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 376/1.

وأشباه ذلك، فتوهموا أنهم في تقدير هم أجمعون، وجعل (إنك وزيدًا) في معنى (أنت وزيدٌ ذاهبان)"[1].

والذي بدا للسامرائي أنَّ ثمَّة فرقًا في المعنى بين النصب والرفع، فإنَّ العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنَّ)، والعطف بالرفع على غير إرادة (إنَّ)، ومعنى هذا أن العطف بالنصب مؤكد، أما العطف بالرفع فهو غير مؤكد[2].

وعليه فإنني أرى أنّ كِلَا التركيبين خبري، إلَّا أنه بنصب المعطوف خبر طلبي؛ لأنه مؤكد بمؤكدٍ واحد، أما برفعه فهو خبر ابتدائي؛ لخلوّه من المؤكد، والخبر الابتدائي يُوَجَّه للمخاطب خالي الذهن من الخبر، أما الخبر الطلبي فإنه يُوَجَّه للمخاطب الشاكّ في الخبر والمتردد في تصديقه.

فالسياق –بهذا- متوقف على حال المخاطب؛ فإذا رأى المتكلم أن المخاطب خالي الذهن من الخبر، رفع المعطوف على توهم عدم وجود (إنّ)، وألقى إليه الخبر خاليًا من المؤكد، أما إذا رأى أن المخاطب لديه الخبر، لكنه متردد في تصديقه، نصب المعطوف وألقى إليه الخبر مؤكدًا.

---

[1]- شرح الكتاب، للسيرافي، 482/2.

[2]- ينظر: النحو العربي أحكام ومعانٍ، كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية، لمحمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 2014م، 294/1.

- **النصب والرفع في الاسم بعد (أمَّا)**[1]

تأتي (أمَّا) حرف توكيد وشرط، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعله؛ ولهذا فسرها سيبويه وغيره من النحاة بـــ (مهما يكن من شيء)، والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها؛ فأصل قولك: أما زيدٌ فمنطلقٌ: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، أتيت بـــ (أمَّا) فنابت عن (مهما وفعلها)، وأخرت الفاء إلى الخبر فصار الكلام: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ؛ لإفادة الشرط التوكيد[2].

والشرط الذي نابت عنه (أمَّا) له عند سيبويه وجهان؛ **إمَّا أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُهُ**؛ وذلك بأن يكون الجواب اسمًا، أو ظرفًا، أو شرطًا، فيُقدَّم على الفاء عوضًا عن المحذوف، فتقول إذا كان اسمًا: مهما يكن من شيء فقد ضربت زيدًا؛ فتحذفه جميعه وتُقدّم الاسم الذي بعد الفاء، عوضًا عنه فتقول: أمَّا زيدًا فقد ضربتُ، وكذلك تفعل إذا كان ظرفًا أو شرطًا[3]، **وإمَّا أن يُحذَفَ بَعْضُهُ**؛ وذلك بأن يكون الاسم الذي بعد (أمَّا) مصدرًا، فيكون ما قبل الفاء جزءًا من الشرط المحذوف؛ تقول مثلًا: مهما تذكر علمًا فلا علم عندك، فتحذف بعض ما قبل الفاء، وتترك بعضه مع (أمَّا)، فتقول: أمَّا علمًا فلا علم عندك[4].

وقد جوَّز -رحمه الله- في المصدر بعد (أمَّا) الرفع والنصب في لغة تميم، إذا كان عاريًا من الألف واللام، وفي لغة الحجاز إذا كان متصلًا بهما؛ يقول معلّقًا على مثاله: أمَّا علمًا فعالمٌ في لغة تميم: **"وَقَدْ يُرْفَعُ هَذَا فِي**

---

(1)- "قال أبو سعيد: هذا الباب فيه صعوبة، ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين، ولذلك قال الزجاج: هذا الباب لم يفهمه أحدٌ إلَّا الخليل وسيبويه، ومعناه أن رجلًا يدَّعي أنَّ له أشياء، فيُعتَرفُ له ببعضها، فيُدخل أمَّا على ذلك". شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 270/2.

(2)- ينظر: المقتضب، للمبرد، 27/3، الخصائص، لابن جنى، 312/1، سر صناعة الإعراب، لابن جنى، ص266، الجنى الداني، للمرادي، ص525، مغني اللبيب، لابن هشام، 67/1-69، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 52/4، همع الهوامع، للسيوطي، 478/2.

(3)- يعني: تحذف وتعوض؛ ففي الظرف تقول: مهما يكن من شيء فلا تخرج يوم الجمعة، وتأتي بـ(أمَّا) فتحذف وتعوض فتقول: أمَّا يومَ الجمعة فلا تخرج، وفي الشرط تقول: مهما يكن من شيء فإن جاءك زيدٌ فأكرمه، فتحذف وتعوض فتقول: أمَّا إن جاءك زيدٌ فأكرمه، ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 271/2-272، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص196.

(4)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 271/2-272، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص196.

لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَالنَّصْبُ فِي لُغَتِهَا أَحْسَنُ؛ [لِأَنَّهُمْ يَتَوَهَّمُونَ الْحَالَ]، فَإِنْ أُدْخِلَتْ الْأَلِفَ وَاللَّامَ رَفَعُوا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَالًا"[1]، ومعلّقًا على مثاله: أمَّا العلمَ فعالمٌ به في لغة الحجاز: **"وَقَدْ يَنْصِبُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَوَهَّمُونَ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الْحَالِ، وَبَنُو تَمِيمٍ كَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَهَّمُونَ غَيْرَهُ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَنْصِبُوا فِي الْأَلِفِ واللَّامِ، وَتَرَكُوا الْقُبْحَ، فَكَأَنَّ الَّذِي تَوَهَّمَ أَهْلُ الْحِجَازِ الْبَابُ الَّذِي يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ"**[2]، وسيكون الثاني هو مثالنا في هذه المسألة.

حيث جوَّز **أهل الحجاز** النصب والرفع في المصدر المعرف بالألف واللام بعد (أمَّا)، مثل: أمَّا العلم فعالم به، أو بزيدٍ.

أما النصب فعلى توهُّم أنه مفعول لأجله؛ **" فَكَأَنَّ الَّذِي تَوَهَّمَ أَهْلُ الْحِجَازِ الْبَابُ الَّذِي يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ"**[3]، والتقدير عند السيرافي وثعلب: مهما تذكر علمًا -أي من أجل علم- فعالم وذهب الأخفش إلى أن المنصوب مصدر مؤكد، والعامل فيه ما بعد الفاء، واستحسن ابن مالك وابن هشام إعرابه مفعولًا به لفعل الشرط المقدر، على تقدير: مهما تذكر أو ذكرت، ونصبه الشنتمري على أنه مفعول مطلق، والتقدير: مهما يكن من شيء فأنا عالم به **العلمَ**، ثم قدّمه المتكلم على هذا الوجه[4].

وأما الرفع فعلى الابتداء عند سيبويه والسيرافي والشنتمري وابن هشام، وكذا ثعلب رفعه على الاستئناف، ورأى أن (أمَّا) حرف جزاء، حُذف

---

[1]- الكتاب، 385/1.
[2]- السابق، 385/1.
[3]- الكتاب، 385/1.
[4]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 272/2، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص197، شرح التسهيل، لابن مالك، 329/2-330، مغني اللبيب، لابن هشام، 70/1.

الفعل بعده وبقي الاسم، فأُعرب إعراب الاسم بعد الفاء الاستئنافية، والتقدير: مهما يكن من شيء **فالعلمُ** أنا عالم به[1].

فإذا نصبت فأنت لم تجعل العلم الثاني هو الأول؛ بل جعلته علمًا آخر سواه، وإذا رفعت فقد جعلت الآخر الأول؛ يقول سيبويه: **"وَتَقُولُ: أَمَّا العلمُ فعالمٌ بِالْعِلْمِ، وَأَمَّا الْعِلْمَ فَعَالِمٌ بِالْعِلْمِ، فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَجْعَلِ الْعِلْمَ الثَّانِي الْعِلْمَ الْأَوَّلَ، الَّذِي لَفَظْتَ بِهِ قَبْلَهُ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا الْعِلْمَ فَعَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ الْعِلْمَ الْآخِرَ هُوَ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ"**[2].

وكأنه –رحمه الله- يبين أن دلالة النصب مطلقة؛ أي: أن المتكلم عالم في أشياء كثيرة، غير العلم الذي ذُكر أولًا، أمَّا دلالة الرفع فمقيدة؛ أي: أن المتَكلم عالم بالعلم الذي ذُكر على وجه الخصوص والتفصيل.

وهو بهذا يريد أن المتكلم قد يقول: فلان عالم بالفقه علمًا، والعلم غير الفقه، وإن كان علمًا من العلوم، فتكون منزلة الفقه من العلوم بمنزلة زيد في قولك: هو عالم بزيد علمًا، والعلم غير زيد؛ فيصير قولك: أمَّا العلمَ فأنا عالمٌ بالفقه؛ أي: أعلمه علمًا، كما تقول: أعلم زيدًا علمًا[3].

فبالنصب يكون علم فلان بالفقه علمًا سطحيًّا، لا يتعدى علمه أنه أحد العلوم؛ أي: يدري بأنه علم، وبالرفع يكون علمه متعمقًا؛ فهو عالم في مجال الفقه، وعلَّامة يُستَفتى بعلمه في أمور الدنيا والآخرة، فيكون العلم الثاني هو الأول.

---

[1]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 272/2-276، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص196، مغني اللبيب، لابن هشام، 72/1.

[2]- الكتاب، 385/1.

[3]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 276/2، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص197.

والخلاصة أن المتكلم إذا نصب قصد الدراية؛ وبهذا فالثاني غير الأول؛ لأن الأول العلم، والثاني الدراية، وإذا رفع قصد العلم في مجال ما من العلوم المعروفة في كليهما.

ثانيًا: الإعراب على المحل

هناك تداخل بين العطف على التوهم، والعطف على المحل عند النحاة، وفرق بينهما ابن عصفور بقوله: العامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود، والعامل في العطف على المحل موجود وأثره مفقود[1]، ومثَّل سيبويه للإعراب على المحل بأمثلة كثيرة منها:

- **النصب والجر في المعطوف على خبر (ما) المجرور بالكاف**

إذا أَدْخلت (ما) الحجازية على الجملة الاسمية، وجررت خبرها بالكاف؛ جاز في الكاف توجيهان؛ "أن تكون اسمًا كـ(مِثْل)، أو حرفًا فيه

[1]- ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 457/1.

معنى (مِثْل)"[1]؛ ولكل توجيهٍ منهما توجيهٌ لخبر (ما)، ومن ثَمَّ للمعطوف عليه؛ يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ مَا يَجْرِي عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ.....وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو وَلَا شَبِيهًا بِهِ.....، النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُرِيدُ: مَا هُوَ مِثْلُ فُلَانٍ.....، هَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: وَلَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُشْبِهُهُ جَرَرْتَ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَنْتَ كَزَيْدٍ وَلَا شَبِيهٍ بِهِ، فَإِنَّمَا أَرَدْتَ: وَلَا كَشَبِيهٍ بِهِ"**[2].

فجوّز –رحمه الله- في المعطوف عليه النصب عطفًا على المحل، والجر عطفًا على اللفظ؛ أما النصب فقال السيرافي في توجيهه: "فـ (شبيهًا) عُطف على موضع الكاف، وموضعها منصوب بخبر ما"، وكذا قال الرماني[3]، وأضاف ابن جنى: "فإن كانت الكاف في (كعمرٍو) اسمًا فـ (شبيهٌ) معطوف عليها كما كان يُعطف على (مِثْل) لو كانت هناك، فقلتَ: ما أنت مثلَ عمرٍو ولا شبيهًا به.....وإن كانت الكاف حرفًا كالتي في قولنا: مررت بالذي كزيد؛ فـ (شبيهٌ) المنصوب معطوف على (كعمرٍو) جميعًا؛ لأن الجار والمجرور في موضع نصب"[4].

وأما إذا جرَّ المتكلم فكأنه قال: ما زيدٌ كعمرٍو، ولا كشبيهٍ بعمرٍو؛ على نية العطف على عمرٍو وتكرار الكاف[5].

وهذا الموضع متى عطفت على لفظه أخذت معنى، ومتى عطفت على معناه دون لفظه أخذت معنى آخر؛ وهذا ما أكده الأخفش عندما قال:

---

[1]- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993م، ص292.

[2]- الكتاب، 69/1.

[3]- شرح الكتاب، للسيرافي، 347/1، وينظر: معاني الحروف، للرماني، ص48.

[4]- سر صناعة الإعراب، لابن جنى، ص293.

[5]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 347/1، معاني الحروف، للرماني، ص48.

"والفصل بين الجر والنصب في قولك: ما أنت كزيدٍ، ولا شبيهًا بـه، أنك إذا جررت (الشبيه) فقد أثبتت شبيهًا، وإذا نصبت لم تُثْبتْ هاهنا شبيهًا"[1].

فـإذا جـررت فقـد أثبتـت لعمـرٍو شـبيهًا، ونفيـت عـن زيـدٍ شِـبْه عمـرٍو وشبيهه، وإذا نصبت فلم تثبت لعمرٍو شبيهًا، إنما نفيت عن زيدٍ شبَهَهُ[2]، وكذا قال أبو علي: إذا نصبت فالمعنى أنه ليس مماثلًا لـه، ولا مشابهًا، وإذا جررت فقد أثبتت له شبيهًا، ونفيتَ عنه أن يكون مثله[3].

- **النصب والجر في المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء**

---

[1]- شرح الكتاب، للسيرافي، 348/1.
[2]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 347/1، سر صناعة الإعراب، لابن جنى، ص293.
[3]- التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 104/1.

يجوز في المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء النصب عطفًا على المحل، والجر عطفًا على اللفظ؛ **وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بَخِيلًا .... وَالْوَجْهُ فِيهِ الْجَرُّ؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ"**[1].

وقد جعل سيبويه هذا المثال من باب العطف على المحل؛ إذْ قال: **"هَذَا بَابُ مَا يَجْرِي عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ"**[2]، في حين جعله السيرافي من باب العطف على التوهم، فقال: "والغلط فيه أن خبر ليس يُستعمل كثيرًا بالباء، فيتوهم العاطفُ أن في الأول الباء، أو يجريه على ما كان يُستعمل"[3].

وفصل بينهما ابن عصفور بقوله معلّقًا على مثاله: ليس زيدٌ بقائم، ولا قاعدٍ "ألا ترى أن قولك: بقائمٍ في موضع نصب بـ(ليس)، والناصب هو (ليس) ولم يذهب، وإذا قلت: إن زيدًا قائمٌ، المعنى: زيدٌ قائمٌ، إلَّا أنّ الرافع لزيد إنما كان التَّعَرّي، وقد ذهب"[4].

يقصد أنه إذا وُجد العامل فهو عطف على المحل، وإذا فُقد فهو عطف على التوهم؛ وهو –بهذا- يأخذ برأي سيبويه ويجعله تحت العطف على المحل.

وكلام سيبويه في عنوان الباب يدل على أنه يرجّح النصب بالعطف على المحل؛ لكنه عاد، وجعل الجر هو الوجه؛ وقد يكون – رحمه الله – اختار عنوان الباب على المشهور عند النحويين؛ منهم: المبرد، وابن السراج ، وغيرهم؛ إنصافًا منه وابتعادًا عن الانحياز لرأيه[5].

---

[1]- الكتاب, 66/1.
[2]- السابق، 66/1.
[3]- شرح الكتاب، للسيرافي، 482/2.
[4]- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 457/1.
[5]- ينظر: المقتضب، 371/4، الأصول في النحو، لابن السراج، 63/2، الأوجه الإعرابية الراجحة عند سيبويه في كتابه، لمختار يمني، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، دمنهور، مصر، المجلد السادس، العدد الثالث، 2018م، ص698.

وجعل الجر هو الوجه؛ لأن المتكلم بالجر يقصد اشتراك المتعاطفين في التوكيد بالباء؛ **"لِيَكُونَ حَالَهُمَا فِي الْبَاءِ سَوَاءٌ, كَحَالِهِمَا فِي غَيْرِ الْبَاءِ"**[1]؛ إذْ "تزاد الباء في خبر ليس مؤكدة"[2]؛ **"مَعَ قُرْبِهِ مِنْهُ"**[3]؛ لأن الجر"أفصح من تخالف اللفظين, والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها, وتختار حمل الشيء على ما يجاوره, حتى قالوا: (جحر ضبّ خربٍ), فجرّوا (خربًا), وهو نعت لـــ (الجحر)؛ لمجاورته (الضب)"[4].

وأجاز ابن الحاجب الوجهين دون ترجيح، ولم ينكر المالقي النصب في كتابه رصف المباني[5].

ويكون المعطوف في النصب عطفًا على المحل ليس على إرادة الباء الزائدة، والمعنى أن الخبر مؤكدٌ، والمعطوف غير مؤكد، فنفى المتكلم الجبن عن زيد نفيًا مؤكدًا، ونفى البخل عنه نفيًا غير مؤكد؛ أما في الجر عطفًا على اللفظ فعلى إرادة الباء، فالمتكلم ينفي عن زيد الجبن والبخل نفيًا مؤكداً[6].

والخلاصة: وكأنه بالنصب يشك في كونه بخيلًا؛ لذلك أكد نفي الجبن، ولم يؤكد نفي البخل عنه، أما بالجر فهو يؤكد نفي الصفتين عنه؛ ثقةً منه في كرم أخلاقه.

---

(1)- الكتاب، 67/1.
(2)- اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 39/1.
(3)- الكتاب، 67/1.
(4)- شرح الكتاب، للسيرافي، 345/1.
(5)- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 179/2، رصف المباني، للمالقي، ص122.
(6)- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 263/1 و265/3.

المطلب الثاني: الإعراب على التقدير والقياس

أولًا: الإعراب على التقدير

- **الرفع والنصب في الاسم بعد (إذا)**

يذكر سيبويه أنَّ (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، فيه معنى المجازاة[1]، وهي عنده تضاف إلى الأفعال؛ لأن الزمان فيها لم يقع؛ يقول عن الزمان: **"وَإِذًا كَانَ لِمَا لَمْ يَقَعْ لَمْ يُضَفْ إِلَّا إِلَى الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى (إِذَا)، وَ(إِذَا) هَذِهِ لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الْأَفْعَالِ"**[2].

فهو بهذا من الحروف المختصة بالفعل؛ و"الحرف إذا كان بالفعل أولى، فوليه اسم بعده فعل واقع، فالاختيار إضمار فعل ينصب الاسم، و"إذا" فيها معنى المجازاة التي لا تكون إلَّا بفعل"[3].

ومثَّل له سيبويه بقوله: **"وَتَقُولُ: إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ، وَحَيْثُ زَيْدًا تَجِدْهُ فَأَكْرِمْهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ فِي مَعْنَى حُرُوفِ الْمُجَازَاةِ،.....، وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَبْتَدِئُ بَعْدَهُمَا"**[4].

فقد جوَّز سيبويه الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد إذا؛ الرفع على الابتداء؛ لأنها غير عاملة في الفعل عمل (إنْ) الشرطية، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده[5]، يقول: **"وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ"**، و**"النَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ"**[6]؛ والتقدير: إذا تلقى عبدَ الله تلقاه، وكذا نصبه الشنتمري والسيرافي على أن يليها فعل، واختاره الأخفش وابن

---

(1)- ينظر: الكتاب، 232/4.
(2)- السابق، 119/3.
(3)- شرح الكتاب، للسيرافي، 429/1.
(4)- الكتاب، 106/1.
(5)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 429/1.
(6)- الكتاب، 82/1.

عصفور، وأوجبه المبرد، ورجحه ابن مالك ، ومنع ابن عصفور تقديم الاسم وإضمار الفعل إلَّا في ضرورة الشعر[1].

أما من جهة الدلالة فالأمر متعلق بالاشتغال؛ فإذا قدر المتكلم فعلاً وصار التركيب: إذا تلقى عبدَ الله، فهو مهتم بالمخاطب، وإذا رفع فقال: إذا عبدُ الله تلقاه، فهو مهتم بعبد الله.

وللاشتغال اهتمام بالمشغول عنه، فإذا أضمر المتكلم ثم فسر، كان أفخم مما لم يتقدم إضمار[2].

يضاف إليه أن النصب تتولد عنه جملة فعلية، والرفع تتولد عنه جملة اسمية، والجملة الاسمية تعنى الثبوت والاستقرار، والجملة الفعلية تفيد التغير والحدوث.

والخلاصة: فالنصب يعنى تكرار اللقاء وتكرار الإكرام؛ أي: كلما تلقى عبد الله أكرمه، أما الرفع فهو يعني أنَّ اللقاء واحد، وكأن المتكلم يقول للمخاطب: ستلقى عبد الله ذات مرة، فإذا حصل اللقاء فأكرمه.

---

[1]- ينظر: المقتضب، للمبرد، 177/3، شرح الكتاب، للسيرافي، 428/1، النكت في تفسير الكتاب، للشنتمري، ص99، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 316/2، شرح التسهيل، لابن مالك ،213/2.

[2]- ينظر: البرهان، للزركشي، 90/3.

- **الرفع والنصب والجر في البدل من الضمير**

لقد اهتم سيبويه بظاهرة السؤال المقدر في أمثلة كتابه، فيرى -في مواضع كثيرة- أن اختلاف إعراب التركيب الواحد قائم على سؤال مقدر في ذهن المخاطب، فيجيبه المتكلم بما يوافق إعراب سؤاله، مبينًا – رحمه الله- بهذه الرؤية أثر هذا التقدير في أمثلته، وكاشفًا عن إدراك عميق بوظيفة رسالة التواصل بين بني البشر، وكيف أنها تتغير بتغير المقام، موضحًا العلاقة الوطيدة بين المتكلم والمخاطب، ومستعينًا بهذه الظاهرة على تبرير إعراب معين، بتقريب أحوال الخطاب ومقامه[1].

ومن ذلك قوله **"وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينِ، عَلَى الْبَدَلِ،.....، وَكَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ: إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ.....، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: مَرَرْتُ بِهِ قَالَ: الْمِسْكِينُ هُوَ، كَمَا يَقُولُ مُبْتَدِئًا: الْمِسْكِينُ هُوَ،.....وَإِنْ شَاءَ قَالَ: مَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينَ،.....وَقَالَ - أَيْضًا-: يَكُونُ مَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينُ عَلَى: الْمِسْكِينُ مَرَرْتُ بِهِ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ: لَقِيتُهُ عَبْدُ اللهِ، إِذَا أَرَادَ عَبْدُ اللهِ لَقِيتُهُ"**[2].

وعلق السيرافي على وجهي الرفع فقال: "فهذا أحد وجهي الرفع، جعل (المسكينُ) مبتدأ، وخبره (هو) المضمرة، وجعلها على كلامين؛ كأن قائلًا

---

[1]- ينظر: ظاهرة السؤال المقدرفي كتاب سيبويه، لعبد الله الصليمي، ص142.
[2]- الكتاب، 2/75-76.

قال: من هو؟ فقال: المسكينُ هو، والوجه الآخر من وجهي الرفع أن تجعل المسكين ابتداءً، وخبره: مررت به، وقد أتى به فيما بعد"[1].

ففي الوجه الأول: جعل سيبويه المبتدأ واقعًا في جواب سؤال مقدر؛ وذلك على سبيل القطع والاستئناف؛ بأن تنقطع الكلمة إعرابيًا عمَّا قبلها، فتكون جملة مستأنفة، محذوف نصفها، جاءت جوابًا لسؤال مقدر، ناشئ عن إبهام وغموض، عارضين في الجملة قبلها؛ لتأتي الجملة المستأنفة على سبيل البيان والإيضاح لسابق الكلام.

وهو بهذا القطع يطرق بابًا من أبواب البلاغة، هو باب شبه كمال الاتصال، المندرج تحت باب الفصل والوصل[2]، وكأنه ينبه المخاطب بالجملة الأولى، فيقول: مررتُ به، ويسكت، بما يتيح للمتكلم تلقي سؤالٍ مقدرٍ من المخاطب: بمن مررت؟ ثم يواصل: المسكينُ؛ "على إضافة حكم جديد ومعنى جديد يجهله السامع، ولا يعرفه"[3].

أما النصب –عنده- فعلى أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أرحم المسكينَ؛ لإفادة الترحم والإشفاق، **"وَإِنْ شَاءَ قَالَ: مَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينَ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّرَحُّمِ، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِهِ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ مَعْنَى رَحِمَهُ اللهُ"**[4]؛ "يريد أن نصب المسكين بإضمار شيء من ألفاظ الرحمة له؛ كأنه قال: ارحم المسكين أو ما أشبهه"[5]، وخالفه يونس ونصبه على الحالية؛ لأنه يرى مجيء الحال معرفة؛ يقول سيبويه: **"وَأَمَّا يُونُسَ فَيَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينَ، عَلَى قَوْلِهِ: مَرَرْتُ بِهِ مِسْكِينًا"**[6]، "ورُدَّ عليه بأن الحال لا تدخلها الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد

---

[1]- شرح الكتاب، للسيرافي، 403/2.
[2]- ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، لعبد القادر حسين، ص97-98.
[3]- أثر المعنى في تقدير التراكيب في كتاب سيبويه، لمحمد الحمدان، ص333.
[4]- الكتاب، 76/2.
[5] شرح الكتاب، للسيرافي، 403/2.
[6]- الكتاب، 76/2.

ظريفًا"[1]، ونصبه السيرافي بإضمار (لقيت)[2]؛ ودلالة النصب -عند سيبويه بـــ(أرحم)- "إرادة تعريف السامع بالمتحدَّث عنه، للترحم عليه، وإظهار الشفقة، وربما يستدعي هذا مساعدته"[3].

أما الجر فعلى البدل، والبدل يوضح المسكين من بين الذين تم المرور بهم، فيضيف البدل تحديدًا للمسكين الذي مر به المتكلم دون غيره[4].

ثانيًا: الإعراب على القياس

[1]- شرح الكتاب، للسيرافي، 403/2.
[2]- ينظر: السابق، 403/2.
[3]- أثر المعنى في تقدير التراكيب في كتاب سيبويه، لمحمد الحمدان، ص333.
[4]- ينظر: الكتاب، 75/2، أثر المعنى في تقدير التراكيب في كتاب سيبويه، لمحمد الحمدان، ص333.

- **الجر والرفع في المعطوف على المستثنى بـ (غير)**

الأصل في الاستثناء أن يكون بـ(إلَّا) وهو حرفه الموضوع له، وحُملت (غير) عليه قياسًا؛ لمخالفتها للمضاف إليها[1]، وإذا كان الاستثناء بها مفرَّغًا، وعطفتَ على المستثنى فقلتَ: ما قام غيرُ زيدٍ وعمرٍو؛ جاز في المعطوف وجهان: الخفض بالعطف على اللفظ؛ والرفع بالعطف على الموضع[2]؛ فالأول: لأن المستثنى بـ (غير) يُعرب دائمًا مجرورًا بها، فإذا جررت المعطوف فقد عطفته على لفظ المعطوف عليه المجرور بالإضافة، والثاني: لـ "أن (غير زيدٍ) في موضع إلا زيدٌ"[3]؛ قياساً لـ (غير) على (إلَّا).

يقول سيبويه: **"هَذَا بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعِ (غَيْرَ)، لَا عَلَى مَا بَعْدَ (غَيْرَ)، زَعَمَ الْخَلِيلُ – رَحِمَهُ اللهُ- وَيُونُسَ [جَمِيعًا] أَنَّهُ يَجُوزُ: مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو؛ فَالْوَجْهُ الْجَرُّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ إِلَّا زَيْدٌ"**[4].

فيقصد – رحمه الله - بالحمل على موضع (غير)، العطف رفعًا على محلّها، وبالحمل على ما بعد (غير)، العطف جرًّا على لفظ معمولها المجرور بإضافته إليها، والجر –عنده- هو الوجه، ويَنْسُبُ الرفع إلى أستاذيه: الخليل، ويونس، ووجَّه رأيه بأنه عطف على موضع العامل، ورأيهم بأنه عطف على لفظ المعمول[5].

فإذا جرَّ المتكلم فقد جعل الاستثناء بـ (غير)، وإذا رفع جعله بـ (إلَّا)، والحقيقة أنّ (غير) لا تفيد ما تفيده (إلَّا) تمامًا؛ فـ (إلَّا) تفيد القصر نصًّا، أمَّا

---

(1)- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 89/3، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص332

(2)-ينظر: الكتاب، 344/2، الأصول في النحو، لابن السراج، 285/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 89/3-90، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري، ص322، شرح الجمل، لابن عصفور، 391/2، الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1986م، ص63.

(3)- الكتاب، 344/2.

(4)- السابق، 344/2.

(5)- ينظر: الكتاب، 344/2.

(غير) فتفيد القصر تضمُّنًا؛ فقولك: ما أتاني إلَّا زيدٌ وعمرٌو يفيد إثبات الإتيان لزيد ورفيقه، أما قولك: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو فتفيد نفي إتيان غيرهما، أما إتيانهما فمسكوت عنه، وهو مفهوم من مضمون الجملة.

وبهذا فدلالة الجملة الأولى قطعية؛ فأنت تثبت الإتيان لهما، وتنفيه عمن عداهما، أما دلالة الثانية فهي احتمالية؛ فقد تفيد نفي إتيانهما وقد تفيد نفي إتيان غيرهما، أما إتيانهما فمسكوت عنه[1].

وذلك كله متوقف على إرادة المتكلم؛ فإذا أراد بـ (غير) الاستثناء كان زيد وعمرٌو قد أتياه ولم يأته سواهما، وإذا لم يرد بها الاستثناء كانت حقيقة الكلام أنّ غيرهما لم يأته، أما إتيانهما فسكت عنه، وهو غير كاذب، لكنه ملغز ملبس[2].

وخلاصة الدلالة في مثالنا أنك إذا قلت: ما أتاني غير زيدٍ وعمرٍو، كان مجيئهما احتماليًّا؛ فقد تقصد نفي مجيئهما، وقد تقصد نفي مجيء غيرهما، وإذا قلت: ما أتاني غير زيدٍ وعمرٌو، كان مجيء زيد احتماليًّا، أما مجيء عمرٍو فهو قطعيّ؛ لأن رفع المعطوف على محل المستثنى بـ (إلّا).

---

[1]- ينظر: معاني النحو، للسامرائي، 266/2.
[2]- ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 90/3.

- **الجر والنصب في معمول اسم الفاعل**

لقد استعمل النحاة الأوائل مصطلح (اسم الفاعل)، وأشاروا إلى طرق صياغته من الأفعال المختلفة، وبينوا أنه قسمان؛ مجرد من الألف واللام، ومتصل بهما.

واشترط سيبويه لعمل اسم الفاعل المجرد موافقته للفعل المضارع صيغة وبناء، ودلالته على الحال والاستقبال، واعتماده على استفهام قبله أو نفي أو نداء، أو أن يكون صفة أو مسندًا[1].

وهو ما قصده ابن يعيش بقوله: "اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجري الفعل، في اللّفظ والمعنى، أما اللّفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته،.....أما جريانه في المعنى، أي: دلالته على الحال والاستقبال"[2].

وأجاز الكسائي إعماله في حال المضي، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[3]، فـ (ذراعيه) منصوبة بـ (باسط)، وهو ماضي، وخرّجه غيره على أنه حكاية حالٍ ماضية؛ فيقدر المتكلم نفسه موجودًا في وقت حصول الحادثة؛ فيتكلم على ما يقتضيه، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله – تعالى-: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾[4].

ويجوز عند سيبويه نصب معمول اسم الفاعل، وجره بإضافته إليه؛ يقول – رحمه الله -: **"وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا.....وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ**

---

[1]- ينظر: الكتاب، 21/1-130.
[2]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 99/4.
[3]- الكهف، 18.
[4]- ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 107/3، وهامش الصفحة.

يَسْتَخِفُّونَ، فَيَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ.....، وَيَنْجَرُّ الْمَفْعُولُ؛ لِكَفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْاسْمِ، فَصَارَ عَمَلُهُ فِيهِ الْجَرَّ"[1].

والذي يظهر أن سيبويه وغيره من النحاة، عندما اشترطوا لإعمال اسم الفاعل دلالته على الحال، أو الاستقبال، قد أشاروا إلى ضرورة أن تكون هذه الدلالة مستوحاة من جملة ولدت في سياق معين؛ ليكون السياق مهمًّا في تحديد معنى الجملة، ومعنى الجملة مهمّاً في إعمال اسم الفاعل، أو إهماله[2]، وتبدو هذه الدلالة واضحة في أمثلة الكتاب: **هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا غَدًا، هَذَا ضَارِبٌ عَبْدَ اللهِ السَّاعَةَ، كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا أَبَاكَ**[3].

حيث اشترط الدلالة الزمنية المستقبلية والحالية بدليل ذكره في المثالين الأول والثاني لكلمتي: (غداً ـ السّاعة)، أما (كان) في المثال الثالث فسياقها يدل على الحال والاستقبال، خلافًا لصيغتها؛ حيث قال: **"كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا أَبَاكَ .....فَمَعْنَاهُ وَعَمَلُهُ كَقَوْلِكَ: كَانَ يَضْرِبُ أَبَاكَ.....فَهَذَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى مُنَوَّنًا"**[4]؛ لأن "وجود التنوين له دلالة الحال والاستقبال وغيابه له دلالة المضي"[5]، "ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلامٌ زايداً كان محالاً، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنونه؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة الفعل، ولا يجوز أن تُدخل عليه الألف واللّام وتضيفه لما لم يجز ذلك في الغلام، فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها"[6].

---

[1]- الكتاب، 1/164-165-166.
[2]- ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، لإيهاب سلامة، ص208.
[3]- ينظر: الكتاب، 1/164.
[4]- الكتاب، 1/164.
[5]- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، لإيهاب سلامة، ص208.
[6]- المقتضب، للمبرد، 4/148.

وقول سيبويه: **" وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَخِفُّونَ فَيَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ، وَلَا يَتَغَيَّرُ مِنَ الْمَعْنَى شَيْءٌ، وَيَنْجَرُّ الْمَفْعُولُ؛ لِكَفِّ التَّنْوِينِ مِنَ الْاسْمِ مُعَاقِبًا لِلتَّنْوِينِ، فَجَرَى مَجْرَى غُلَامُ عَبْدِ اللهِ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ، وَلَيْسَ يُغَيِّرُ كَفُّ التَّنْوِينِ إِذَا حَذَفْتَهُ مُسْتَخِفًّا شَيْئًا فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً"**[1]، ليس معناه أن إضافة اسم الفاعل إلى معموله لا تغير المعنى، ولا تدل على معنىً مغايرٍ سوى الخفة؛ وإنما يَقصد أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف، واستدل بقوله – تعالى -: ﴿هَدْياً بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[2]، وقال: **"فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي مَعْنَى النَّكِرَةِ وَالتَّنْوِينِ لَمْ تُوصَفْ بِهِ النَّكِرَةُ....، وَقَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ كَائِنُ أَخِيكَ عَلَى الاسْتِخْفَافِ، وَالْمَعْنَى هُوَ كَائِنٌ أَخَاكَ"**[3]، فيعدّ اسم الفاعل هو القائم بالفعل في الحالتين، بالتنوين، وبالنصب، أو الإضافة والجر، والفرق الدلالي الدقيق بينهما هو زمن قيام اسم الفاعل بفعله، فإن جعلت اسم الفاعل المجرد في معنى ما يقع فيه الفعل حالًا ولم ينقطع، أو ما لم يُفعل بعد ولم يقع، وجب تنوينه؛ قياسًا على الفعل المضارع في عمله وتقديره؛ لأنه في معناه، وذلك قولك: زيدٌ آكلٌ طعامَك الساعة، إذا كان في حالِ أكل، وزيدٌ آكل طعاماً غداً، كأنك قلت: زيدٌ يأكل الساعة، وسيأكل غداً[4]، وإن جعله في معنى ما وقع وانقطع فهو بغير تنوين، ولم يَجْرِ مَجرى الفعل المضارع في علمه وتقديره، لأنه بمعنى الماضي؛ يقول سيبويه: **"فَإِذَا أَخْبَرَ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَقَعَ وَانْقَطَعَ فَهُوَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ الْبَتَّةَ"**[5].

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[6]: "ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابًا، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيًا

---

[1]- الكتاب، 166/1.
[2]- المائدة، 95.
[3]- الكتاب، 166/1.
[4]- ينظر: المقتضب، للمبرد، 149/4.
[5]- الكتاب، 171/1.
[6]- آل عمران، 185.

لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يوم الخميس، إذا كان خميسًا مستقبلًا، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس، فهذا وجه العمل"[1].

الخاتمة

بعد هذه المحاولة الممتعة لخوض غمار بحر العربية، وتسليط النور على جانب من خفاياه، والكشف عن بعض جواهره المكنونة، رفقة الجواز الإعرابي في أمثلة سيبويه النحوية توجيهًا ودلالةً، توصلت إلى النتائج الآتية:

1- للجواز الإعرابي مفهومان؛ مطلق وخاص؛ أما المطلق فعكس المنع، وأما الخاص فيقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة.

[1]- معاني القرآن، للفراء، 202/2.

2- هناك فرق بين تعدد الأوجه الإعرابية وتعدد أوجه التحليل؛ إذ في الأول يجوز تنوع العلامات الإعرابية للكلمة في التركيب نفسه، وفي الثاني يكون لها علامة واحدة، وتتعدد أوجه تحليلها.

3- من أسباب الجواز الإعرابي تعدد القراءات القرآنية، والمذاهب والآراء والمناظرات النحوية، واللهجات، والسماع، والإعراب على التوهم، والمحل والتقدير، وضرورة الشعر وروايته.

4- من فوائده الكشف عن جانب الإبداع في اللغة، والتوسع في استعمالها، والإيجاز والتخفيف، والتنبيه على أصل الاستعمال، والدلالة على المعاني الكامنة وراء المعنى الظاهر.

5- اهتم **سيبويه** بالمثال كثيرا، فبدأ كل باب من أبواب كتابه تقريباً بمثال، يليه الأحكام والشواهد، وهو أول من فتح باب التعريف بالمثال.

6- للتوجيه الصحيح للتركيب لا بد من معرفة القرائن التي تعين على فهم المعنى، والتي لها علاقة وطيدة باللغة الحية؛ لأن الكلام لا ينفصل عن الموقف الذي وُلد فيه، وما يرافقه من حركات، ونبر، ونظرات، ومن هذه القرائن التي تعين على فهم الخطاب: القرائن اللفظية، والقرائن المعنوية، والقرينة الحسية، والفهم العام لأهل اللغة، والقرينة الحالية.

7- أنَّ **سيبويه** بنظره في مقام الخطاب، وأوجه الخلاف بين الأمثلة، وبيانه للمعاني المترتبة على هذا الخلاف، يعَدُّ من الروّاد الأوائل الذين مهدوا لظهور علم البلاغة.

8- أنّ الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للدلالة؛ فبتنوع الإعراب تتنوع المعاني بحسب أحوال الخطاب ومقاماته.

9- لقد اهتم **سيبويه** بلغة التخاطب؛ بنظره في كلام عامة الناس، ورصده بكل ما يعتوره؛ من نسيان وتبديل وحذف وخطأ؛ سعيًا منه للربط بين النحو والدلالة.

10- ينقسم الجواز في كتاب **سيبويه** إلى الجواز في الشعر، والجواز في القراءات القرآنية، والجواز في اختيار الكلام؛ وينقسم الأخير إلى الجواز القياسي، والجواز السماعي، والجواز الوصفي التحليلي.

11- نصَّ **سيبويه** على الجواز الإعرابي بعدة تعبيرات، منها: القول، والمشيئة، والاستحسان، والاختيار، والوجه فيه، ومادة (جوز) ومشتقاتها.

12- تنقسم الجوازات الثنائية في الأسماء قسمين؛ ما يجوز فيه النصب والجر، وما يجوز فيه الرفع والجر، وفي الأفعال قسمين؛ ما يجوز فيه النصب والجزم، وما يجوز فيه الرفع والجزم، وتتمثل الجوازات الثلاثية في الأسماء في ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر، وفي الأفعال في ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم، وتتمثل الجوازات الثلاثية في الأسماء في ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر، وفي الأفعال في ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم.

13- من الجوازات الثنائية في الأسماء: جواز النصب في تمييز المقدار، إذا لم يكن بعضًا من المميز، وجواز جره، إذا كان بعضًا منه، ومنها في الأفعال: جواز نصب الفعل بعد الفاء والواو؛ لإفادة السببية أو المعية، وجواز جزمه لإفادة التعقيب أو المشاركة؛ فيترتب على ذلك فارق في زمن حصول الفعلين.

14- من الجوازات الثلاثية في الأسماء: رفع تمييز غير المقدار على الوصفية؛ لإفادة التشبيه، أو على الخبرية؛ لبيان الجنس، ويجوز نصبه إذا ظن المخاطب انتهاء الكلام، وجره لانتظاره تمام الكلام، ومنه في الأفعال: جواز رفع الفعل بعد إذن على الخبرية؛ لإفادة إخبار المخاطب بالفعل في الزمن الحالي، وجواز نصبه استئنافًا؛ لإفادة وقوعه في الاستقبال، وجزمه عطفًا على جواب الشرط؛ لإفادة ارتباطه بالشرط.

15- من الجوازات الإعرابية الجوازات من حيث أحوال العامل وإعراب المعمول، فمن حيث أحوال العامل تتمثل في: إظهار العامل الفعلي وإضماره، وتغاير العامل الحرفي، ومن حيث إعراب المعمول تتمثل في: الإعراب على التوهم أو المحل، والإعراب على التقدير أو القياس.

16- من الجوازات الإعرابية من حيث أحوال العامل، بسبب تغاير معاني العامل الحرفي: جواز نصب المفعول معه إذا أراد المتكلم المعية والمصاحبة، ويجوز جره إذا أراد العطف اللفظي والاشتراك، ومنه من حيث إعراب المعمول، بسبب الإعراب على القياس: جواز جر معمول اسم الفاعل؛ للدلالة على إخبار المتكلم أن الفعل وقع وانقطع، وجواز نصبه للدلالة على إخباره أنه يقع حالًا أو سيقع مستقبلًا.

الفهارس العامة

1- فهرس الآيات القرآنية

2- فهرس الأبيات الشعرية

3- فهرس المصادر والمراجع

4- فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	السورة	الرقم	الصفحة
﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	البقرة	226	202
﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	البقرة	281	46
﴿يحُ َاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ ْ لِمَن يَّشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَّشَآءُ﴾	البقرة	283	152 191
﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾	آل عمران	91	117
﴿كُلُّ نفَسْ ٍذَائِقَةُ الْمَوتْ ِ﴾	آل عمران	185	260
﴿فإِذاً لَا يَأْلُونَ النَّاسَ نَقِراً﴾	النساء	53	185
﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾	النساء	171	29
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	المائدة	38	207
﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾	المائدة	97	259
﴿يَا لَيْ ْتَنَا نُرَدُّ وَ لَا نُكَذِّبَ بِآيَتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأنعام	28	15
﴿فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمْ الضَّلَالَةُ﴾	الأعراف	28	208
﴿وَ َمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُمْ وَ يَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	الأعراف	186	158

﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	يوسف	18	201
﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً﴾	يوسف	64	120
﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها﴾	النحل الرعد فاطر	31 22 33	205
﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِد كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرّةٍ﴾	الإسرا ء	07	84
﴿وإذاً لَا يَلْبَثُونَ خِلَفك إلّا قَلِيلاً﴾	الإسراء	76	185
﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف	18	256
﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	الحج	7-60	176
﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾	سبأ	10	46
﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	فصلت	17	46
﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾	محمد	04	202
﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾	الرعد محمد	35 16	34
﴿قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾	الذاريات	25	202
﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾	الرحمن	5	208
﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلّاهَا﴾	الشمس	03	88
﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	القدر	05	179

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الصفحة
ظَنَنْتُمْ بِأَنْ يَخْفَى الَّذِي قد صَنَعْتُمُ وَفِينَا نَبِيٌّ عِنْدَهالْوَحْيُ وَاضِعُهْ	الطويل	126
فَقَدْ رَأى الــرَّاءُونَ غَيْرُ الْبــطُّلِ إِنَّكَ يَــا مُعــَاوِيَ ابــنُ الأَفْضَــلِ	الرجز	25
قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيَارِ تَدَّعِي عَلَــيَّ ذَنــْباً كُــلّــُهُ لــَمْ أَصْنَعِ	الرجز	44
فَالْيَــــوْمَ أَشْــــرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثــــْماً مِــــــنَ اللهِ وَلَا وَاغِــــــلِ	السريع	24

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم برواية حفص.

ثانيًا: الـكـتـب المـطبوعـة

1. إتحـاف فضـلاء البشـر بـالقراءات الأربعـة عشـر، المسـمى منتهـى الأمـاني والمسرات في علوم القراءات، لأحمد بن محمد البنـا، تحقيق وتقديم شعبان محمد شعبان، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
2. أثر النحاة في البحث البلاغي، لعبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة.
3. إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، مكتبة لسان العرب، القاهرة.

4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
5. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2001م.
6. الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.
7. أسرار العربية، لعبد الرحمن الأنباري، تحقيق محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
8. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. أشعار الشعراء الستة الجاهليين، اختيارات من الشعر الجاهلي، للأعلم الشنتمري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
10. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996م.
11. الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب، تجمع بين الأصالة والمعاصرة، لمحمد العباس، دار الطلائع.
12. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.
13. أمالي ابن الشجري، لهبة الله العلوي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م.
14. الأمالي، لابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت.

15. الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1996م.
16. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك - رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
17. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي، تحقيق محمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، الطبعة الأولى، 2000م.
18. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق موسى العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية.
19. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979م.
20. بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران، إشراف بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة.
21. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار الثراث، القاهرة.
22. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
23. البلاغة الواضحة البلاغة الواضحة، لعلي الجارم- مصطفى أمين، دار المعارف.
24. بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، لمحمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.
25. البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، لتمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993م.

26. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين الزبيدي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، 1994م.
27. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تعليق وفهرسة إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2007م.
28. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البهاوي.
29. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.
30. التحرير والتنوير، لابن عاشور، دار السداد، تونس، 1984م.
31. التحليل النحوي أصوله وأدلته، لفخر الدين قباوة، دار نوبار، القاهرة، 2002م.
32. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق عوض القوزي، الطبعة الأولى، 1990م.
33. تفسير البحر المحيط, لأبي حيان الأندلسي, دراسة وتحقيق وتعليق عادل عبد الموجود-علي معوض, شارك في تحقيقه زكريا النوني- أحمد الجمل, دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأولى،1993م.
34. الجامع لأحكام القرآن الجامع لأحكام القرآن الكريم والمبيّن لما تضمّنه من السُّنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الله التركي- محمد رضوان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2006م.
35. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، 1984م.
36. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل السامرائي، دار الفكر،الأردن، الطبعة الثانية.
37. الجملة العربية مبناها ومعناها، لتمام حسان، دار الثقافة، 1994م.

38. الجملة العربية والمعنى، لفاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
39. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة- محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
40. الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، عضو هيئة التدريس بكلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس.
41. حاشية يس حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، للشيخ يس الحمصي، في هامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية
42. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979م.
43. خزانة الأدب ولب لباب العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1997م.
44. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
45. دائرة المعارف، لمحمد فريد وجدي، دار الفكر، بيروت.
46. دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدِّب، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، 2004م.
47. دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق أبي فهد محمد شاكر.
48. دليل السالك دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله الفوزان، دار المسلم، 1999م.
49. ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

50. ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي، معتمدا على شرح حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الخامسة، 2004م.
51. ديوان حسان بن ثابت، تقديم عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1994م.
52. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.
53. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993م،
54. سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، لأسعد العوادي، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2011م.
55. شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، القاهرة، 1974م.
56. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد-محمد بدوي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1990م.
57. شرح الجمل للجرجاني، لخديجة باكساني، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية، فرع النحو، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف محسن العميري، 1408هـ.
58. شرح ألفية ابن مالك، المسمى البهجة المرضية، لجلال الدين السيوطي، مع حاشيته التحقيقات الوفية في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، لمحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.
59. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

60. شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1980م.
61. شرح الكافية الشافية، لجمال الدين بن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة، الطبعة الأولى، 1982م.
62. شرح الكافية، للرضي الاستراباذي، تحقيق حسن الحفظي-بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1996م.
63. شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، 1984م.
64. شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
65. شرح المفصل للزمخشري، لموفق لبدين بن يعيش، قدم له ووضع حواشيه إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
66. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تقديم فواز الشعار، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
67. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، اعتنى به محمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
68. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، 2004م.
69. شرح كتاب سيبويه المسمى تنفيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، دراسة وتحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية.
70. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبادي السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي-علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.

71. ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، لمحمد الخطيب، تقديم عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة.
72. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب، القاهرة.
73. علم الدلالة، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة.
74. علم النص ونظرية الترجمة، ليوسف عوض، دار الثقة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
75. علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، لسعيد بحيري، دار نوبار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م.
76. العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وزارة الثقافة و الإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.
77. فصول في فقه العربية، لرمضان عبد التواب، العميد السابق لكلية الآداب، جامعة عين شمس، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، 1999م.
78. في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.
79. في اللهجات العربية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
80. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تحقيق صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.
81. الكتاب، لسيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،1988م.
82. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق رفيق العجم-علي دحروج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.
83. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لناصر الدين المالكي، تعليق خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، 2009م.

84. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، إعداد وفهرسة عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1998م.
85. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1955م.
86. اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
87. المثال والشاهد في كتب النحويين والمعجميين العرب، لمحسن حمزة- بسام بركة، دار الهلال، بيروت.
88. مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
89. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح فيها، لأبي الفتح بن جنى، تحقيق علي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح شلبي، دار سزكين، 1986م.
90. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشروق العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
91. مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الحديث، القاهرة، 2003م.
92. المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، لمحمد الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
93. المدارس النحوية المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف , القاهرة, الطبعة السابعة.
94. المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، لمحمد عيد، الأستاذ بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، دار عالم الكتب للنشر.

95. المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن على الفيومي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.
96. معاني الحروف، للرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1981م.
97. معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد النجار، دار السرور.
98. معاني النحو، لفاضل السامرائي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2000م.
99. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم العباسي، تحقيق محمد محيي الدين، دار عالم الكتب، بيروت.
100. معجم التعريفات، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
101. معجم الرائد، معجم لغوي عصري، لجبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، 1992م.
102. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
103. المعجم المفصل في النحو العربي، لعزيزة بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
104. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.
105. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، لإبراهيم عبادة، أستاذ الدراسات اللغوية، والعميد السابق لكلية الآداب، جامعة بنها، مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011م.
106. المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، لمحمد يونس، دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية، 2007م.

107. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م.
108. مفهوم الجملة عند سيبويه، لحسن الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.
109. مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
110. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1994م.
111. المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري-عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، 1972م.
112. من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1966م.
113. منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
114. المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثامنة والثلاثون، 1960م.
115. المنهج الوصفي، في كتاب سيبويه، لنوزاد حسن أحمد، عضو هيئة تدريس بجامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، قسم اللغة العربية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 1996م.
116. موسوعة النحو والصرف والإعراب، لإميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.
117. النحو العربي أحكام ومعانٍ، كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية، لمحمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 2014م.

118. النحو العربي، لإبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
119. نحو اللغة العربية، لمحمد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية، 1997م.
120. نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، لأحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى.
121. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، لمحمد حماسة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2000م.
122. نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، للأزهر الزَّناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
123. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد طنطاوي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
124. نظرية العامل في النحو العربي، عرضاً ونقداً، لوليد الأنصار ي، دار الكتاب الثقافي، إربد، الطبعة الثانية، 2011م.
125. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، ضبط يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت.
126. هداية القارئ إلي تجويد كلام البارئ، لعبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
127. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية (ماجستير- دكتوراه)

128. أثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القرآن وإعرابه، لهدى صالح آل محسن الربيعي، **رسالة دكتوراه**، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية القائد لتربية البنات، جامعة الكوفة، إشراف نعمة رحيم العزاوي، 2003م.

129. أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، لأحمد خضير، **رسالة دكتوراه**، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، إشراف محمد الصغير، 2010م.

130. أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه، لمحمد الحمدان، **رسالة دكتوراه**، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، فرع اللغة والنحو، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، إشراف سمير استيتية، 2004م.

131. أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، لسارة عبد الله الخالدي، **رسالة ماجستير**، مقدمة لدائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكية، بيروت، 2006م.

132. أساليب تعريف المصطلح النحوي، لماجد القريات، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، إشراف حسن الملخ، 2002م.

133. الاستدلال في كتاب سيبويه طبيعته وأنماطه، لمحمد بن حجر، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والآداب، جامعة سعد دحلب، البليدة، إشراف مخلوف بن لعلام، 2013م.

134. التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد في شرح كتاب سيبويه، لفهد الأحمد، **رسالة دكتوراه**، مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف عبد الله القرني، 1428ه.

135. تفسير القرآن العظيم لابن فورك، لعلال بندويش، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف غالب الحامضي، 2009م.

136. التوسع بالقطع في كتاب سيبويه، مقتضياته وأحكامه، لهيثم رباع، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، إشراف هاني البطاط، 2014م.
137. الجواز النحوي في العلامة الإعرابية عند الفراء وسيبويه، لخليفة الصمادي، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، إشراف عبد الحميد الأقطش، 2005م.
138. الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، لمحمد ناجي ذراغمة، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، إشراف أحمد حسن حامد، 2012م.
139. الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيبويه، لعبد الله الكناعنة، **رسالة دكتوراه**، مقدمة لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة والنحو، جامعة اليرموك، الأردن، إشراف يحيى العباينة، 2004م.
140. ظاهرة السؤال المقدر في كتاب سيبويه، لعبد الله الصليمي، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم الدراسات العليا، فرع اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، إشراف رياض الخوام، 1435ه.
141. القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق، سورة الأنعام أنموذجا، دراسة وصيفة إحصائية تحليلية، لسليمان بورا س، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم اللغة العربية والأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، إشراف فرحات عياش، 2009م.
142. قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، لإيهاب سلامة، **رسالة دكتوراه**، مقدمة لقسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، إشراف أميرة يوسف- حسنة الزهار، 2016م.

143. نظرية المعنى في كتاب سيبويه، لعماد نعامنة، **رسالة ماجستير**، مقدمة لقسم الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، إشراف محمد البكاء، 1999م.

رابعاً: الدوريات والمجلات والمقالات

144. أثر الجواز والشروط النحوية في تنويع المعاني، لمحمد الرهاوي، **المجلة العربية** للعلوم ونشر الأبحاث، أكاديمية باشاك شهير للعلوم العربية والإسلامية، أسطنبول، المجلد الرابع، العدد الأول، 2018م.

145. أسباب التعدد في التحليل النحوي، لحسن الجاسم، **مجلة مجمع اللغة العربية** الأردني، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلب، العدد السادس والستين، 2004م.

146. أسباب الجواز في النحو العربي، لسهيلة عبد الكريم خطاف، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، العراق، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2012م..

147. الأوجه الإعرابية الراجحة عند سيبويه في كتابه، لمختار يمني، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية** والعربية للبنات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دمنهور، مصر، المجلد السادس، العدد الثالث، 2018م.

148. التأويل التداولي في كتاب سيبويه، لمحروس بريك، **المؤتمر الدولي** السادس لقسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، تحت عنوان: سيبويه إمام العربية، الجزء الثاني، 2010م.

149. التحليل الدلالي للجملة العربية، لعبد الرحمن أيوب، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، مجلس التراث العلمي، جامعة الكويت، العدد العاشر، 1983م.

150. التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، لمحمود الجاسم، **مجلة كلية الدراسات** الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، العدد العشرون، 2001م.

151. تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه، لفريدة فضة، **مجلة الخطاب**، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، الجزائر، العدد الرابع، 2009م.
152. تمام حسان مجدد العربية، لحسام تمام، **مقال في موقع ديوان العرب**، موقع حر للثقافة والفكر والأدب، 2006م.
153. التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، لليلى سهل، **مجلة كلية الآداب والعلوم** الإنسانية والاجتماعية، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، سكرة- الجزائر، العدد السابع، 2010م.
154. الجائز في كتاب سيبويه، مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه، لعلي العشي، **مجلة المورد**، كلية الآداب، القيروان، العدد الأول، 2000م.
155. جذور نحو النص في التراث النحوي، الكتاب أنموذجاً، لناصر النعيمي، **مجلة جامعة تكريت** للعلوم الإنسانية، قسم الدراسات اللغوية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، العراق، المجلد السابع عشر، العدد السابع، 2010م.
156. الجملة الواقعة نعتا، لسميرة بن عمور، **مجلة العلوم والدراسات الإنسانية**، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، بنغازي، العدد الثلاثون، 2017م.
157. الجملة في الدراسات اللغوية، لنعيمة سعدية، **مجلة الآداب واللغات**، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، سكًرة، العدد التاسع، 2011م.
158. الجواز في الفكر النحوي، لمحمود الجاسم، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، الحولية السابعة والثلاثون، 2016م.
159. حجاج التمثيل النحوي العربي من خلال كتاب سيبويه (دراسة نقدية)، لعمارية حاكم، **مجلة مقاليد**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، العدد الثامن، 2015م.

160. حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، لحبيب عبد النبي، **مجلة دراسات البصرة**، العدد الرابع عشر، 2018م.
161. الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين، وتقارض المصطلحات فيه، لماهر عميرة، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بور سعيد، مصر، العدد التاسع، 2017م.
162. الدلالة التركيبية في إجابات الخليل على تساؤلات سيبويه، لمجلي كريري، **مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية**، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، مصر، العدد العاشر، 2015م.
163. الرتبة عند سيبويه، لعبد الواحد وساك، **مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية**، كلية التربية، جامعة ميسان ، العراق، المجلد السابع، العدد الرابع عشر، 2009م.
164. السماع في كتاب سيبويه (نظرة إحصائية)، لفهد سالم خليل الراشد، **مجلة آداب القيروان**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، العدد السادس عشر، 2010م.
165. السياق في فكر سيبويه، وعلاقته بالمكون التركيبي، لعرفة عبد المقصود، **موقع في الإنترنت**، إهداء من شبكة الألوكة.
166. الشاهد اللغوي، ليحيى عبد الرؤوف جبر، **مجلة النجاح للأبحاث**، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، العدد السادس، 1992م.
167. الشواهد في الدرس اللغوي العربي (أهميتها ووظيفتها)، لمليكة بن عطاء الله، **مجلة الذاكرة**، مخبر التراث اللغوي في الجنوب الشرقي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2018م.
168. العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، لسيف الدين الفقراء، **مجلة المنارة**، جامعة مؤتة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2006م.

169. في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية، المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية، لحسن خميس الملخ، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، الإمارات-دبي، العدد العشرون، 2001م.

170. القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة، لمحمد عباس، **مجلة كلية التربية الأساسية** للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد التاسع عشر، 2015م.

171. القرينة الحالية وأثرها في تبيين علة الحكم الشرعي، دراسة أصولية، لعبد الرحمن الكيلاني، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، الجامعة الأردنية، العدد الأول، 2006م.

172. مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، لكريم الخالدي، **مجلة الموارد**، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الثالث، 2002م.

173. مصطلحا الشاهد والاستشهاد (المفهوم والأنواع والوظائف)، لعبد الرزاق الصالحي، **مجلة دراسات مصطلحية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس-المغرب، العدد السادس ، 2006م.

174. مظاهر التحليل النحوي قبل كتاب سيبويه، لعيسى شاغة، **مجلة معارف**، كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة، الجزائر، العدد التاسع، 2014م.

175. المفعول معه المفعول معه في النحو العربي نصبا ورفعا وجرا، لعبد الجبار زيدان، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، جامعة الموصل، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2010م.

176. الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، تعليق محمد البيطار، **مجلة مجمع اللغة العربية**، المسماة مجلة المجمع العلمي العربي سابقا، دمشق.

177. النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص (مُثُل من كتاب سيبويه)، ليوسف عليان، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، نشر جامعة مؤتة، الأردن، العدد الأول، 2011م.

178. الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، لنهاد الموسى، **مجلة حضارة الإسلام**، 1974م، دمشق.

179. وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب، لسلوى عرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 2008م، (**مقال بلا ترقيم**).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المـــقدمـــــــة	**1**
التـــــمـــــهـــــيـــد	**9**
أ-مفهوم الجواز الإعرابي والتعريف به	**10**
أولًا: الجـــواز الإعرابـــي في اللـغة	**11**
ثانيًا: الجواز الإعرابي في الاصطلاح	**12**
ثالثًا: أسبـــاب الـــجـــواز الإعـــرابـــي	**13**
رابعًا: فوائـــد الجـــواز الإعـــرابي	**26**
ب-الفرق بين الشاهد والمثال في النحو	**31**
أولًا: من حـــيث المـفهـوم	32
ثانيًا: مـــن حـــيث الوظـــيفة	34
ثالثًا: مـــن حـــيـث الأصـــل	35
رابعًا: من حيث الخصوص والعموم	37
خامسًا: من حيث الارتباط بالزمان والمكان	37
الفصل الأول: الجواز الإعرابي أقسامه في الكتاب وأثره	**40**

في تنوع المعاني	
المبحث الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب وتنصيص سيبويه عليه	**42**
المطلب الأول: أقسام الجواز الإعرابي في الكتاب	**43**
أولًا: الجواز في الشعر	44
ثانيًا: الجواز في القراءات القرآنية	45
ثالثًا: الجواز في اختيار الكلام	47
المطلب الثاني: تنصيص سيبويه على الجواز الإعرابي	55
أولًا: القول	55
ثانيًا: المشيئة	56
ثالثًا: الاستحسان	56
رابعًا: الاختيار	57
خامسًا: الوجه فيه	58
سادسًا: مادة جوز ومشتقاتها	58
المبحث الثاني: أثر الجواز الإعرابي في تنوع المعاني وتعدد التوجيهات النحوية	70
المطلب الأول: أنواع القرائن النحوية وأثرها في توجيه المعنى	71
أولًا: القرينة في اللغة	71
ثانيًا: القرينة في الاصطلاح	72
ثالثًا: أنواع القرائن النحوية وأثرها في توجيه المعنى	73
المطلب الثاني: مفهوم التحليل النحوي والجملة النصية عند سيبويه ودلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني	96
أولًا: مفهوم التحليل النحوي عند سيبويه	96

ثانيًا: أمثلة سيبويه بين نحو الجملة ونحو النص	100
ثالثًا: دلالة الجواز الإعرابي على تنوع المعاني وتعدد التوجيهات النحوية	105
الفصل الثاني: الجوازات الثنائية والثلاثية	114
المبحث الأول: الجوازات الثنائية	115
المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء	**116**
أولًا: ما يجوز فيه النصب والجر	116
- نصب التمييز وجره	116
- النصب على الحالية والجر على الوصفية	124
- النصب على الاستثناء والجر على البدلية	130
ثانيًا: ما يجوز فيه الرفع والجر	134
- الرفع على القطع والجر على البدلية	134
- الرفع على الخبرية والجر على الوصفية	138
المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال	142
أولًا: ما يجوز فيه النصب والجزم	142
- النصب على السببية أو المعية والجزم على العطف	142
- النصب على التعليل والجزم جواباً للنهي	148
ثانيًا: ما يجوز فيه الرفع والجزم	151
- الرفع على الحالية والجزم على البدلية	151
- الرفع استئنافاً والجزم جواباً للأمر	155
- العطف على جواب الشرط بالرفع والجزم	158
المبحث الثاني: الجوازات الثلاثية	161
المطلب الأول: الجواز الإعرابي في الأسماء	162
ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر	162
- الرفع والنصب والجر في التمييز	162

- الرفــع والنصــب والجـــر في الصـــــفة	169
- الرفع والنصب والجر في الاسم بعد حتى	175
المطلب الثاني: الجواز الإعرابي في الأفعال	183
ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم	183
- الرفع والنصب والجزم في المضارع بعد إذن	183
- الرفع والنصب والجزم في المضارع المعطوف على جواب الشرط	190
- الرفع والنصب والجزم في المضارع بعد أنْ	194
الفصل الثالث: الجوازات من حيث أحوال العامل وإعراب المعمول	197
المبحث الأول: من حيث أحوال العامل	198
المطلب الأول: إضمار العامل الفعلي	199
أولًا: ما يجوز فيه النصب والرفع	199
- النصب والــرفع في المــصادر	199
- النصب والرفع في المفعول به	204
ثانيًا: ما يجوز فيه النصب والجر	209
- النـــصـــب والـــجـــر فـــي المـــفعـــول مـــعـــه	209
- النصب والجر في المعطوف على مفعول المصدر	214
المطلب الثاني: تغاير معاني العامل الحرفي	217
أولًا: الرفع والنصب في الأسماء	217
- الرفع على العطف والنصب على المعية	217
- الرفع على الابتداء والنصب على العطف	220
ثانيًا: الرفع والنصب في الأفعال	222
- رفع الفعل ونصبه بـــعد الـــواو	222
- رفـــع الفـــعل ونـــصبـــه بـــعـــد حـــتى	226

المبحث الثاني: من حيث إعراب المعمول	230
المطلب الأول: الإعراب على التوهم أو المحل	231
أولًا: الإعراب على التوهم	231
- النصب والرفع في المعطوف على اسم إنَّ	231
- النصب والرفع في الاسم بعد أما	235
ثانيًا: الإعراب على المحل	240
- النصب والجر في المعطوف على خبر ما المجرور بالكاف	240
- النصب والجر في المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء	243
المطلب الثاني: الإعراب على التقدير أو القياس	246
أولًا: الإعراب على التقدير	246
- الرفع والنصب في الاسم بعد إذا	246
- الرفع والنصب والجر في البدل من الضمير	249
ثانيًا: الإعراب على القياس	253
- الجر والرفع في المعطوف على المستثنى بـ(غير)	253
- الجر والنصب في معمول اسم الفاعل	256
الخاتمة	261
الفهارس	266
فهرس الآيات القرآنية	267
فهرس الأبيات الشعرية	271
فهرس المصادر والمراجع	272
فهرس المحتويات	298